وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسةLARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم-UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA

قسم: علوم المالية والمحاسبةالرقم التسلسلي:..... /2022

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2022

الفرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

عنوان المذكرة:

دور التحليل الاكتواري في ضمان كفاية معدلات التقاعد
دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء -تبسة-

من إعداد الطالبين:

- بوعلاق نور الهدى
- نباشي ناريمان سيرين

تحت إشراف الأستاذ:

د.عبايدية يوسف

أعضاء لجنة المناقشة

الاسمواللقب	الرتبة العلمية	الصفة
خلدون جميلة	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
عبايدية يوسف	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
يوسفي رفيق	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنةالجامعية: 2021/ 2022

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ سورة إبراهيم الآية﴿٧﴾

الحمد لله كثيرا على نعمة العلم ونشكر الله الذي أعاننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى الأستاذ الدكتور القدير **عبايدية يوسف** لقبوله الإشراف على مذكرتنا والمساعدة التي قدمها لنا والتوجيهات الجليلة التي أنارنا بها لك منا فائق عبارات الشكر والتقدير والاحترام.

وفي الأخير نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

الفهارس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس الأشكال	**VI**
فهرس الجداول	**V**
المقـدمة العامة	**أ...و**
الفصل الأول:الأدبيات النظرية	
تمهيد	1
المبحث الاول: التحليل الإكتواري والتأمين في المؤسسة الإقتصادية– مقاربة نظرية–	2
المطلب الأول:مضامين التحليل الإكتواري	2
الفرعالأول:مفهوم التحليل الإكتواري	2
الفرع الثاني: خطوات اتخاذ قرارات التحليل الإكتواري	4
الفرع الثالث:مفهوم الخطر	5
الفرع الرابع:المنظور الإستراتيجي للخطر وأهدافه	7
المطلب الثاني: ماهية التأمين	9
الفرع الأول: مفهوم التأمين	9
الفرع الثاني: المنظور الإستراتيجي للتأمين	12
الفرع الثالث: إعادة التأمين	17
المبحث الثاني: التقاعد في المؤسسة الإقتصادية	19
المطلب الأول: مضامين التقاعد	19
الفرع الأول:مفهوم التقاعد	19
الفرع الثاني: أنواع التقاعد وأهدافه	20
الفرع الثالث: شروط التقاعد وأهدافه	24
المطلب الثاني: تمويل صناديق التقاعد وإدارة مخاطرها	26
الفرع الأول: واقع تمويل صناديق التقاعد	26
الفرع الثاني:العلاقة بين التحليل الإكتواري التأمينية والتقاعد	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الخطر التأميني والتحليل الإكتواري	27
الفرع الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الخطر التأميني	28
الفرع الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتحليل الإكتواري	30
المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتقاعد	30
الفرعالأول:الدراسات السابقة باللغة العربية	30
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	32
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	35
المبحث الأول: تقديم مؤسسة تبسة لصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء	36
المطلب الأول: الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء	36
الفرع الأول: نشأة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء	36
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء	36
المطلب الثاني: الأداءات و الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة وهياكلها الإدارية	37
الفرع الأول: الأداءات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة	37
الفرع الثاني: الهياكل الإدارية للمؤسسة	39
المبحث الثاني:برامج وأدوات الدراسة والوضع المالي للمؤسسة	42
المطلب الأول:برامج وأدوات الدراسة الميدانية	42
الفرعالأول:برامج الدراسة الميدانية	42
الفرع الثاني: أدوات الدراسة الميدانية	43
المطلب الثاني: الوضع المالي للمؤسسة	45
الفرع الأول: عدد المنخرطين في المؤسسة	46
الفرع الثاني:تطور إيرادات ونفقات المؤسسة ومختلف شبابيكها الجوارية	47
الفرع الثالث:نفقات المؤسسة	49
الفرع الرابع:مساهمة الفئات المهنية	50
المبحث الثالث: إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	52

المطلب الأول: إختبار الفرضيات	52
الفرعالأول:اختبار الفرضية الأولى	52
الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية	55
الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة	57
المطلب الثاني: مناقشة النتائج.	61
الفرع الأول: مناقشة نتيجة الفرضية الأولى	61
الفرع الثاني:مناقشة نتيجة الفرضية الثانية	62
الفرع الثالث: مناقشة نتيجة الفرضية الثالثة	62
خلاصة الفصل الثاني	64
خاتمة عامة	66
المصادر والمراجع	69
الملاحق	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عملية إعادة التأمين	17
02	محور زمني للتقاعد النسبي عند الرجال	22
03	محور زمني للتقاعد النسبي عند النساء	22
04	محور زمني للتقاعد العادي عند الرجال	23
05	محور زمني للتقاعد العادي عند النساء	23
06	محاور زمنية لأنواع التقاعد(رجال ونساء)	23
07	عدد المنخرطين في المؤسسة الولائية تبسة	46
08	نفقات وإيرادات المؤسسة	48
09	نفقات المؤسسة	49
10	دائرة نسبية تبين معدل تمويل الفئات المهنية	51
11	إيرادات المؤسسة مقارنة مع هدفها المسطر	58
12	نفقات المؤسسة مقارنة مع هدفها المسطر	60

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم المراسم والأوامرالمعدلة للقانون 83_12	20
02	سنوات التسيبق التي يستفيد منها العامل على التقاعد المسبق	22
03	عدد المنخرطين في المؤسسة الولائية تبسة	46
04	تطور إرادات ونفقات المؤسسة الولائية تبسة ومختلف شبابيكها	47
05	نفقات المؤسسة	49
06	مساهمة الفئات المهنية	50
07	نسبة التمويل والتوزيع التراكمي	53
08	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمساهمة اشتراكات المنخرطين في تغطية نفقات التقاعد	53
09	يوضح تحليل التباين ANOVA لنفقات التقاعد مع مساهمة المنخرطين	55
10	نسبة النفقات الكلية للمؤسسة	55
11	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمدى تأثير النفقات الكلية على نفقات التقاعد	56
12	يوضح تحليل التباين ANOVA للنفقات الكلية مع نفقات التقاعد	57
13	تطور إيرادات المؤسسة الولائية تبسة ومختلف شبابيكها الجوارية والهدف المسطر	58
14	تطور نفقات المؤسسة الولائية تبسة ومختلف شبابيكها الجوارية والهدف المسطر	60

المقدمة العامة

تواجه مختلف المنظمات مخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها، مما يؤدي إلى تعرض هذهالأعمال إلى العديد من الأزمات تتمثل عموما في حالة عدم التأكد،ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة هو تحديد مقدار حجم عدم التأكد الذي تقبل به لتستطيع بموجبه بلوغ أهدافها الإستراتيجية المسطرة مسبقا، وعدم التأكد بالأساس يمثل حالتين هما الفرص المتاحة والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة باحتمالية تؤدي إما لنجاح المؤسسة أو فشلها، لذلك على المنظمات التي ترغب بالبقاء في دنيا الأعمال والتنافس بكفاءة في السوق أن تبحث عن وسائل تمكنها من البقاء، وأن اعتماد المدخل الاستراتيجي لإدارة المخاطر يمثل أحد الوسائل التي تعمل على تقليل تعرض المنظمات لمثل هذه المخاطر.ومنه فإن المؤسسة تحتاج إلى ما يسمى بإدارة المخاطر حيث تسهم هذه الأخيرة في تمكين الإدارة في التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له المؤسسة من مخاطر وصعوبات في المستقبل يمكن أن تعرقل مسارها الإستراتيجي. كما أنها تسهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العوائد وتأمين المخاطر.

ومن هناك يأتي دور التأمين فهو ركيزة مهمة لبناء مجتمع مهني وعنصرا أساسيا بالنسبة للحياة العملية لأفراد المجتمع، سواء عمال في القطاع العام أو الخاص، على اعتبار أنه يعطي للعمال العديد من المزايا والإيجابيات كتعويض النفقات المصروفة على المرض والحوادث المهنية وأيضا معاشات التقاعد وهذا مقابل دفع مبلغ تأمين صغير من طرف كل مؤمن. بالإضافة إلى هذا يتيح نظام التأمينات الاجتماعية للدولة التكفل لمتطلبات الحماية الاجتماعية.

فعلى مستوى الجزائر التحول الذي يشهده قطاع التأمين في مختلف جوانبه التنظيمية والهيكلية والتشريعية، أدى إلى حدوث تطور متدرج فيه، خاصة بعد الإصلاحات التي طرأت عليه، بدية بفتح المجال للخواص، وخلق شركات جديدة وشبكات وسطاء موزعة على مختلف مناطق الوطن، والعمل على تنويع المنتجات التأمينية، وصولا إلى العمل على جلب الشركات الأجنبية، هذا الوضع يدفع شركات التأمين الجزائرية للوقوف على مستوى أدائها ومدى موافقتها بين حقوقها والتزاماتها، ومعرفة المخاطر التي تتعرض لها والمحيطة بها من مختلف الجوانب وفي ميادين نشاطاتها، والتركيز على مخلفات هذه المخاطر في مختلف الجوانب، وذلك بدراستها وتقييمها ومحاولة التنبؤ بها، قصد التخلص أو التخفيف من آثارها إن أمكن ذلك، قبل تحمل ما يجب تحمله. وتُسلط هذه الدراسة الضوء على عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين، وقد ارتكزت على عملية نمذجة دالة إدارة الخطر في الشركة الجزائرية للتأمين، من خلال تقدير نموذج قياسي يربطها بمختلف المتغيرات التي تعتبر من بين أهم محدداتها.

01.مشكلة الدراسة:

يؤدي تزايد أو تباطؤ النشاط التجاري الذي ينتج عن التقلبات الاقتصادية الى عدم استقرار وضع المؤسسات المالي لهذا وجب اللجوء الى التحليل الاكتواري والذي هو عملية إدارة المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية ويستخدم لضمان قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها وخاصة كفاية معدلات التقاعد للعمال الغير الأجراء وبناء على ذلك يمكن طرح إشكالية الدراسة الرئيسية على النحو التالي:

ما مدى مساهمة التحليل الاكتواري في كفاية معدلات التقاعد في المؤسسة الاقتصاديةCASNOS؟.

للإجابة على السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل في :

- ما مدى تقدير مساهمة اشتراكات المنخرطين في كفاية نفقات التقاعد ؟
- ما مدى تأثير النفقات الكلية للمؤسسة على كفاية نفقات التقاعد ؟
- هل يعتمد الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء سياسةالمفاضلة في كفاية معدلات التقاعد ؟

02.فرضيات البحث:

لمعالجة مشكلة الدراسة وكإجابة مبدئية عن التساؤلات الفرعية سيتم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين المواليتين:

ضمن هذه الفرضية الرئيسية تندرج جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

الفرضية الرئيسية

توجد مساهمة ذات دلالة احصائية معنوية(α =0.05)للتحليل الاكتواري في ضمان كفاية معدلات التقاعد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة–.

ضمن هذه الفرضية الرئيسية تندرج جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- توجد مساهمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (α =0.05) في تقدير مساهمة المنخرطين في كفاية معدلات التقاعد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة–.
- توجد مساهمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05)للنفقات الكلية للمؤسسة في ضمان كفاية معدلات التقاعد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة–.
- تعتمد مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء سياسة المفاضلة في كفاية معدلات التقاعد.

03.أهداف البحث:

الغرض من هذا البحث هو التوصل إلى مجموعة من الأهداف يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

أ. الهدف الرئيسي

تحديد دور التحليل الاكتوراي في كفاية معدلات التقاعد بالمؤسسة الاقتصادية لولاية تبسة CASNOSبناء على الهدف الرئيسي لهذا الدراسة يمكن إدراج الأهداف الفرعية التالية:

ب. الأهداف الفرعية

- التعريف بالتأمين كآلية لإدارة الأخطار التي يتعرض لهاالمؤسسة.
- التعرف على واقع تأمين التقاعد في الجزائر.
- الحصول على قيمة مضافة في مواضيع التأمين وإدارة الأخطار لمتعلقة بالتقاعد التي تعتبر جد قليلة في بلدنا.
- الكشف عن دور وأهمية إدارة الأخطار بالنسبة للمؤسسة.
- التعرف على الدور الفني والتقني لشركة التأمين CASNOS في مجال التقاعد.
- الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها التوصل إلى بعض التوصيات القابلة للتطبيق و التي يمكن الاستفادة منها في المؤسسات الاقتصادية.

04.أهمية البحث:

تتلخص أهميةبحثنا في النقاط التالية:

- تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في مجال ادارة المخاطر التأمينية والتقاعد كأحد المواضيع الحديثة التي هدفت إلى حماية الاقتصاد والمؤسسات.
- إبراز أهمية التأمين ودوره في الحفاظ على المنشآت الاقتصادية لما له من فوائد كثيرة ومتنوع وحماية مستقبل المؤمن له من الاخطار المستقبلية كالحصول على معاش التقاعد.

05.أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل دوافع اختيارنا للموضوع فيما يلي:

- الرغبة الذاتية في البحث والتعرف على المخاطر وكيفية ادارتها في مجال التأمينات وعلى وجه الخصوص موضوع التقاعد.

- قلة البحوث الأكاديمية التي تربط بين التحليل الإكتواري والتقاعد في العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص.
- محاولة تقديم طريقة مبنية على أسس علمية ومنهجية في التعامل مع المخاطر التي تفرضها تغيرات البيئة المختلفة.

06.حدودالبحث:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** اختصر المجال المكاني الذي تم اختياره للقيام بالدراسة الميدانية في المؤسسات الاقتصادية لولاية تبسة والمتمثلة في لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- **الحدود الزمانية:** تمتد الفترة الزمنية من: 2022/02/01– 2022/04/03.

07.منهج البحث:

لدراسة الموضوع وقصد الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات، ومحاولة الربط بين متغيرات الدراسة فإنه تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، وذلك بالتطرق للمفاهيم والأدبيات المتعلقة بإدارة المخاطر التأمينية والتقاعد والعلاقة التي تربط بين المتغيرين، أما في الجانب التطبيقي فإنه تم استخدام المنهج التحليلي من خلال التحليل الاحصائي.

08.هيكل البحث:

وفقا لأهداف وفرضيات الدراسة، تم تقسيم البحث على النحو الموالي:

- **الفصل الأول:** الذي كان بعنوان الأدبيات النظرية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الذي كان بعنوان التحليل الإكتواري و التأمين في المؤسسة الإقتصادية ينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول مضامين التحليل الإكتواري بدوره ينقسم إلى الفرع الأول مفهوم التحليل الإكتواري، الفرع الثاني خطوات اتخاذ قرارات التحليل الإكتواري وأهدافه، الفرع الثالث مفهوم الخطر، الفرع الرابع المنظور الاستراتيجي للخطر، أما المطلب الثاني ماهية التأمين ينقسم إلى الفرع الأول مفهوم التأمين، الفرع الثاني المنظور الإستراتيجي للتأمين، الفرع الثالث إعادة التأمين. المبحث الثاني التقاعد في المؤسسة الإقتصادية تضمن مطلبين المطلب الأول مضامين التقاعد ينقسم إلى الفرع الأول مفهوم التقاعد، الفرع الثاني أنواع التقاعد وأهدافه، الفرع الثالث شروط التقاعد ووثائقه، أما المطلب الثاني تمويل صناديق التقاعد وإدارة مخاطرها

تضمنت فرعين الفرع الأول واقع تمويل صناديق التقاعد، الفرع الثاني العلاقة بين التحليل الإكتواري والتقاعد والمبحث الثالث الدراسات السابقة يتضمن مطلبين المطلب الأول الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الخطر التأميني و التحليل الإكتواري، الفرع الأول الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الخطر التأميني، الفرع الثاني الدراسات السابقة المتعلقة بالتحليل الإكتواري أما المطلب الثاني الدراسات السابقة المتعلقة بالتقاعد الفرع الأول الدراسات السابقة المتعلقة بالتقاعد باللغة العربية أما الفرع الثاني الدراسات السابقة للتقاعد باللغة الأجنبية .

- **الفصل الثاني:** كان بعنوان الدراسة الميدانية، حيث تضمن ثلاث مباحث المبحث الأول تقديم مؤسسة تبسة لصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء إنقسم إلى المطلب الأول الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء وبدوره ينقسم إلى الفرع الأول نشأة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء، الفرع الثاني الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء، المطلب الثاني الأداءات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة وهياكلها الإدارية تحتوي على الفرع الأول الأداءات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة، الفرع الثاني الهياكل الإدارية للمؤسسة. والمبحث الثاني برامج وأدوات الدراسة والوضع المالي للمؤسسة تضمن المطلب الأول برامج وأدوات الدراسة الميدانية انقسم إلى الفرع الأول برامج الدراسة الميدانية، الفرع الثاني أدوات الدراسة الميدانية، المطلب الثاني الوضع المالي للمؤسسة حيث انقسم إلى الفرع الأول عدد المنخرطين في المؤسسة، الفرع الثاني تطور إيرادات ونفقات المؤسسة ومختلف شبابيكها، الفرع الثالث نفقات المؤسسة، الفرع الرابع مساهمة الفئات المهنية، ثم المبحث الثالث الذي كان بعنوان إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج يتضمن المطلب الأول إختبار الفرضيات و فيه الفرع الأول إختبار الفرضية الأولى، الفرع الثاني إختبار الفرضية الثانية، الفرع الثالث إختبار الفرضية الثالثة أما المطلب الثاني مناقشة النتائج الذي تضمن الفرع الأول مناقشة نتيجة الفرضية الأولى، الفرع الثاني مناقشة نتيجة الفرضية الثانية، الفرع الثالث مناقشة نتيجة الفرضية الثالثة.

09.صعوبات البحث:

يمكن حصر أهم الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات في المؤسسة الاقتصادية CASNOS تبسة .
- عدم وجود دراسات سابقة كافية حول موضوع البحث.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية

تمهيد:

التحليل الاكتواري هوعملية إدارة المخاطر بطريقة إحصائية مهنية عالية ومصدقة، وتستخدم شركات التأمين والبنوك والهيئات الحكومية والشركات التحليل الإكتواري لتصميم وثائق التأمين المثلى وخطط التقاعد وخطط المعاشات التقاعدية، فقد تعددت أدوات وقواعد إدارة المخاطر بتعددأنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، وفي مجال الخطر يستند الإنسان إلى التأمين باعتباره وسيلة للأمان، فهو آلية تعمل على حماية الأصول والممتلكات للأشخاص والمؤسسات. يعتبر التأمين من أهم وسائل مواجهة المخاطر لماله من مزايا عديدة، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من أخطار كثيرة هذا من ناحية، كما أنه يؤدي إلى ازدهار وتدعيم الحياة االقتصادية من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها من ناحية أخرى.

من خلال هذا الفصل سيتم التعرف على دور التحليل الإكتواري في كفاية معدلات التقاعد وسيتم توضيح ذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: التحليلالإكتواري والتأمين في المؤسسة الإقتصادية–مقاربة نظرية–.**
- **المبحث الثاني: التقاعد في المؤسسة الإقتصادية.**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: التحليل الإكتواري والتأمين في المؤسسة الاقتصادية –مقاربة نظرية–.

يواجه الانسان خلال مراحل حياته مواقف كثيرة يحتاج فيها إلى اختيار موقف معين (اتخاذ قرار) من بين عدة مواقف (عدة بدائل) ولأن الله وحده يعلم الغيب ولأن الإنسان يحكم تكوينه لا يستطيع معرفة أي من النتائج المترتبة ستحدث، فيلجئ إلى طرق آمنة ومنه كلما نقص الخطر ازدادت امكانية التنبؤ بالنتائج المترتبة على كل قراروسيتم التطرق في هذا المبحث إلى التحليل الإكتواري ألا وهو إدارة المخاطر، والتأمين.

- **المطلب الأول: مضامين التحليل الإكتواري.**
- **المطلب الثاني: ماهية التأمين.**

المطلب الأول: مضامين التحليل الإكتواري.

تعددت المفاهيم لمصطلح الخطر، تقسيماته والعوامل المساعدة له مما أدى إلى التعريف بالتحليل الإكتواري، أهميتها، سياستها، قواعدها وخطواتها وسنتطرق لها في هذا المطلب بالتفصيل.

الفرع الأول: مفهوم التحليل الإكتواري.

أولا: تعريف التحليل الإكتواري.

التحليل الإكتواري هو نظام يصمم لمواجهة الاخطار الاقتصادية التي يتعرض له الشخص الطبيعي أو الاعتباري بأفضل الوسائل وأقل التكاليف الممكنة وذلك عن طريق اكتشاف الأخطار وتحليل هذه الأخطار وقياس الاخطار وتحديد وسائل مواجهة الاخطار مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المنشود[1].

من التعريف السابق حددت وظائف التحليل الإكتواري المتمثلة في:

اكتشاف الأخطار، تحليل الاخطار، قياس الأخطار، وسائل مواجهة الأخطار، اختيار أنسب الوسائل التي تحقق الهدف.

تعريف 02: التحليل الإكتواري هي عملية صنع القرارات وتنفيذها والتي من شانها أن تعمل على تقليل التأثيرات الشديدة للخسائر العرضية والتجارية لمؤسسة ما. فأما صنع تلك القرارات فيستلزم القيام بعملية من خمس خطوات وأما التنفيذ يستلزم محترف التحليل الإكتواريلاجراء المهام الأربعة في عملية الإدارة ونعني بها: تخطيط المصادر وتنظيمها وقيادتها ومراقبتها[2].

---

[1] محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر و التأمين، دار الكتابة الأكاديمية للنشر و التوزيع، طبعة1، عمان، الأردن،2004، ص30.

[2] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، طبعة1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص19.

ثانيا: أهمية التحليل الإكتواري

تكمن أهمية التحليل الإكتواري في أنها:

- تمنع وقوع الخطر وإتباع أفضل الوسائل التي من شأنها حماية المنشأة والعاملين فيها من الخسائر المادية المحتملة.
- تقليل الآثار الناجمة عن الخطر إن وقع، بما يضمن استمرار المنشأة في عملها.
- تفعيل الاجراءات الوقائية والاحترازية للحد من تعطيل الأعمال، وتوفير بيئة صحية.
- تثقيف العاملين في كيفية أدائهم لأعمالهم بشكل صحيح لمنع وقوع الخطأ.
- تفعيل نظام الرقابة والإنذار المبكر حتى يمكن التنبه عند بداية نشوء أي خطر والتنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها[1].

ثالثا: سياسات التحليل الإكتواري

يهدف التحليل الإكتواري أساسا إلى اختيار السياسة الملائمة أو المناسبة التي تؤدي إلى تخفيض الخطر أو التخلص منه ومواجهة الخسائر المتوقعة والحد منها، ويكون ذلك عادة في ضوء العلاقة بين تكلفة السياسة والعائد المتوقع منها.

أ. **تحديد الهدف:**تتمثل في تقرير احتياجاتالمنشأة من برنامج إدارة المخاطر حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة.

ب. **اكتشاف وتحديد الأخطار**: تقوم إدارة "الخطر والتأمين" بدراسة أوجه النشاط المختلفة للمشروع من انتاج وتخزين وشراء وبيع وتمويل واختيار العاملين وتدريبهم وذلك بهدف اكتشاف الأخطار التي يتعرض لها المشروع سواء كانت أخطار قابلة أو غير قابلة للتأمين.

ج. **الوسائل التي تغطي بها الأخطار**: بحيث يجب الاطلاع على ما تنشره شركات التأمين بخصوص الأخطار المختلفة التي تتعرض لها المنشآت وأيضا اعداد قوائم تحليل الأخطار التي تتعرض لها المنشأة وطرحها على العاملين في المنشأة، القوائم المالية والحسابات الختامية، التفتيش على الأقسام والإدارات بالمنشأة.

د. **تقييم الخطر**: ويقصد به قياس احتمال وقوع خسارة معينة والخسارة المادية المحتملة ويتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم حيث يتم تبويب الأخطار في مجموعات.

[1] خالد وهيب الراوي،إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، طبعة1، عمان، 2009، ص20.

هـ. دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة الأخطار: حيث يقوم مدير إدارة الأخطار بالدراسة والمفاضلة بين الطرق المختلفة لإدارة المخاطر بهدف اختيار الطريقة المناسبة لتغطية الأخطار أو مواجهة الخسائر المترتبة على تحقيقها[1].

و. اختيار الأسلوب المناسب لمواجهة الخطر: يتم ذلكفي ضوء تقييم وقياس الأخطار من خلال محورين أساسين هما: معدل تكرار الخطر أو الخسارة وشدة الخسارة الناتجة عن تحقيق الخطر.

الفرع الثاني: خطوات اتخاذ قرارات التحليل الإكتواريوأهدافه.

أ. خطوات اتخاذ قرارات التحليل الإكتواري:سنتطرق في هذا العنصر إلى خطوات وأهداف التحليل الإكتواري

- وضع سلسلة من الاجراءات وقنوات الاتصال من خلال التنظيم تسمح بإجراء مسح كامل واكتشاف الأخطار البحتة المحتملة التي يمكن أن تنشأ بسبب أنشطة العمل بالشركة.
- القياس السليم للخسائر المرتبطة بهذه الأخطار ويشمل ذلك تصميم المقاييس التالية:
  - احتمال أو فرصة حدوث الخسائر.
  - تأثير الخسائر على النواحي المالية للشركة.
  - المقدرة على التنبؤ بالخسائر التي سوف تحدث خلال السنة المالية.
- المفاضلة بين بدائل الحلول المختلفة أو أساسيات إدارة الخطر أو اتخاذ قرار باختيار أفضل مجموعة من الأدوات التي تستعمل لإدارة هذه الاخطار وتشمل:
  - تخفيض فرص الخسائر التي سوف تحدث أو حجمها إذا ما حدث.
  - تجنب الخطر.
  - الاحتفاظ بالخطر أو تحمل الخطر داخليا.
  - تحويل الخطر للغير.

ب. أهداف التحليل الإكتواري:

- يهدف التحليل الإكتواري إلى الحصول على اقصى عائد ممكن مقابل النفقات التي تتكبدها لتنفيذ البرنامج الموضوع[2].
- تحديد المخاطر بسهولة قبل حدوثها أو في مراحلها الأولية فقط.

---

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، طبعة1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص ص 48-63.

[2] عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، ادارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، عمان، 2009، ص ص 87-88.

- تحليل وإدارة جميع المخاطر مكان العمل.
- التخطيط الاستراتيجي لغدارة المخاطر قد يجلب نمو كبير.
- تقسيم وتصنيف المناطق الخطرة ووضع الاجراءات والإرشادات لها في مجال الأمن والسلامة المهنية والصحية[1].

يتضح مما سبق أنه لابد من تجنب المجالات ذات الخطورة لتفادي وقوع أخطار أكبر وهنا يبرز دور عملية التحليل الإكتواري وأهميتها.

الفرع الثالث: مفهوم الخطر.

أولا: تعريف الخطر.

لقد تعرض الكثير متن المهتمين إلى تعريف الخطر، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث.

المعنى اللغوي للخطر:الخطر في اللغة مشتقة من (خ ط ر) وهذه الحروف أصلان لمعنيين، أحدهما القدر والمكانة والثاني اضطراب الحركة[2]، ومنه قولرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث: "**أَلَا مُشَمِّرٌ لِلْجَنَّةِ؟ فَإِنَّ الْجَنَّةَ لَا خَطَرَ لَهَا**"[3].

المعنى الاقتصادي للخطر:للخطر في التعريف الاقتصادي عدة معاني، ومن التعريفات التي وقف عليها الباحث المخاطر في تعريف أحد الكتاب هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل الى نتيجة متوقعة أو مأمولة[4].

---

[1]أسامة عزمي سلام،شقيري نوري موسى،مرجع سابق، ص50.

[2]ابن فارس أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة (6م، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون)، جزء2، دار الفكر، بيروت 1979، ص199.

[3]ابن ماجة القزويني، أبو عبد الله، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، ط1، بيروت، كتاب 37، الزهد باب 39، صفة الجنة، حديث رقم 4332، 1418هـ-1998م، جزء5، ص694.

[4] محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف،مرجع سابق، ص9.

- **التعريف 02:**

الخطر هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أي عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة. يتضح أن هذا التعريف سبب حالة الخوف والذي يتمثل في الفشل[1].

ثانيا: تقسيمات الخطر.

- تنقسم الأخطار الاقتصادية حسب حجم الخطر وناتج الخسارة إلى:

أ. أخطار عامة:

هي تلك الأخطار التي في حالة حدوثها يترتب عليها خسارة مالي ضخمة ولمجموعة كبيرة من الأفراد أو الطبيعة نفسها أو النظام الحاكم ومن أمثلتها: الزلازل، البراكين، الفياضانات، العواصف، الحروب...الخ.

وهذه الأخطار يصعب التنبؤ بها وبالتالي لا يمكن قياسها لذلك فإنه يصعب مجابهتها بصورة فردية بل لابد من تعاون جميع فئات الشعب والدول المجاورة والمنظمات الدولية.

ب. أخطار خاصة:

هي الأخطار التي تترتب على حدوثها خسارة مالية محدودة سواء لشخص واحد أو لعدد من الأشخاص، كما يتسبب في حدوثها ضرر لشخص واحد أو عدد محدود من الأشخاص ومن أمثلتها: السرقة، حوادث السيارة، العجز، المرض.

- تنقسم الأخطار الاقتصادية حسب نشأتها:

- **الأخطار الطبيعية أو البحتة:** هي الأخطار التي يتسبب في وجودها ظواهر طبيعية ليس للإنسان دخل فيها وفي نفس الوقت لا يستطيع تجنبها.
- **أخطار المضاربة:** هي أخطار يتسبب بها الانسان أملا في تحقيق الأرباح من وراءها مثل: المشروعات التجارية، الرهان وأعمال المقامرة...الخ.
- **الأخطار السياسية:** تتمثل في: الانقلابات العسكرية، فرض قيود على التجارة، فرض ضرائب تعسفية.
- **الأخطار الشخصية:**البطالة، الفقر الناتج عن حالات الطلاق، الفشل في الدراسة أو في العمل، المرض، العجز أثناء الخدمة العسكرية.

[1] خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، طبعة1، 2009، عمان، ص03.

- تقسيم الأخطار حسب طبيعة الشيء المعرض للخطر:

- **أخطار الأشخاص:** هي الأخطار التي يؤدي تحققها إلى خسارة مباشرة للفرد سواءا في جسده أو في داخله مثل: الموت المبكر، المرض، البطالة.
- **أخطار الممتلكات:** هي الأخطار التي تؤدي إلى نقص أو فناء ممتلكات الأفراد مثل: الحريق، السرقة، السطو، حوادث السيارات.
- **أخطار المسؤولية المدنية:** هي الأخطار التي تؤدي إلى احداث ضرر للآخرين سواء في أشخاصهم أو في ممتلكاتهم ويكون شخص أو تابعيه مسؤولا عن حدوث هذا الضرر مثل: اصابة الغير نتيجة استخدام السيارة...الخ[1].

الفرع الرابع: المنظور الإستراتيجي للخطر.

أولا: مسببات الخطر.

وهي مجموعة الظواهر الطبيعية أو الظواهر الشخصية المحيطة بالانسان، وهي نتاج الشخص ذاته، والتي تؤدي إلى حدوث خسارة معنوية أو مادية ويعتبر مسبب الخطر المصدر الرئيسي لوجود الخطر، ويمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسين:

أ: مسببات الخطر الطبيعية: وتتمثل في تهديدات البيئة الخارجية مثل الكوارث الطبيعية، الفياضانات، الزلازل، البراكين، الحرائق... الخ.

ب:مسببات الخطر الشخصية: وهي تلك العوامل التي تنتج عن تدخل العنصر البشري في المجريات الطبيعية والتأثير فيها بدون قصد أو بقصد، ويمكن تقسيم مسببات الخطر الشخصية إلى قسمين:

1. مسببات خطر شخصية لاارادية: مثل الاهمال من بعض الأشخاص الذين يعتادون التدخين في بعض الأماكن يعتبرها عاملا مساعدا لظاهرة الحريق أي بدون تعمد يتسبب بها الانسان.

2. مسببات خطر شخصية ارادية: هي مجموعة العوامل التي يتدخل الانسان عن عمد في وجودها وتزيد من الخسارة المترتبة عليها مما يزيد من درجة الخطورة مثل ظاهرة الانتحار، تزيد من درجة خطورة ظاهرة الوفاة وتزيد من معدل تكرار تحققها[2].

---

[1] حسين النبهاني، التأمين العربي، مجلة متخصصة في أعمال التأمين، مجلد 12، عدد43، 1994،ص11.

[2] Najet shaker mehmoud, strategy of risks management in islamic cooperative insurance companies, Bincary University, 2011, P30.

ثانيا: العوامل المساعدة للخطر.

من أهم العوامل المساعدة للخطر نذكر ما يلي:

أ. **العوامل المادية:** وهي تلك الظروف التي تزيد من احتمال وقوع خسارة مثل تكون الصقيع على الطرق.

ب. **العوامل الأخلاقية:** وهي عدم الأمان أو السلوك غير السوي للفرد الذي من شأنه زيادة حجم الخسارة أو تكرار حدوثها ومن هذه الامثلة: افتعال حادث ما للحصول على تعويض من شركة التأمين أو تقديم ادعاء مزيف أو تعمد حريق، وان العوامل الأخلاقية موجودة في جميع أنواع التأمين ومن الصعب السيطرة عليها[1].

ثالثا: قياس الخطر.

تعتبر عملية قياس الخطر من الأمور الهامة والصعبة في نفس الوقت. فبذلك وجب قياس الخطر لمعرفة حجمه وتجنبه بأقل الأضرار الممكنة، ونظرا لتعدد المصطلحات التي يستخدمها البعض في مجال قياس الخطر سنتطرق إلى تعريفها على النحو التالي:

- **درجة الخطورة:** تختلف درجة الخطورة حسب القرار أو الموقف من شخص إلى آخر ومن ظاهرة إلى أخرى، حيث أن درجة الخطورة تلعب دورا أساسيا في تحديد الحالة المعنوية التي يكون عليها الشخص عند اتخاذ القرار.
- **احتمال الخسارة:** أو احتمال حدوث الحادث عبارة عن التكرار النسبي لعدد حالات الخسارة مقسوما على عدد الحالات التي كانت معرضة للخسارة معرضة للحادث وبالتالي فإن احتمال حدوث الحادث يعتبر مقياسا ماديا (كميا) يفيد في تقديرات الحوادث المتوقعة.
- **التوزيع الاحتمالي لعدد الحوادث:**لتقدير احتمال الخسارة المتوقع لحدوث حادث ما (حريق، تصادم سيارات، سرقة، وفاة...) فإن ذلك يعتمد على بيانات عن الحادث خلال الفترة الماضية (سنة أو أكثر) تسمى فترة الخبرة وذلك بشرط توافر عدد كافي من الوحدات المتماثلة المعرضة للخطر.
- **حجم الخسارة المتوقعة:** يقصد بالخسارة المتوقعة هي حجم الخسارة في حالة حدوثها حيث أن الخسارة القابلة للقياس الكمي فإنها تفيد كثير في تحديد مقياس عالم لدرجة الخطورة[2].
- **الأهمية النسبية للخسائر المتوقعة:** يمكن قياس الخطر من خلال عنصرين:

---

[1]Robert L, Clarck, Olivia Mitchell, The Evolution of Retirement Risk Management, ResearchGate, August 2010, P09

[2]ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، الخطر والتأمين، دار المطبوعات الجامعية، 2008، ص40.

أ. معدل تكرار الخسارة (متوسط عدد الخسائر التي يمكن حدوثها).

ب. وطأة الخسارة (متوسط قيم الخسائر في حالة حدوثها).

ويمكن تحديد الاهمية النسبية للخسائر المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها الافراد أو ممتلكاتهم فإنه لابد من الاعتماد على كل من معدل التكرار ومتوسط قيم الخسائر في حالة حدوثها.

المطلب الثاني: ماهية التأمين.

تعددت المفاهيم لدى الباحثين لمصطلح التأمين واختلفت تعاريفهم له وأهميته في حياتنا اليومية، كما وضعت له مبادئ يتمشى الأشخاص بها وقسم إلى أقسام وحددت أقسامه وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم التأمين.

أولا: نشأة وتطور التأمين.

أ. نشأة التأمين:

يعمل الإنسان بدافع فطري على حماية نفسه وممتلكاته، ويتخذ كافة الأساليب التي تدفع عنه الضرر وتقلل مصادر الخطر، ويبذل كل ما في وسعه لتوفير الأمان الممكن لنفسه وماله.

ومع تنوع المخاطر وزيادتها سعى الإنسان لإيجاد وسائل تساعده على تجنب هذه المخاطر وتحقيق آثارها. أما الأعمال التي لم يتمكن بتجنبها فكان يقدم عليها متحملا وحده ما ينجم عنها من خسائر مادية وأدبية حتى وإن أودت بحياته ثم مع تقدم العلوم واكتساب الخبرة ظهر التأمين من مبدأ التعويض عن الأخطاء التي تهدد الإنسان وتلحق به الخسائر.

ففي معبد مصر تم تحليل الكتابات حول الجمعيات التي كانت تغطي تكاليف دفن الموتى وتحنيطهم لم يعجز عن دفع قيمة ذلك. وظهر التأمين على شكل تعاون في المجتمعات الزراعية حيث كان الناس يتكافلون فيما بينهم لدرء ضرر تعرض له أحد سكان القرية.

وفي عام 1583م قام السيد وليام جونز وهو أحد سكان بريطانيا بالتأمين على حياته ويعود التأمين للإنشاق عن التأمين البحري وهو أقدم نوع من أنواع التأمين وكان يطبق للتعويض عن المنقولات بالسفن إن أصابها تلف أو ضرر.

ب. تطور التأمين:

يعود تطور التأمين لفترة الثورة الصناعية في القرن 18 حيث بدأ الاهتمام يزداد بموضوع التأمين حيث كانت بريطانيا وإيطاليا في تلك الحقبة تزاول نشاطات بقصد حماية ممتلكات الأفراد وفي عام 1911م شرعت بريطانيا قوانين عديدة أبرزها قانون التأمين الوطني للطبقة الكادحة وتعتبر بريطانيا أول من شرعت لنظام التأمين ضد المرض والبطالة وتم توسيع التشريع بعد الحرب العالمية الثانية[1].

ثانيا: تعريف التأمين.

التعريف القانوني: هو اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول (المؤمن) أن يؤدي إلى الطرف الثاني (المؤمن له) أو إلى (المستفيد) الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي عوض مالي آخر (مبلغ التأمين) في حال وقوع الحادث أو تحقق (الخطر) المبين بالعقد وذلك مقابل (قسط) أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن[2].

من خلال التعريف السابق نجد أن التأمين هو عقد بين طرفين أحدهما المؤمن والطرف الثاني هو العميل.

تعريف 02: التأمين هو نظام اجتماعي يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر الغير مؤكدة التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات عن طريق نقل عبء الخطر من شخص واحد إلى عدة أشخاص أو مجموعة من الأشخاص أي أنه نظام صمم لتخفيض أو تقليل ظاهرة عدم التأكد للخسائر المالية عن طريق عبء الخطر[3].

من التعريف نجد أن أهم هدف للتأمين هو مواجهة الأخطار.

تعريف 03: عرف Dankelالتأمين بأنه وسيلة لتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على جماعة من الأفراد ويهدف إلى تكويع صندوق خاص يساهم فيه الكثيرون ويعوض منه القليلون الذين يصابون بخسائر وأضرار ويتوقف نجاحه على اختيار قدر كاف من الأخطر المتشابهة للتأمين[4].

---

[1] عادل عبد الحميد عز، تأمينات الحياة، المبادئ النظرية والأسس الرياضية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978، ص03.

[2] عادل عبد الحميد عز، بحوث في التأمين، اقتصادياته، حساباته، تكاليفه، القاهرة، دار النهضة العربية، 1979، ص81.

[3] محمود سمير الشرقاوي، الخطر في التأمين البحري، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص11.

[4] يوسف جحيم الطائ، سنان كاظم الموسوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص15.

من التعاريف السابقة من جانب فئات متنوعة سواء من الكتاب أو القانونيين ومن هنا يستنتج أن التأمين هو تحقيق مبدأ التعاون بين مجموعة من الأفراد المعرضين لنفس الخطر وتأمين مستقبلهم بالمشاركة في تحمل الأخطار التي يتعرضون لها.

ثالثا: أهمية التأمين.

تكمن أهمية التأمين في الوظائف التي يؤديها وهي:

أ: الأهمية النفسية:

كلمة التأمين مشتقة من الأمان لذلك التأمين يبعث الراحة في نفسية المؤمن له، من خلال إزالة الخوف الذي قد ينتابه من احتمال وقوع الاخطار التي قد تصيب ذمته المالية أو حياته أو سلامة جسمه وبالتالي يرتاح على مستقبله ومستقبل أولاده.

ج: الأهمية الاقتصادية:

تكمن الأهمية الاقتصادية للتأمين من خلال وظائفه في هذا المجال فالتأمين وسيلة ائتمان سواء للفرد أو الدولة كما أن شركات التأمين اليوم أصبحت تستثمر رؤوس أموالها المجمعة من الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم في عديد النشاطات الاقتصادية، وبالتالي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد داخل الدولة لذلك تعمل الدولة على فرض الرقابة على أموال شركات التأمين وكيفية استثمارها لتضمن استغلالها لفائدة اقتصاد البلد.

ج: الأهمية الاجتماعية للتأمين:

ومنها كالآتي:

- **تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة:** يوفرالتأمين التجاري للفرد تعويض مادي عن الأضرار التي تلحق بممتلكاته، يكون الغرض منها ضمان مبلغ ما يصرف للمؤمن له مرة واحدة أو بصفة دورية بما يضمن له الانفاق على نفسه عند بلوغ سن معين يكون فيها غير قادر على الكسب.
- **تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث:** المستأمن لا يستحق التعويض إذا ما كان هناك تدخل من المؤمن له في تحقيق الخطر المؤمن منه وهو ما ينمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب الخطر.

- **يحقق التأمين التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع:** يقوم التأمين على أساس التعاون بين المؤمن لهم على تغطية المخاطر فيما بينهم بدلا من مواجهة كل شخص منهم الخطر لوحده وبالتالي يقوم التأمين التماسك الاجتماعي[1].

الفرع الثاني: المنظور الاستراتيجي للتأمين.

أولا: مبادئ التأمين.

أ. المبادئ الفنية للتأمين:

يجب توفر مجموعة من الشروط والمبادئ الفنية في الأخطار حتى تكون محلا للتأمين ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

1. الاجتماعية.

يقتضي هذا الشرط بأن يكون الخطر احتمالي الوقوع، يعني ألا يكون مؤكد الوقوع فإذا تأكد الوقوع تصبح بذلك تكاليف التأمين أكبر من حجم الخسائر الناتجة وإذا كان الخطر مستحيل الوقوع فإنه لا توجد حاجة للتأمين له مع ملاحظة أن هذه الاحتمالية قد تنصب على وقت وقوع الخطر وليس على الخطر، فمثل خطر الوفاة يعتبر خطر مؤكد لأي شخص ولكنه غير مؤكد من حيث تاريخ الوقوع.

2. القابلية للقياس.

هنا يلزم أن يكون الخطر قابل للقياس أي يكون من الممكن تقدير حجم الخسائر المتوقعة إذا ما تحقق الخطر في صورة حادث، ويمكن توقعها عن طريق الاحصاء بالاعتماد على الخبرات الماضية. أما في حالة حدوث انحرافات في التقدير اثر نقص في البيانات الاحصائية أو أن الظروف التي جمعت عنها البيانات كان تحقق الخطر خلالها أقل من المتوسط العام أو العكس فعلى ذلك عند قياس الخطر يجب الأخذ في الحسبان الانحراف في التقدير عن المتوسط العام للخسارة.

3. توافر قانون الأعداد الكبيرة.

وجب هذا الشرط توفر عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة الذي من خلاله يمكن تقريب النتائج العقلية من النتائج المتوقعة (التنبؤ بالخسارة المالية يكون دقيق) ومن ثم يكون القسط المحسوب موضوعي وعلى اساس علمي سليم.

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار المطبوعات الجامعية، أمام كلية الحقوق، الاسكندرية، 2008، ص84.

4. امكانية تحديد الخسارة.

بحيث تكون الخسارة الناتجة قابلة للتحديد زمانيا ومكانيا لكي تكون مسؤولية المؤمن مسؤولية محددة ومن ناحية أخرى يجب أن تكون الخسارة مادية بمعنى وجوب تقديرها ماليا ولذلك فإن الخسائر المعنوية لا يمكن تقديرها ماليا لذلك لا يمكن التأمين عليها.

5.الأخطار الخاصة.

يفضل ان يكون الخطر مركزا، بمعنى أنه يجب ألا يكون من النوع الذي يصيب عدد كبير من وحدات الخطر في آن واحد وذلك مثل أخطار الزلازل والبراكين والصواعق والحروب والشعب والاضطرابات ومثل هذه الأخطار يمكن التأمين عليها ولكن عن طريق مجموعة من المؤمنين أو ما يسمى بالمشاركة في التأمين.

6. سهولة الاثبات.

يجب أن يكون الخطر المؤمن منه سهل من حيث إمكانية اثباته فلا يمكن التأمين على النقود السائلة من المنزل ومن ناحية أخرى أن يكون الخطر من السهل اثباته مكانيا وزمنيا مع ذكر السبب بمعنى:

- أن يكون الخطر المؤمن منه محدود ومحدد في منطقة جغرافية معينة.
- أن يكون الخطر المؤمن منه محدود ومحدد بفترة زمنية معينة.
- أن يكون السبب المؤدي للخطر المؤمن منه واضح ومحدد[1].

ب. المبادئ القانونية لعقد التأمين:

1. مبدأ حسن النية.

مبدأ حسن النية يعني أن يظهر كل من المؤمن والمؤمن له كافة الحقائق المتعلقة بالتأمين ولا يخفي أحد الطرفين معلومات جوهرية عن الآخر ويشتمل هذا المبدأ على عنصرين أساسيين هما:

- **الافصاح عن المعلومات:** يعني عدم اخفاء الحقائق الجوهرية عن الخطر للمؤمن عليه حتى وإن لم يطلب من المؤمن له عن الافصاح عنها. وتعتبر الحقائق جوهرية إذا كان لها تأثير على حكم المؤمن من حيث القبول أو رفض الخطر أو تحديده لسعر التأمين وشروط التأمين.
- **بيان الحالة أو الإدلاء بالبيانات:** هو البيانات والأوصاف والمواصفات لموضوع التأمين (الشيء المؤمن عليه) التي يدونها طالب التأمين في طلب التأمين مع وجوب أن تكون المعلومات والمواصفات صحيحة وحقيقية طبقا لما توافد لطالب التأمين من علم بها.

[1] عجاني ايهام، مويلي قطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012، ص39.

2. مبدأ المصلحة مقابل التأمين.

حتى يكون التأمين قانونيا يجب وجود علاقة تأمينية معترف بها قانونيا بين المؤمن له وموضوع التأمين تعود عليه من بقاء الشيء موضوع التأمين دون تلف او خسارة مع وجوب توفر مجموعة من الصفات في تلك المصلحة وهي:

- **مصلحة مادية:** بمعنى أن يترتب على تحقق الخطر المؤمن منه خسارة مالية للمستأمن وأن المصلحة المعنوية ليست محلا للتأمين.
- **مصلحة مشروعة:** بمعنى ألا تخالف النظام العام والآداب، فعلى سبيل المثال لا يجوز لتاجر مخدرات التأمين على محله من السرقة أو الحريق.

3.مبدأ التعويض.

ينص مبدأ التعويض على انه لا يجوز أن يزيد التعويض الذي تدفعه شركة التأمين عن مبلغ الخسارة الفعلية في وقت حدوث الحادث حتى لا يكون التأمين مصدر ربح للمؤمن له وبالتالي فقد يتعمد تحقق الخطر المؤمن منه والإثراء على حساب شركة التأمين ولذلك يهدف هذا المبدأ إلى وضع المؤمن له نفس الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر دون زيادة أو فائدة.

4. مبدأ الحلول في الحقوق.

هو مبدأ زهر نتيجة طبيعة لمبدأ التعويض ويتمثل في حق شخص مثل المؤمن قام بتعويض شخص آخر مثل المؤمن له عن خسارة بأن يحل محل هذا الشخص الآخر فيما يتعلق باسترداد الخسارة من طرف ثالث تسبب بالخسارة.

5. مبدأ المشاركة في الخسارة.

وهو أيضا نتيجة طبيعية لمبدأ التعويض ويتمثل هذا المبدأ في حصة المؤمن في الخسارة، وتنشأ المشاركة في الخسارة في حالة التأمين المزدوج أو المضاعف أي عند وجود اكر من وثيقة للتأمين وتغطي نفس الخطر فيدفع كل مأمن حصته في الخسارة والمشاركة تشير أيضا إلى حق المؤمن الذي دفع التعويض بمفرده إلى المؤمن له في حالة التأمين المزدوج أن يطالب باقي المؤمنين المسؤولين عن الخسارة بأن يدفعوا حصصهم في الخسارة.

6. مبدأ السبب القريب.

تعطي وثائق التأمين الخسارة التي يكون السبب القريب في وقوعها هو خطر مؤمن ضده، لذا يجب أن نحدد أولا السبب القريب الذي تسبب في وقوع الخسارة وبعد ذلك نسأل هل السبب القريب هو خطر مؤمن ضده بموجب وثيقة التأمين؟.

7.مبدأ تقليل الخسارة.

هذا المبدأ هو مبدأ مضاف إلى المبادئ الستة المذكورة أعلاه وقد يظهر كشرط في الوثيقة. ومفاد هذا الشرط أنه يجب على المؤمن له العمل على تقليل الخسارة بعد حدوث الحادث، فلا يعتمد على أن شركة التأمين ستدفع الخسارة مهما كانت[1].

ثانيا: تقسيمات التأمين.

سنتطرق في هذا العنصر إلى تقسيمات التأمين حيث:

أ.التقسيم حسب طبيعة عقد التأمين:

وطبق لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين أساسيين:

1.التأمين الاختياري (الخاص): ويشمل التأمينات الي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية أي لابد من توافر حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد والمنشأة، مثل تأمين الحوادث والحريق، والمسؤولية المدنية لا غير اجبارية[2].

2.التأمين الاجباري (اجتماعي): فيشمل هذا التأمين الأنواع التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزما بالتأمين ضد هذا الخطر إما بحكم قانون أو بأي حكم آخر.

ب.التقسيم من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه:

بناءا على هذا الأساس يكون محور التقييم من نوع الخطر المؤمن منه ويتفرع إلى ثلاثة أقسام هي:

---

[1] الشوملي عبد الله، العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2010، ص45.

[2] هبور أمال، التأمين، دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص46.

1.تأمينات الأشخاص PersonalInsurances: في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن منه يتعلق بشخص المؤمن له، حيث يقوم المؤمن له بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل.

2.تأمينات الممتلكات PropertyInsurances: وفي هذا النوع من التأمينات يكون الخطر يتعلق بممتلكات المؤمن له كالتأمين ضد الحريق والتأمين البحري.

3.تأمينات المسؤولية المدنية Civil LiabilityInsurance: وفي هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد تترتب على المؤمن له تجاه الغير[1].

ج.التقسيم من حيث تحديد الخسائر والتعويض اللازم:

طبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين:

1.التأمينات النقدية: وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن مرة، وذلك لوجود عنصر معنوي في هذا النوع من التأمينات، ونظرا لصعوبة قياس الأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق الخطر ويتمثل ذلك الخطر في مبلغ التأمين.

2.تأميناتالخسائر:حيث لا يوجد أي صعوبة في تحديد الخسارة المحققة فهي تخضع لمتغيرات قابلة للقياس الكمي وبذلك يمكن تحديد مبلغ التأمين اللازم باستخدام الطرق الرياضية المتاحة أو المتطورة[2].

د.التقسيم من الناحية العملية:

حيث يتقسم التأمين إلى:

1.تأمينات الحياة: في هذا النوع من التأمينات يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة بان يدفع للمؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند الوفاة أو عند بقائه حيا بعد مدة معينة أو راتبا بشكل دوري وذلك بحسب ما يتفق عليه طرفا عقد التأمين.

2.التأمينات العامة: ويتدرج تحت هذا التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف

---

[1]أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 94-95.

[2]تغليسية رانية، مساهمة قطاع التأمين في تمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2021، ص57.

تأمينات الحياة[1].

الفرع الثالث: إعادة التأمين.

سنتطرق في إعادة التأمين إلى تعريفه وعناصره الأساسية ثم طرق إعادة التأمين.

أولا: تعريف إعادة التأمين وعناصره الأساسية.

أ. تعريف إعادة التأمين:

إن عملية اعادة التأمين تعرف أنها عملية داخلية بين هيئتين من هيئات التأمين، حيث تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن كل أو جزء من الخطر الذي سبق أن قبلته إلى الهيئة الثانية التي تتعهد بتحمل العبئ والتعويض في شكل كلي أو جزئي، الناشئ عن تحقق الخطر وذلك مقابل مبلغ معين تدفعه الهيئة الأولى إلى الثانية يعرف بقسط إعادة التأمين، وتعرف الهية الأولى بهيئة التأمين المباشر أو الهيئة المتنازلة عن التأمين، أما الهيئة الثانية تعرف بهيئة إعادة التأمين أو الهيئة القابلة لعملية إعادة التأمين، يوضح الشكل التالي عملية إعادة التأمين[2].

الشكل رقم (01): عملية اعادة التامين

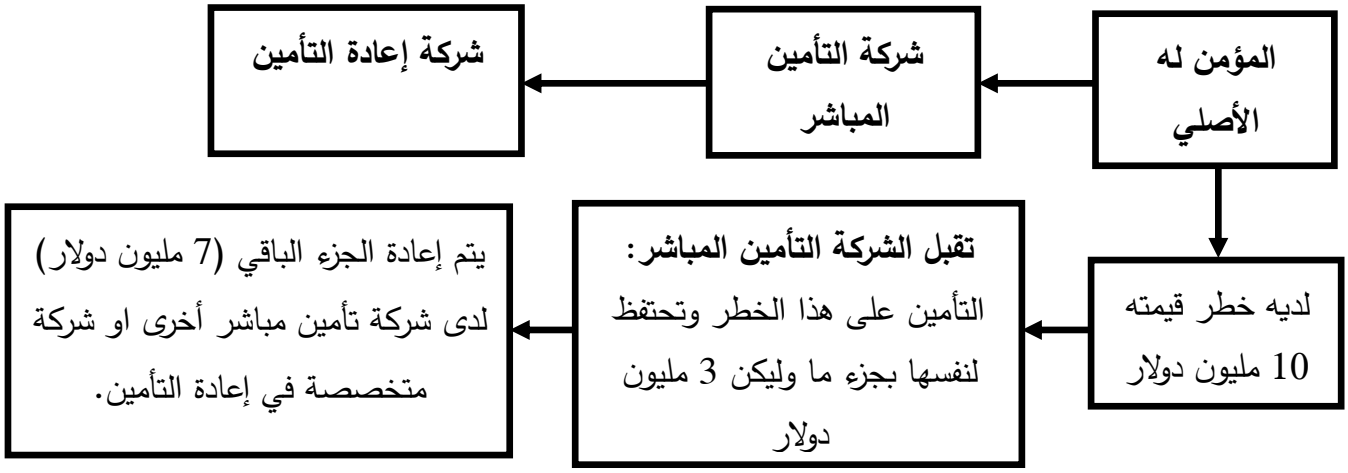

المصدر: عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفوي، إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2009، عمان، الأردن، ص251.

ب. العناصر الأساسية لإعادة التأمين:

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري روني موسى، مرجع سابق، ص97.

[2] عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص251.

- **المؤمن المباشر:** وهو المؤمن الأصلي والذي يقوم بالتنازل عن حصة من العملية لمعيد أو معيدي التأمين وبالتالي فإنه يقوم بنقل جزء من الخطر إلى هيئة أو هيئات إعادة التأمين.
- **معيد التأمين:** الهيئة التي تقبل أعمال إعادة التأمين وقد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التأمين او تمارس نشاط إعادة التأمين إلى جانب اعمالها التأمينية الأخرى.
- **المبلغ المعاد تأمينه:** وهو المبلغ الذي يتنازل عليه المؤمن الاصلي إلى هيئة إعادة التأمين.
- **عمولة إعادة التأمين:** وهو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه هيئة التأمين المباشر لتغطية المصاريف التي تحملتها في سير حصولها على تلك العملية.
- **عقد إعادة التأمين:**وهو اتفاق بين هيئتين هما المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين[1].

ثانيا: طرق إعادة التأمين.

الطريقةالأولى: إعادة التأمين الاختيارية.

حيث تعرض شركة التأمين على شركة إعادة التأمين كل خطر يراد اعادة تأمينه وتقدم عرضا ملخصا لجميع المعلومات الأساسية المتعلقة بالخطر المراد تأمينه وتدرس شركة الإعادة الطلب للحكم عليه من حيث كفاية سعر التأمين وملائمة الشروط ولمعيد التأمين حرية قبول التأمين عليه أو رفضه.

الطريقة الثانية: اتفاقيات إعادة التأمين.

وبموجبها يعقد اتفاق بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين على قبول إعادة تأمين جميع الأعمال التي تقع ضمن الحدود المتفق عليها بين الطرفين وهذه الحدود تشمل تحديدا ماليا وتحديدا جغرافيا وتحديدا نوعيا عاما أو جزئيا.

وبموجب هذه الاتفاقية تلتزم الشركة الإعادة بقبول جميع الأخطار التي تنطبق عليها الشروط وفق الاتفاقية المعقودة بينهما، وشركة التأمين ملزمة بأن تستند جميع الأخطار طبقا لشروط الاتفاقية، وهذه الطريقة توفر لشركة التأمين تغطية كاملة لأي خطر من الأخطار المنصوص عليها في الاتفاقية، ولا يحق لشركة الإعادة أن تفرض إعادة تأمين أي خطر يقع في نطاق اتفاقية الإعادة[2].

يلخص مما سبق أن فكرة التأمين تقوم على أنه إذا ما كان تحقق أحد الأخطار من الأمور شبه مؤكدة على المستوى الجماعي فإنه ذلك لا يعدو ان يكون أمرا احتماليا على المستوى الفردي وهكذا فإن الخطر لا يصيب جميع أعضاء الجماعة في وقت واحد.

---

[1] محمود علي السرطاوي، إعادة التأمين، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية، ص5.

[2] محمود علي السرطاوي، مرجع سابق، ص68.

المبحث الثاني: التقاعد في المؤسسة الاقتصادية

يعد موضوع التقاعد من المواضيع الرئيسة التي تشغل بال العديد من الجهات، وبالرغم من عدم اتفاق العلماء والمختصين على مفهوم واحد للتقاعد إلا أنهم اتفقوا على عدة جوانب ترتبط بالتقاعد، ومنها أن التقاعد يرتبط بالوظيفة أكثر من ارتباطه بالعمل، فالمتقاعد يترك الوظيفة عند ما يبلغ سنا معينا وليس شرطا أن يكون غير قادر على العمل، وسيتم التطرق إليه من خلال المطالب الموالية.

- **المطلب الأول: مضامين التقاعد.**
- **المطلب الثاني: تمويل صناديق التقاعد وإدارة مخاطرها.**

المطلب الأول: مضامين التقاعد.

باعتبار أن التقاعد كمصطلح يعتبر جديدا نوعا ما سنحاول في هذا المطلب إلى التطرق لنشأة نظم التقاعد في الجزائر وتعريف مصطلح التقاعد كما سنتطرق إلى أنواعه ومختلف الأهداف التي يصبوا إليها هذا النظام.

الفرع الأول: مفهوم التقاعد.

أولا: نشأة نظام التقاعد في الجزائر.

يرجح نظام التقاعد الجزائري في نشأته إلى العهد الاستعماري، وقد عرف تغيرات جذرية إبان الجزائر المستقلة كان أهمها اصلاح سنة 1983 الذي شكل القطيعة مع المرحلة السابقة، لتؤسس نظام للتقاعد يقوم على مبدأ التوزيع، وعرف هذا التطور مرحلتين:

- **نظام التقاعد قبل الاستقلال:** كانت تستفيد فئة قليلة من نظام التقاعد وهي الفئة التي كانت منخرطة في صناديق تقاعد متواجدة في فرنسا، ولكن تحت ضغوط العمال وتزايد عددهم منحت السلطة آنذاك على منح بعض المزايا وبذلك تم انشاء صناديق مختلفة.
- **نظام التقاعد بعد الاستقلال:** استوحى نظام التقاعد في الجزائر من النظام الفرنسي للتقاعد حيث يوجد حاليا بالنسبة لفئة الأجراء نظام تقاعد الزامي، وحيد وعام، يرتكز على مبدأ التوزيع وسير من طرف الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)، أما بالنسبة لغير الأجراء سير من طرف صندوق التأمين الاجتماعي الوطني لغير الأجراء (CASNOS)، وقد عرف القانون 83-12 على تعديلات بموجب مراسيم وأوامر نذكر منها[1]:

[1] عشة فطيمة، لطفي شعيانيي، واقع تمويل التقاعد في الجزائر وتوازنه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، عدد02، 2020، ص ص 14-15.

جدول رقم (01): أهم المراسم والأوامر المعدلة للقانون 83-12.

المرسوم	سنة الصدور
المرسوم التشريعي رقم 94-10	المؤرخ في 26 ماي 1994
الأمر 96-18	المؤرخ في 6 جويلية 1996
الأمر 97-13	المؤرخ في 13 ماي 1997
القانون 99-03	المؤرخ في 22 مارس 1999
القانون 16-15	المؤرخ في 31 ديسمبر 2016

المصدر: عشة فطيمة، لطفي شعيانيي، واقع تمويل التقاعد في الجزائر وتوازنه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، ع02، 2020، ص ص 14-15.

حيث كرست هذه النصوص القانونية لكل من كان أجير منحة أو معاش للتقاعد بحسب السن ومدة التأمين وكذا مدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي[1].

ثانيا: تعريف التقاعد.

التقاعد هو المرحلة التي يتوقف فيها الفرد عن العمل بشكل رسمي بعد الخدمة لفترة زمنية معينة وتكون ختام المسيرة المهنية، وذلك إما لأسباب صحية أو الوصول لسن التقاعد القانوني المحدد من قبل الحكومة[2].

يعتبر التقاعد حقا من الحقوق الأساسية للعمال في التشريعات المقارنة كنهاية طبيعية للحياة المهنية للعامل[3]، فهو انتقال من مرحلة العمل المتواصل إلى مرحلة تتسم بالراحة والهدوء[4].

الفرع الثاني: أنواع التقاعد وأهدافه.

سنتطرق في هذا العنصر إلى أنواع وأهداف التقاعد.

أولا: أنواع التقاعد.

---

[1] عيشة فطيمة، لطفي شعباني، مرجع سابق، ص15.

[2] نقلا عن الموقع: Www.hbrarabic.com تاريخ الاطلاع: 28-02-2022.، ص21.

[3] مراد مهدي، نصيرة يحياوي، نظام التقاعد في الجزائر :بين ضرورة الاصلاحات وانعكاسات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، مجلد13، العدد02، ديسمبر 2020، ص170.

[4] محمد عماد اسعد، اتجاهات المدرسين نحو التقاعد المبكر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، عدد01، سوريا، 2014، ص302.

أ. **التقاعد العادي:** يستفيد من هذا النوع من التقاعد الموظفون الذين بلغوا 60 سنة، وعملوا لمدة 15 سنة على الأقل في كل المؤسسات الحكومية، فهم بذلك لم يبلغوا المقدار اللازم من الاشتراكات المحددة بـ32 سنة من العمل المتواصل في هذه الحالة يستفيد هؤلاء من أجر التقاعد.

ب. **التقاعد دون شرط السن:** يستفيد منه كل عامل قام بالاشتراك لدى الصندوق الوطني للتقاعد CNR لمدة 32 سنة كاملة، حيث يمكنه أن يتقدم بطلب الإحالة على التقاعد المذكور.

وهنا يسقط شرط السن، بمعنى حتى لو كانت للعامل أقل من 60 سنة يمكنه طلب التقاعد.

لا يمكن للمستخدم في هذه الحالة أن يحيل العامل اجباريا على التقاعد ما دام لم يبلغ بعد 60 سنة[1].

ج. **التقاعد النسبي:** تم احداثه بمقتضى الأمر 97-13 المؤرخ في 21 ماي 1997 حيث يتيح للعامل ويطلب منه الحصول على التقاعد وفق الشروط التالية:

- أن يبلغ على الأقل سن الخمسين سنة بالنسبة للرجال وخمسة وأربعين سنة بالنسبة للمرأة العاملة.
- أن يستوفي مدة العمل الفعلية المطلوبة وهي على الأقل عشرون سنة للرجل وخمسة عشرة سنة بالنسبة للمرأة وما يقابلها في صندوق الضمان الاجتماعي.

د. **التقاعد المسبق:** تم استحداث هذا النوع من التقاعد بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-10 المؤرخ في 26 ماي 1994 ويستفيد منه كل عمال المؤسسات الاقتصادية أو موظفي المؤسسات والإدارات العمومية ويستفيد الفرد العامل المحال على التقاعد المسبق من سنوات التسبيق وفق الجدول التالي:

[1] مراد مهدي، نصيرة يحياوي، مرجع سابق، ص171.

جدول رقم (02): سنوات التسبيق التي يستفيد منها العامل على التقاعد المسبق.

عدد سنوات الخدمة	عدد سنوات التسبيق
20 سنة على الأقل	حتى 5 سنوات
22 سنة على الأقل	حتى 6 سنوات
24 سنة على الأقل	حتى 7 سنوات
26 سنة على الأقل	حتى 8 سنوات
28 سنة على الأقل	حتى 9 سنوات
29 سنة على الأقل	حتى 10 سنوات

المصدر: بالاعتماد على نص المادة 06 من المرسوم التشريعي رقم 94-10 المؤرخ في 26 ماي 1994، الجريدة الرسمية، ع34، الصادرة بتاريخ الفاتح يونيو 1994.

هـ. صحة التقاعد: إذا بلغ المعني بالأمر 60 سنة ولم يستوفي شرط 15 سنة من العمل والتأمين، وفقا للقوانين المعمول بها يمكن للصندوق الوطني للتقاعد ان يمنحه منحة التقاعد ولتجسيد ذلك يكفي للعامل أن يثبت خمس سنوات أو 20 مرة ثلاثة اشهر من العمل ودفع الاشتراكات للضمان الاجتماعي[1].

الشكل رقم (02): محور زمني للتقاعد النسبي عند الرجال.

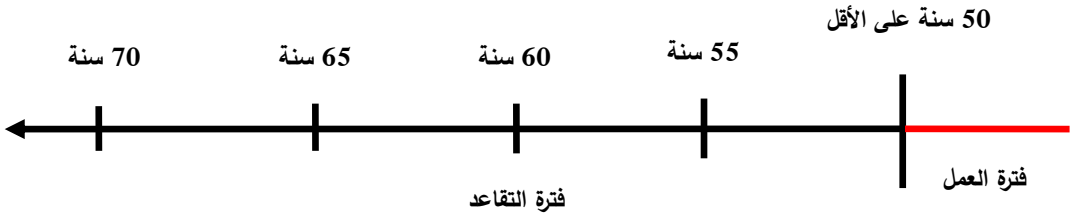

المصدر: بالعربي عبد القادر، الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية، أطروحة لشهادة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر.

الشكل رقم (03): محور زمني للتقاعد النسبي عند النساء.

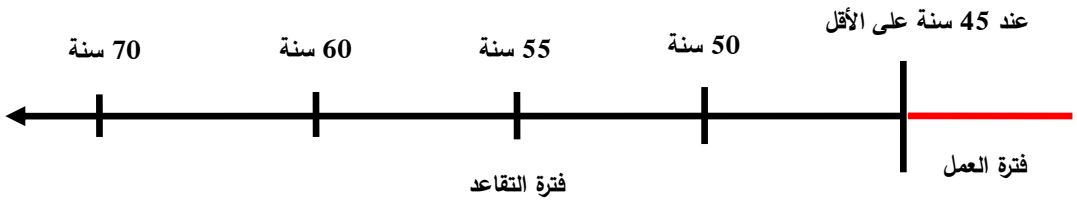

المصدر: بالعربي عبد القادر، مرجع سابق.

[1] بالعربي عبد القادر، مرجع سابق، ص95.

الشكل رقم (04): محور زمني للتقاعد العادي (الاجباري) عند الرجال.

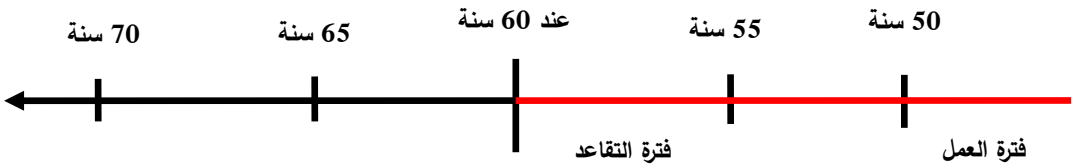

المصدر:بالعربي عبد القادر، مرجع سابق.

الشكل رقم (05): محور زمني للتقاعد العادي عند النساء.

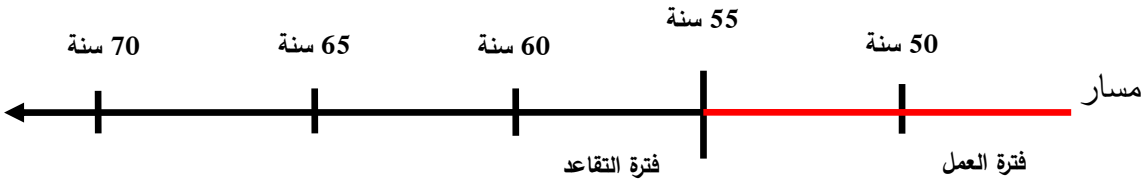

المصدر: بالعربي عبد القادر، مرجع سابق.

الشكل رقم (06): محاور زمنية لأنواع للتقاعد (رجالا ونساء) حسب تصور الباحث.

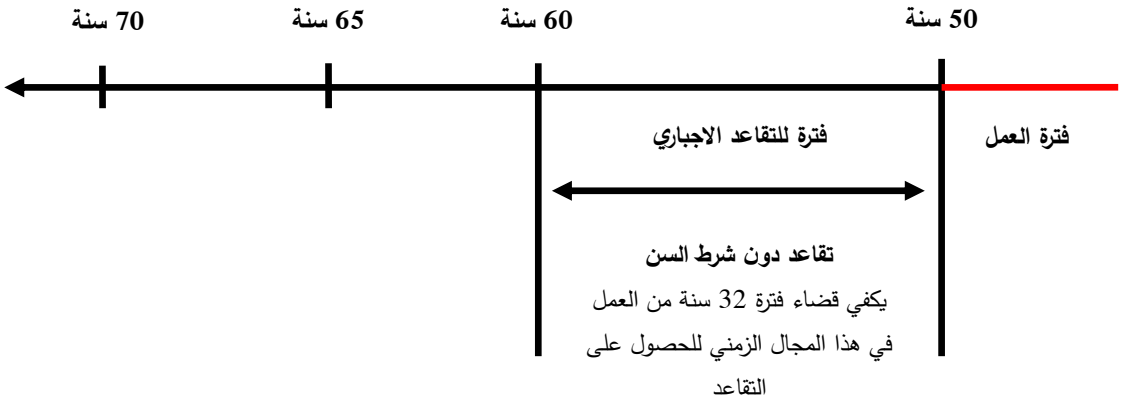

المصدر:بالعربي عبد القادر، مرجع سابق.

ثانيا: أهداف التقاعد.

يظل نظام التقاعد قبل كل شيء جهازا ذا طابع اجتماعي وحسب أساسه القانوني فقد روعي فيه ثلاثة أهداف طبيعية رئيسة وهي:

- **العدالة:** ومعناها أن أنظمة التقاعد تساهم في تحقيق العدالة والأمن الاجتماعي بما تشيعه من استقرار وارتياح في نفوس المستفيدين، وتلك أن المؤمن له يتحصل على مقابل مادي يسمى "معاش التقاعد" بعد أن كان قد ساهم بجزء من راتبه في حساب هذا المعاش ودفع حق الاشتراكات في هذا الصدد.
- **الانصاف:** إن مبدأ التوزيع في نظام التقاعد يضمن للأجيال المتعاقبة مردودا مماثلا وتلك بإعادة توزيع الدخل بين الفئات العاملة والفئات المتقاعدة بمعنى أن مبادئ التسيير المعتمدة في النظام يجب ألا يفضل جيب عن جيل آخر.
- **الاستمرارية:** ومعنى ذلك أن نظام التقاعد يدوم فترات طويلة ومستمرة ويتوفر في أية لحظة على رؤية واضحة لتزويد العامل وأسرته بمعاش يستعمله لتحقيق متطلبات حياته.

بالإضافة إلى هذه الأهداف الأساسية هناك أهداف ثانوية أهمها:

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاستثمار الإحتياطي من الإشتراكات
- تحقيق الأعباء المالية للدولة عن طريق تحمل صناديق التقاعد بنفقات الحماية الاجتماعية
- إعادة توزيع الدخل بين الفئات العاملة والفئات المتقاعدة[1].

الفرع الثالث: شروط التقاعد ووثائقه.

أولا: شروط التقاعد.

المادة 06: لتوقف وجوبا استفادة العامل من معاش التقاعد على استيفاء الشرطين الآتيين:

- بلوغ ستين (60) سنة من العمل على الأقل، غير أنه يمكن إحالة العاملة على التقاعد بطلب منها ابتداءا من الخامسة والخمسين (55) سنة كاملة.
- قضاء خمس عشرة (15) سنة على الأقل في العمل.

يتعين على العامل للاستفادة من معاش التقاعد أن يكون قد قام بعمل فعلي يساوي على الأقل نصف المدة المشار إليها أعلاه، ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

تعددت كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم تنفيذي[2].

[1] حسين جعيجع، النظام القانوني للتقاعد في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003، ص34.

[2] Mouloud Didane, code des pensions et des retraites, Belkeisedition, p : 05

ثانيا: الوثائق المطلوبة للحصول على التقاعد.

- **الوثائق المرفقة بطلب الحصول على التقاعد المباشر:** أنظر الملحق(01).
  - بطاقة عائلية للحالة المدنية .
  - شهادة البطالة أو شهادة ممارسة أي نشاط للزوج(ة).
  - شهادة الشطب CASNOS.
  - شك بريدي مشطبCH500.
- **الوثائق المرفقة بطلب الحصول على التقاعد المنقول للزوجة أو الزوج:** أنظر الملحق (02)
  - بطاقة عائلية للحالة المدنية.
  - شهادة الوفاة للزوج–ة–.
  - عقد الزواج.
  - شهادة عدم تكرار الزواج.
  - أحادية الزواج.
  - عقود زواج البنات المتزوجات.
  - شهادة الشطب CASNOS للمتوفي.
  - صك بريدي مشطب + كشف الحساب البريدي.
- **الوثائق المرفقة بطلب الحصول على التقاعد المنقول للبنات اليتامى اللاتي يفوق سنهم أكثر من 19 سنة:** أنظر الملحق (03).
  - شهادة العزوبة.
  - شهادة البطالة.
  - صك بريدي مشطب عليه +CH500.
  - شهادة الشطب CASNOS[1].

يتضح مما سبق أن التقاعد هو مرحلة انتهاء علاقة العامل مع العمل بسبب وصوله سن معين لايخوله أن يكملعمله كما تم تبيين أهداف التقاعد، أنواعه وأهميته في حياة الفرد والتي تمثلت في حصوله على امتيازات مثلا لمعاش التقاعدي.

[1] مقابلة مع المدير الفرعي لصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء –تبسة–,21 فيفري 2022.

المطلب الثاني: تمويل صناديق التقاعد وإدارة مخاطرها.

هناك عدة مصادر التمويل لنظام التقاعد في الجزائر سيتم التطرق إليها في هذا المطلب بالإضافة إلى العلاقة بين إدارة المخاطر التأمينية والتقاعد.

الفرع الأول: واقع تمويل صناديق التقاعد.

تمويل نظام التقاعد في الجزائر عن طريق الإشتركات التي يدفعها العمال وأرباب العمل، ومن بعض الموارد الخاصة للصندوق و تتمثل أساسا في عوائد الصندوق الموظفة في الأصول المالي، وتمثل في عوائد الصندوق الموجودة في البنوك وترتبط بحجم المبلغ والسعر الفائدة ومدة تواجد هذه الأموال داخل النظام البنكي فضلا عن مساهمة من الميزانية العامة للدولة كلما دعت الضرورة لتكملة الفارق وتغطية العجز الذي يسجله الصندوق في تغطية الأداءات للمتقاعدين كما أن هناك منفذ تمويلي أخر يتمثل فب العوائد الناتجة عن الغرامات المفروضة عن التأخير والتهرب من دفع الإشتراكات وتتحدد حسب مدة التأخر أو عدد العمال غير المصرح بهم، ويبقى هذا المنفذ إضافي وليس له دور كبير في التمويل، وقد حددت نسبة الإشتراكات في سنة 1985 عند مستوى منخفض بنسبة 7٪ إلا نسبة الإشتراك عرفت إرتفاعا عدة مرات في الفترة الممتدة من 1991-2006[1].

الفرع الثاني: العلاقة بين التحليل الاكتواري و التقاعد.

علاقة التحليل الاكتواري في كفاية معدلات التقاعد، حيث يعتبر انه عملية تقييم المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية الذي ينعكس بدوره في قياس احتمالات الخطر المستقبلية للتقليل من مخاطر عدم اليقين المالي ومن هنا نتجت ادارة المخاطر، تستخدم ادارة في عملية فحص المخاطر بذاتها بطرق احصائية مهنية عالية ومصدقة من خلال طريقة التمويل الاكتواري(actuarialfundingmethod)التي تستخدم لحساب المبالغ التي يتعين على الشركة دفعها بشكل دوري لتغطية نفقات الرواتب التقاعدية كما يستخدمها خبراء التأمين للغرض ذاته[2].

ومن خلال ما سبق سيتم توضيح علاقة التحليل الاكتواري (ادارة الخطر) في كفاية معدلات التقاعد:

هناك العديد من الاطراف المؤيدة لفكرة ان للتحليل الاكتواري علاقة ايجابية في رفع و تعزيز النماذج الاحصائية لإدارة عدم اليقين المالي من خلال وضع توقعات متعلمة حول الاحداث المستقبلية الممكن حدوثها، وأيضا تصميم وثائق تأمين، خطط تقاعدية ومعاشات تقاعدية مثل (ومن هذه الاطراف نجد شركات التأمين، البنوك والهيئات الحكومية).

[1] عشة فطيمة، لطفي شعباني، مرجع سابق، ص18.

[2] حسين جعيجع، مرجع سابق، ص36.

وفي سياق متصل وجدت ايضا علاقة سلبية بين المتغيرين والمتمثلة في استحالة معرفة المستقبل لانه مجهول اي عدم القدرة على معرفة الاخطار المستقبلية كاملة وبالتفصيل للتحوط منها سواء كانت اخطار داخلية او خارجية كالأزمات، الإفلاس ... وغيرهم، لذلك عادة ما تكون هناك ثغرات في النماذج الاحصائية التي يقوم بها المحلل الاكتواري.

يتضح مما سبق أن موضوع علاقة التحليل الاكتواري في كفاية معدلات التقاعد موضوع لا يمكن للخبراء والمحللين الاكتواريين حسابه والتحوط من اخطار عدم كفاية معدلات التقاعد او كفايتها.

يملك المتغيرين تأثيرات ايجابية وتأثيرات سلبية وهنا يأتي دور المحلل الاكتواري في محاولة البحث وتقديم المعلومات والبيانات الاكتوارية الصحيحة عن الوضع المالي الحاليوالمستقبلي للشركة[1].

يتضح مما سبق أن تمويل صندوق التقاعد في الجزائر تمثل أساسا في عوائد الصندوق الموظفة في الأصول المالي، ولهذا تم التطرق الى العلاقة التي تجمع بين ادارة المخاطر والتقاعم المتمثلة في حماية صندوق التقاعد من مختلف الأزمات والتقلبات.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

تعتبر الدراسات السابقة خطوة أساسية لبداية أي دراسة، فهي من أهم المصادر الأساسية والأولية ومن العناصر الهامة التي تلعب دورا أساسيا في أي بحث علمي حيث تساعد في إعطاء فكرة عامة للباحث عن الموضوع وعن مراخل تطوره، وأيضا في اثراء البحث العلمي وتجعل مصادره متنوعة، وتمثل الدراسات السابقة أيضا أرضية غنية بالمعلومات لمن لديه الرغبة في التعرف على كافة جوانب المشكلة والفرضية للموضوع وكيفية علاجه، لذا فمن الأساسي استعراض أهم الدراسات المتعلقة بإدارة المخاطر التأمينية والتقاعد، حيث سيتم تقسيهما إلى مطلبين، كالتالي:

- **المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بإدارة الخطر التأميني والتحليل الإكتواري.**
- **المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتقاعد.**

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بإدارة الخطر التأميني والتحليل الإكتواري.

هناك العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الخطر التأميني والتحليل الإكتواري سيتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

[1] بالعربي عبد القادر، مرجع سابق، ص98.

الفرع الأول: الدراسات المتعلقة بإدارة الخطر التأميني.

1. دراسة محمد هميسي، وفاء شيحي، سناء بوزنة، (2019)، بعنوان " <u>التأمين كآلية لإدارة أخطار المؤسسات – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات 2010-2018</u>".

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها التعريف بالتأمين كآلية للإدارة من الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة والتعرف على واقع وسوق التأمين في الجزائر وإضافة قيمة في مواضيع التأمين وإدارة الأخطار التي تعتبر جد قليلة في بلدنا، الكشف عن دور وأهمية إدارة الأخطار بالنسبة للمؤسسة، التعرف على الدور الفني والتقني لشركات التأمين في مجال إدارة الأخطار، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجانب النظري مع عدم خلوه من المنهج التاريخي أما في الجانب التطبيقي تم انتهاج منهج دراسة حالة وهذا من خلال الملاحظة وجمع البيانات وتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: في الجانب النظري يعتبر التأمين أداةلإدارة الأخطار، التأمين الذي يكفل ضمان المشروعات الاقتصادية، تعتبر إدارة الأخطار مدخلا علميا للتعامل مع الأخطار التي تواجه المؤسسة أما نتائج الجانب التطبيقي تحاول الشركة من خلال هذه الشروط المفروضة في عقود التأمين أن تقلل من حالات تحقق الحوادث، تعمل الشركة على توعية المؤمن لهم بأساليب وطرق الوقاية من حدوث الخطر، يساهم التأمين مساهمة فعالة في تغطية الأخطار وهذا من خلال حجم التعويضات التي تسددها الشركة للمستأمن في حالة تحقق الأخطار، وانطلاقا من النتائج قدمت هذه الدراسة توصيات نصت على: نشر الثقافة التأمينية لدى الجماهير من خلال القنوات الإشهارية المختلفة لتعريف أصحاب المؤسسات بالتأمين وأهميته بالنسبة لحماية أصول المؤسسات من الأخطار المتنوعة، بناء علاقات الثقة بين الجمهور وشركات التأمين، من خلال إتباع سياسة سرعة الاستجابة عند الطلب وسرعة التعويض عند وقوع الحادث، على شركة التأمين تطوير المنتجات التأمينية ووضع تسهيلات وعلاوات للتأمين من أجل ترويج أحسن المنتجات[1].

2. دراسة تومين أحمد، مكاوي عيسى، (2018)، <u>إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT)</u>-.

تنشط مؤسسات التأمين في بيئة متقلبة وهذا ما يهدد استقرارها ويجعلها عرضة للمخاطر التي تعيقها على تحقيق أهدافها ورسالتها فعدم إدارة المؤسسة بطريقة صحيحة يؤدي إلى فشلها. تقوم فكرة التأمين وإعادة التأمين على حماية الفرد والمؤسسة من الخسائر المادية المحتملة التي قد يمكن التعرض لها نتيجة لوقوع خطر معين. تشهد شركات التأمين تغييرات وتطورات سريعة على المستوى المحلي والعالمي إذ يعتبر الانفتاح العالمي وتحقيق

[1] محمد هميسي، وفاء شيحي، سناء بوزنة، " التأمين كآلية لإدارة أخطار المؤسسات – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات 2010-2018"، (2019).

القيود النظامية وتطور التكنولوجيا والتخصيص من أهم التغييرات الحالية التي تؤثر بصورة مباشرة على شركات التأمين، وتجعلهاعرضة لتحديات مختلفة في دول المنطقة والعالم. وقد قدمت هذه الدراسة توصيات نصت على: قيام شركة التأمين زيادة الوعي التأميني لدى الأفراد ومؤسسات وذلك من خلال مختلف المعلومات التي تقدمها والإعلانات التي تقوم بها، فتح مجال للشراكة الأجنبية وتبادل الخبرات والذي يسمح بنهوض بقطاع التأمين، ضرورة استخدام الكفاءات البشرية في قطاع التأمين، تفعيل دور المنافسة من خلال عوامل تحفيزية لارتقاءهذه الشركات إلى المستوى المطلوب[1].

3. دراسة مصعب دعاس، عز الدين عطية، (2021)، بعنوان" **نظام الانذار المبكر Iris كأداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT** ".

تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير المصرفية، ولكي تضمن إستمراريتها وبقائها وتتمكن من مواجهة المخاطر التي تعتبر موضوع نشاطها والتعامل معها، وحتى تتمكن أيضا من إدارة مخاطرها المالية، الوفاء بالتزاماتها وتحسين وضعها المالي، لابد لها إدارة مختلف مكوناتها وإيجاد أساليب محكمة للتنبؤ والسيطرة على المخاطر المالية قبل حدوثها حفاظا على مركزها المالي، مستوى ملاءة جيد وحماية مصالح دائنيها، وهذا ما قد يسهم فيه نظام الإنذار المبكرIRISالذي يقوم بإعطاء تنبيهات مسبقة للشركة في حال وجود مخاطر مالية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: من خلال الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليليتبينأن الشركة الجزائرية للتأمينات CAATلا تتبنى نظام الإنذارIRIS كأسلوب للتنبؤ بمخاطر ملاءتها المالية على الرغم من أنه يكتسي أهمية بالغة تعود بالنفع على الشركة كونه وسيلة إنذار مبكرة عن حدوث عسر مالي وهذا اعتمادا على نتائج المؤشرات المالية المتعلقة بهذا النظام، ومنه خلق أساس واضح لتفعيلكل الأساليب الرقابة وإيجاد أسس للحوكمة في مؤسسات التامين كضرورة لتحقيق متطلبات التفعيل وإدارة مخاطر الملاءة في ضل بيئة ديناميكية، التي قد تهدد استمرارية الشركة وبقائها في السوق. وانطلاقا من النتائج قدمت هذه الدراسة توصيات نصت على: وجب على الشركة الجزائرية للتأمينات إعادة ضبط محفظتها التأمين المعاد تأمينها لدى شركات إعادة التأمين كونها تحظىبنسبة عالية من مجموع الأقساط المكتتبة مقارنة بالأقساط التي تحتفظ بها الشركة وهذا يمنعها من الحصول على فرص أخرى لاستثمار هذه الأقساط ومن ثم الحصول على عوائد أكبر، ضرورة اعتماد نظام الإنذار المبكرIRISمن قبل هيئة الإشراف على التأمين وبشكل مباشر لإلزام شركات

[1]تومين أحمد، مكاوي عيسى،إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT)، (2018)،

التأمين العمل به مما يساعد على اتخاذ القرار الأمثل من قبل القائمين عليها ومن قبل الراغبين بشراء تغطيات تأمينية منها[1].

الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة بالتحليل الإكتواري.

1. دراسة دريباتي يسرة حسن، دراسة إكتوارية لتأمين المجموعات (دراسة تطبيقة على صناديق التقاعد، أطروحة لنيل شهادة الدوكتراه، سوريا(2006):

تناولت هذه الدراسة كيفية إجراء الدراسات الاكتوارية لصناديق التقاعد العامة، حيث قدم الباحثين آلية تقدير الراتب التقاعدي في الصندوق، وارتباط هذه الآلية بمدى توافر بيانات إحصائية عن تاريخ عمل الصندوق، ثم بين الباحثين بعد ذلك أهمية احتفاظ صناديق التقاعد باحتياطي مستقبلي كاف للوفاء بالالتزامات التقاعدية المستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة لتجنب مخاطر الإفلاس، ثم بين الباحثين طرق تحديد زمن التوازن الاكتواري في المستقبل وفقا لإحصائيات المتوافرة عن تاريخ كل صندوق تقاعدي ليصل فينهاية البحث بالتوصيات الاكتوارية ليمكن من خلالها وقاية الصندوق من حالةالعجز المالي المستقبلي، والحفاظ على استمرار توازن الصندوق في الإيرادات والنفقات [2].

من خلال ما سبق يلاحظ أن الباحثون قد اتفقوا على نقطة في جميع الدراسات المذكورة ألا وهي تحتم وجود ادارة في أي مؤسسة يقودها الاكتواريين أي محللي وخبراء الأزمات لضمان ديمومة واستمرارية المؤسسات وحمايتها من الصدمات.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتقاعد.

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بالتقاعد باللغتين العربية والأجنبية وسيتم التطرق اليها من خلال هذاالمطلب .

الفرع الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتقاعد باللغة العربية.

1. دراسة رزقي شهرة، علام حنان، 2017 بعنوان دراسة تحليلة لنظام التقاعد في الجزائر.

تعالج هذه الدراسة نظام التقاعد الذي يعد من أحد الأنظمة الاجتماعية الحديثة النشاة في المجتمعات المعاصرة، وهو نظام للاحتياط الاجتماعي الذي يرمي إلى التامين ضد مخاطر المرض، الشيخوخة، العجز، والوفاة مقابل دفع أقساط التامين أو الواجبات الاشتراك في هذا النظام من طرف المنخرطين، ويستفيد منه كل

[1]مصعب دعاس، عز الدين عطية، " نظام الانذار المبكر Iris كأداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين دراسة حالةالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT "، (2021).

[2]دريباتي يسرة حسن، دراية إكتوارية لتأمين المجموعات (دراسة تطبيقة على صناديق التقاعد)، أطروحة لنيل شهادة الدوكتراه، سوريا(2006).

العمال سواء كانوا أجراء أو ملحقين بالأجراء وحتى العمال غير الأجراء مهما كان قطاع النشاط الذي ينتمون اليه ويمارسون فيه أعمالهم ومهما كانت أجورهم التي يتقاضوها.

من أجل كفاءة هذا النظام لابد من وجود هياكل ادارية تقوم بتسيير هذا الأخير على أكمل وجه وبطريقة سليمة ومنتظمة لأن نظام التقاعد يتمتع بمجموعة من الامتيازات والمميزات، بالإضافة الى مجموعة من الأنواع التي قسمت من خلال مجموعة من الشروط الخاصة بكل نوع من أنواع هذا النظام.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن النظام الجزائري للتقاعد يرتكز على قاعدة التوزيع والتضامن بين فئات شتى من الطاقات العاملة، ويستمد موارده المالية من اشتراكات العمال والمؤسسات المشغلة بالإضافةإلى دعم الدولة، يتكفل نظام التقاعد بالخدمات كالمساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين عندما يتفاجؤا بالتوقف عن العمل بسبب المرض أو الوفاة أو فقدان القدرة على العمل، أو بسبب الكبر في السن وكذلك لذوي حقوقهم بعد وفاة الشخص العامل،إن عدد المستفدين من التقاعد في تزايد مستمر من سنة لأخرى مما يؤدي الى ارتفاع المصاريف الخاصة بهم[1].

2. دراسة عائشة بن نوي، 2021 بعنوان البعد الديموغرافي للتقاعد في الجزائر.

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل الجانب الديمغرافي النظام التقاعد الجزائري، مبرزين ذلك من خلال الإشكالية الأساسية والتي تتمثل في التغيرات الديمغرافية التي شهدتها الجزائر والتي كان لها الأثر بتغيرهيكل الأعمار والتي نتج عنها زيادة في اعداد كبار السن، وبالتالى دخول الجزائر بما يعرف بظاهرة التقدم السن للسكان أو شيخوخة السكان، كما تناولت الدراسة واقع منظومة التقاعد من نشأتها وتطورها من الاستقلال إلى يومنا هذا وجل الإصلاحات التي مرت عليها، وكذلك مختلف المؤسسات التي تشكلها، وأضفت نتائج الورقة البحثية إلى مساهمة حول مسألة التقاعد في الجزائر الذي أصبح أكثر تأثرا بالتحولات الديمغرافية وذلك من خلال جملة من المعطيات الإحصائية بحيث مكننا من محاكاة مختلف التطورات التي شهدها نظام التقاعد الجزائري سواء من حيث زيادة عدد المتقاعدين، وكذا أهم التوازنات المالية الساهمة في تمويل الصندوق الوطني للتقاعد، وإبراز عدد المستفيدين منه ونوع المنح والمعاشات الممنوحة[2].

---

[1] عائشة بن نوي، التحليل الديموغرافي لنظام التقاعد في الجزائر، المجلد 13، عدد01، الجزائر،2021.

[2] رزقي شهرة، علام حنان، دراسة تحليلية لنظام التقاعد في الجزائر، اطروحة شهادة الماجستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة باللغة الأجنبية.

1. أعمال الباحث Dominique Thirrey في كتابه المعنون بـ: L'entrée dans la retraite nouveau départ ou mort social.

حيث توصل إلى أن الانتقال من مرحلة العمل إلى التقاعد هي مرحلة صعبة وفترة من الاضطرابات، غالبا ما تدفع الفرد المتقاعد إلى محاولة التكيف مع الواقع الجديد لأن مرحلة التقاعد تمثل للبعض فترة أزمات وآلام تؤدي إلى عدم التوازن في حياة الشيخ المتقاعد.

ويقسم الكاتب مرحلة الانتقال من العمل إلى التقاعد في الأنواع الأربعة الآتية:

- **انتقال مع مواصلة العمل:** أي في نفس العمل والنشاط السابق.
- **انتقالوتحويل:** وذلك باختيار نشاطات مهنية بالاستفادة من الخبرة والكفاءات السابقة وليست هناك قطيعة مع الأنشطة القديمة. وهذا التحول يكون سهلا إذا كان للشخص علاقات قرابية وكفاءات تجعله محل طلب من طرف بعض المؤسسات الخاصة.
- **انتقال مع القطيعة:** تغيير كلي للنشاط.
- **استحالة الانتقال:** نتيجة اضطرابات عضوية أو نفسية أو عصبية، أو نتيجة القلق المفرط من اقتراب التقاعد والإحساس بفقدان الهوية والمكانة الاجتماعية.

2. وأما فريدمان من خلال دراسته: العلاقة بين التقاعد والعمل.

يشير إلى أن العمل يحقق وظائف أساسية تشبع حاجات الأفراد وميولهم وهو وسيلة للكسب المادي وتحقيق الرضا النفسي وإكتساب خبرة في حياة الإنسان، وفي ضوء هذا المفهوم واهتم علماء الاجتماع بدراسة معنى العمل كخبرة ذاتية في حياة الفرد في ارتباطه بظاهرة التقاعد، وانتهت هذه الدراسات إلى تقرير حقيقة أن علاقة الوظائف للعمل في حياة الفرد بمثيلاتها بعد سن التقاعد تختلف باختلاف نوع العمل الذي يمتهنه الفرد في ارتباطه بالمكانة المهنية وبأوضاع العمل والمجتمع المحلي[1].

من خلال ما سبق ساعدت الدراسات السابقة علىاعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن اجراءات الدراسة من حيث منهجها، وأدوات الدراس كما ساهمت في تكوين محصلة علمية حول متغيري الدراسة الا وهما التحليل الاكتواري والتقاعد.

[1] بالعربي عبد القادر، الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية، اطروحة لشهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا يتبين أن إدارة المخاطر أصبحت تعد من الإدارات ذات الأهمية الكبرى في المشروع الإقتصاديبإعتبارهاالأداة الوحيدة التي تكفل المؤسسة عنصر البقاء والتطور المتواصل والمستمر من خلال فتح الطريق أمامها لكي تبصر ما يخفيه المستقبل من أحداث هذا الأمر التي أوجب على شركات التأمين وأصحاب الوحدات الإقتصادية أن تجعل إستراتيجية إدارة المخاطر من أولوية الأولويات وأن ترقى بها إلى مراتب عالية على مستوى الإدارة العليا فإن كانت الإدارة المالية تعمل على تدعيم المركز المالي للوحدة الإقتصادية فإن إدارة المخاطر حافظة لبقاء الموارد إستمرار الحياة لوحدات المؤسسة وضمان الأمان لإلستمرار والتطور الحاصل في عالم االقتصاد والمال.

كما توجد بعض الدراسات تناولت موضوع إدارة المخاطر التأمينية ومدى أهمية تطبيقها لما له من أثار إيجابية على المؤسسات الإقتصادية، ودراسات أخرى تضمنت موضوع التقاعد ومدى تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية الأخيرة.

أما الدراسة الحالية سيتم دراستها على مستوى مؤسسة الصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء –تبسة– و هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
الدراسةالميدانية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية، وكذلك بعض من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث، سيتم في هذا الفصل تقديم دارسة ميدانية حول المؤسسة الولائية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء على مستوى ولاية تبسة، يعد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء من الصناديق التي تتمتع بالتسيير الخاص تحت وصاية وزارة العمل، وهذا ما أرسى عليه طابع المؤسسة العمومية ذات التسيير الخاص، طبقا لنص المادة 49 من القانون التوجيهي رقم 88-01، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وذلك من خلال جمع بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة وبغية تحقيق ذلك واختبار الفرضيات تم تقسيم فصل الدراسة الميدانية إلى مبحثين على النحو التالي:

- **المبحث الأول: تقديم مؤسسة تبسة لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.**
- **المبحث الثاني: أدوات الدراسة الميدانية والوضع المالي للمؤسسة.**
- **المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.**

المبحث الأول: تقديم مؤسسة تبسة لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

تهدف المؤسسة الولائية تبسة إلى إدارة شؤون المؤمنين لهم اجتماعيا على مستواها وعلى مستوى الشبابيك الجوارية التابعة لها من خلال تحصيل الاشتراكات وتقديم الأداءات للمؤمنين على المستوى الاقليمي لها، وتقوم بتسيير وتنظيم العمل على مستوى الشبكات الجوارية التابعة لها وتنظيم النشاط الإداري والمالي كما تقوم بتسيير معاشات المتقاعدين وصرف أجور المستخدمين لديها، وسيتم تقسيمه إلى المطالب الموالية:

- **المطلب الأول: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.**
- **المطلب الثاني: الأداءات والخدمات المقدمةمن طرف المؤسسة وهياكلها الإدارية.**

المطلب الأول: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الإجراء.

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية نشأة والهيكل التنظيمي الشركة الأم لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

الفرع الأول: نشأة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

تم إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء في سنة 1992 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92_07 المؤرخ في 04 جانفي 1992، يتضمن الطبيعة القانونية للصندوق الوطني والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي.

أصبح الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء عمليا في 1995 بضمان نشاط التحصيل الذي تم تحويله في نفس السنة من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية الذي كان يتكفل بها، فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية تم تحويلها في 1999 من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية فيما يخص التأمينات الاجتماعية ومن الصندوق الوطني للتقاعد فيما يخص التقاعد. يتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويعترف بطابعها التجاري في علاقاتها مع الغير.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

أولا: تنظيموسير الصندوق.

الجهاز الإداري: مجلس الإدارة يدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء مجلس إدارة يتكون من 21 عضو يمثل التجار، المزارعين أصحاب المهن الحرة والحرفيين وأصحاب المصانع. تتمثل أجهزة الإدارة في: المديرية العامة، المديريات المركزية، الوكالات التنظيمية إلى غاية 30 ماي 2001، بقي

تنظيم الإدارة لصندوق محدد بموجب قرار رقم1997/002 والذي تضمن الهياكل التالية: المديرية العامة المديريات المركزية، الوكالات الجهوية، الفروع الوبائية، الشبابيك المتخصصة. يدرج القرار رقم 015 المؤرخ في 30 ماي 2001 الذي يعوض القرار رقم 002 المؤرخ في 18 جانفي 1997 ، تنظيم جديد للصندوق لتحفيز اللامركزية هكذا تصبح المؤسسة الجهوية التي تسير فرعان ولائيان أو أكثر وكالة ولائية وتصبح الفروع في مرتبة وكالات ولائية. يكرس التنظيم الجديد المركزية النشاطات على مستوى الولايات بالنسبة لجميع عقود التسيير التي كانت تتم سابقا من طرف الوكالات الجهوية. ويضمن هذا الصندوق الامتيازات والأخطار للمؤمن التي تتمثل في: تأمينات على المرض، الأمومة، الوفاة، العجز، التقاعد[1].

ثانيا: تعريف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء – تبسة–.

كانت هذه المؤسسة وحتى وقت قريب عبارة عن فرع (ANTENNE) يتبع المؤسسة الجهوية بقسنطينة، وقد تم مؤخرا القيام بإعادة هيكلها وترقيتها لتصبح وكالة (AGENCE) ولائية تابعة للمديرية العامة (CASNOS)بالجزائر العاصمة، تضم 53 إطارا وعاملا، ويقع مقر المؤسسة ببلدية تبسة وبالضبط في المركز الجديد بشارع هواري بومدين ،كما تمتلك ثلاث فروع(الشريعة، الونزة وبئر العاتر)، وشباكين موحدين (GUICHET UNIQUE)[2].

المطلب الثاني: الأداءات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة وهياكلها الإدارية.

لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء –تبسة– هياكل إدارية وبعض من الأداءات والخدمات المقدمة من طرفها سيتم التطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: الأداءات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة.

الصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء تبسة يقدم خدمات اجتماعية لفئة غير الأجراء والمؤسسة توكل لها مجموعة من المهام في إطار القانون.

1. **التأمين عن المرض عن طريق بطاقة الشفاء** :انظر الملحقين (04) و(05).
   - الأعمال الطبية للتشخيص والعلاج بما فيها البيولوجية.
   - الصيدلانية.
   - الأجهزة والأعضاء الاصطناعية.

[1] مقابلة مع المدير الفرعي لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء،تبسة، 15 فيفري 2022.

[2] شوقي جدي، الحاج عرابة، دور نظم المعلومات الالكترونية في تحسين أداء صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة، عدد 16، 2016، ص136.

- إعادة التدريب الوظيفي والتأهيل المهني.
- علاج الأسنان واستخلافها والجبارة الفكية والوجيهة.
- النظارات الطبية.
- العلاجات بالمياه المدنية أوالمتخصصة.
- النقل الصحي.

2. **التأمين على الأمومة:** انظر الملحق (06).

- كفالة كل المصاريف المترتبة عن الحمل وتباعته .
- تعوض المصاريف المتعلقة بالتامين على الأمومة وفقا للشروط التالية:
- تعوض المصاريف الطبية والصيدلانية على أساس 100% .
- تعوض مصاريف إقامةالأم والمولود في المستشفى على أساس 100% لمدة أقصاها 08 أيام.
- تعويض مصاريف الولادة من العيادات الخاصة وفقا للاتفاقية المبرمة[1].

3. **التأمين عن العجز:** انظر الملحق (07).

- منح معاش للمؤمن الذي يضطره العجز إلى الانقطاع عن عمله، ويخول هذا الحق في ظل نظام غير الأجراء للشخص غير الأجيرالذي يمارس نشاطا لحسابه الخاص ويصاب بعجز كلي ونهائي يجعله غير قادرا مطلقا على الاستمرار في ممارسة مهنته.
- الحق في التامين على العجز يتم بناء على قرار المراقبة الطبية التي تبت في حالة العجز في اجل 45 يوم من تاريخ إيداع الطلب.
- بداية الانتفاع بمعاش العجز هو اليوم الأول من الشهر الذي يلي الاعتراف بالعجز.
- للمؤمن له اجتماعيا الحق في طلب معاش العجز إذا لم يبلغ بعد سن الإحالة على التقاعد.
- لا يعتد بشرط السن إذا لم يستوفي المصاب بالعجز شرط مدة العمل للاستفادة من معاش التقاعد.
- يحول معاش العجز عند بلوغ سن التقاعد، بمعاش تقاعد يساوي مبلغه معاش العجز على الأقلوتضافإليه عند الاقتضاء الزيادة عن الزوج المكفول.
- يستفيد ذوي حقوق صاحب المعاش عجز عقب وفاته من معاش عجز منقول إليهم.
- يقدر المبلغ السنوي لمعاش العجز بنسبة 80 %منأساس الاشتراك والذي يرفع بنسبة 40 % عندما يكون العاجز ملزما باللجوء إلى مساعدة الغير.

4. **التأمين على الوفاة:** انظر الملحق (08).

[1] وثيقة من مدير الصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة، 18 فيفري 2022.

- إفادة ذوي الحقوق المؤمن له اجتماعيا المتوفى من منحة تعرف بمنحة الوفاة.
- في حالة تعدد ذوي الحقوق للمؤمن له اجتماعيا توزع منحة الوفاة عليهم بأقساط متساوية.
- يدفع مبلغ رأس المال الوفاة دفعة واحدة فور وفاة المؤمن له اجتماعيا، و يقدر ب 12 مرة مبلغ الأجر الشهري الأكثر نفعا, المتعمد كأساس لحساب الاشتراكات.

5. **التأمين على التقاعد:** انظر الملحق (09).

- معاش مباشر ويضاف إليه زيادة عن الزوج المكفول.
- معاش منقول: معاش للزوج الباقي على قيد الحياة.
- معاش لليتامى.
- معاشللأصول[1].
- الاستفادة من معاش تقاعد يتوقف على بلوغ سن 65 سنة للرجال و60 سنة للمرأة، قضاء 15 سنة على الأقل.
- المبلغ السنوي لا يمكن أن يقل عن 75% من المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون.
- الأساس المعتمد لحساب معاش التقاعد هو المعدل المحسوب لأسس الاشتراكات لأفضل 10 سنوات.
- يحدد مبلغ المعاش بنسبة 2.5 بالنسبة لكل سنة مثبتة.

6. **التكفل بمصاريف تصفية الدم.**
7. **التكفل بمصاريف الأعضاء الاصطناعية ONAAPHأوالعيادات الخاصة.**
8. **التكفل بمصاريف النقل الطبي**[2].

الفرع الثاني:الهياكل الإدارية للمؤسسة.

تتولى المؤسسة الولائية لتبسة تنظيم وتنسيق ومراقبة النشاطات المرتبطة بالأداءات الاجتماعية وتحصيل الاشتراكات وكذا المهام الإدارية والمالية ويسيرها: انظر الملحق رقم (10).

1. **مدير:** يعين بقرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي.
2. **المديرية الفرعية للأداءات:** وتنقسم لعدة مصالح :

- **مصلحة الأداءات:**تشرف علىالقيام بالتعويض عن المخاطر المختلفة سواء المتعلقة بالمريض أو بالأمومة أو العجز أو الوفاة.

[1]وثيقة من مدير الصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، 18 فيفري 2022

[2]وثيقة من مدير الصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، 18 فيفري 2022.

- **مصلحة التقاعد:**المنخرطين الذين يريدون الاستفادة من منحة التقاعد وتحويلها إلى مصلحة التقاعد في المؤسسة الولائية لولاية تبسة للنظر فيها وتقوم هذه المصلحة سنويا بإرسال استدعاءات للمنخرطين من أجل تحديد ملف التقاعد[1].

3. المديرية الفرعية للتحصيل والمراقبة والمنازعات:

وتضم هذه المديرية:

- **مصلحة الترقيم:** الترقيم هو رقم أو ترقيم بكل منخرط جديد يقوم بتصريح نشاطه لدى الصندوق وتتمثل في:
- **الانخراط:**ويكون عن طريق ترقيم المنخرطين الجدد[2].
- **التشطيب:** يكون في حالة توقيف المنخرط عن نشاطه.
- **التعديل:** في حالة تعديل المنخرط لعنوانه أو نشاطه.
- **تجديد الترقيم:** في حالة عودة المشطب إلى نشاطه.
- **إلغاء الترقيم:** في حالة حدوث خطأ في ترقيم شخص غير ملزم بالانخراط.
- **مصلحة التحصيل:** هي المصلحة المكلفة بتحصيل مبالغ الاشتراكات السنوية وهي أهم وظيفة للوكالة وتنقسم إلى فرعين:
- **الاستقبال:**يقوم أعوان التحصيلات باستقبال وتوجيه المنخرطين وإرسال استدعاءات الاشتراك السنوي، كما يقوم بالاعتماد على برنامج الإعلامالآلي المستخدم بعملية الحساب والتحقق من مبلغ الاشتراك السنوي للمنخرط الذي يريد دفع إشتراكاته يقوم المنخرطون بدفع مبالغ اشتراكاتهم السنوية لدى أمين الصندوق ويقوم هذا الأخير.
- **الصندوق:** بإعطائهم وصل عن المبلغ المدفوع.
- **مصلحة عدم الانتساب:** بتقديم وثائق عدم الانتساب للمواطنين على مستوى الولاية
- **مصلحة تسيير المؤمن له اجتماعيا:**يتمثل دورها الأساسي في تحيين بطاقات الشفاء للمنخرطين المستوفون اشتراكاتهم السنوية، وتوفيرها حسب الطلبات المقدمة، كما تعمل على توقيف بطاقات الشفاء أو تحويلها إلى بطاقات أمراض مزمنة وهذا بالتنسيق مع مصالح المراقبة الطبية ومصلحة الأداءات من أجل الكشف عن خروقات يرتكبها المنخرطين في المعاملات مع الصيدليات.

[1]مقابلة مع رؤساء مصالح صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، 25 فيفري 2022.

[2]مقابلة مع المدير الفرعي للمديرية الفرعية للتحصيل والمراقبة والمنازعات لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، 26 فيفري 2022.

- **مصلحة المراقبة:** من مهامها: العمل على احترام تطبيق مقتضيات القانون رقم 36-17 المتعلق بإلتزامات الضمان الاجتماعي بعدة طرق ووسائل، مراقبة القوائم باستغلال القوائم الاسمية للتجار والحرفيين والأطباء وأصحاب المهن الحرة وذلك بإرسال استدعاءات لغير المنخرطين بصفة دورية وإرسال إنذارات للمنخرطين المدنيين.

المراقبة والتفتيش الخارجي عن طريق القيام بحملات مراقبة منظمة مسبقا محددة الوجهة والزمان والمكان ..الخ.

- **مصلحة المنازعات:** تعد من أهم المصالح في المؤسسة حيث تستعمل كل ما يخوله لها القانون من مواد ونصوص قانونية تسمح لها باسترجاع الديون المترتبة عن دفع المنخرطين لاشتراكاتهم وذلك عن طريق إجراءات التحصيل الجبري المحدد قانونا، وهي تمثل المؤسسة في المحكمة كطرف نزاع[1].
- **مديرية المالية والمحاسبة:**تتكفل بإعداد الميزانية السنوية للصندوق وتضمن متابعة تنفيذها والسهر على المسك المنتظم لحسابات الصندوق وتنسيقها ومراقبتها وتضم3مديريات فرعية: المديرية الفرعية للمالية، المديرية الفرعية للميزانية، المديرية الفرعية للمحاسبة[2].

وهناك مصالح لا تندرج ضمن مديرية معينة:

مصلحة الموارد البشرية والوسائل:

- تنظيم وتسيير الموارد البشرية والمادية وكذا أمالك الصندوق.
- إعداد التسيير التقديري للموارد البشرية في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية والتعاقدية السارية
- إعداد خطط التكوين والتوظيف بالتنسيق مع جميع الهياكل المركزية
- تسيير ومتابعة المنازعات في عالقات العمل. وتضم أربع 4 مديريات فرعية:
  - **المديرية الفرعية للتكوين.**
  - **المديرية الفرعية للموارد البشرية.**
  - **المديرية الفرعية للوسائل العامة.**
  - **المديرية الفرعية للأملاك.**
- **مصلحة المراقبة الطبية:**مكونة من طبيب مسؤول ومساعدان مهمتهم ضمان المراقبة الطبية وحقوق المؤمنين في حالات المرض والأمراض المزمنة مع تحديد قيمة الضرر الذي أصاب المؤمن له.

[1]مقابلة مع المدير الفرعي للمديرية الفرعية للتحصيل والمراقبة والمنازعات لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء، 26 فيفري 2022.

[2]مقابلة مع مدير المالية والمحاسبة لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء، تبسة، 04 مارس 2022.

- **مصلحة المعالجة والمعلوماتية:**تضم هذه المصلحة رئيس مصلحة في الإعلامالآلي واختصاصيين في الشبكة يحرصون على السير الحسن لشبكة الإعلامالآلي للمؤسسة بالقيام بالمراقبة التقنية للوسائل وتحديث البرامج المختلفة.
- **خلية الإستقبالوالإصغاء وتوجيه المواطن:**هذه الخلية وضعت في خدمة مجموعة المؤمنين غير الأجراء وتمثل خلية اتصال متبادل بين المؤمن والإدارة وتهدف إلى تحقيق التواصل بين المؤمن له اجتماعيا وبين الصندوق .
- **الأمانة العامة:**وظيفة كلاسيكية تتشابه مع أي مؤسسة أخرى من حيث الدور والمهام[1].

المبحث الثاني: برامج وأدوات الدراسة والوضع المالي للمؤسسة.

تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والبرامج من أجل القيام بقراءة ودارسة أجوبة بيانات الدراسة لمدى دور التحليل الاكتواري في كفاية معدلات التقاعد وكذا الوضع المالي للمؤسسة، وسيتم توضيح ذلك من خلال المطالب الموالية.

- **المطلب الأول: برامج وأدوات الدراسة الميدانية.**
- **المطلب الثاني: الوضع المالي للمؤسسة.**

المطلب الأول: برامج وأدوات الدراسة الميدانية.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى برامج والأدوات التي تم إستعمالها في هذه الدراسة الميدانية.

الفرع الأول: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات.

لتحقيق أهداف الدراسة تحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها تحليل البيانات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بين المتغيرات ،بداية بجمع البيانات المعطاة وترميزها ثم إدخال البيانات المعطاة وترميزها، ثم ادخال البيانات بالحاسوب الآلي باستعمال برنامج الحزمة الاحصائية الاجتماعية Spss26، كذلك تم استخدام برنامج (Excel2010) وهو كذلك أحد البرامج الإلكترونية التي تستعمل لإدارة البيانات والمعلوماتوتحليلها.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية.

تتمثل الأدوات الإحصائية المستخدمة في دراسةالبيانات في ما يلي[2]:

---

[1]مقابلة مع مدير مصلحة الموارد البشرية والوسائل لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، تبسة، 06 مارس 2022.

[2]عبد الله إبراهيم الفقي، الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص ص: 95-142.

01.الانحراف المعياري:

يتم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة الدراسة، حيث أن الانحراف المعياري عبارة عن مؤشر احصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

$$\delta = \frac{\sqrt{\sum(Xi - \overline{X})2}}{N}$$

حيث:

- **S** = يمثل الإنحراف المعياري؛
- **Xi**= يمثل قيمة الأسئلة؛
- **X**= يمثل المتوسط الحسابي؛

02.المتوسط الحسابي (Mean):

هو عبارة عن مؤشرا لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة المختارة، ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$X = \sum_{N}^{n} Xi$$

حيث:

- **X**= يمثل المتوسط الحسابي.
- **Xi**=تمثل قيمة البيانات.
- **N**= يمثل عدد البيانات.

03.معامل الارتباط بيرسون:

يستخدم معامل الارتباط بيرسون لتحديد مدى ارتباط متغيرات الدارسة ببعضها، وتم حسابه انطلاقا من الاجتماعيةSpss26، حيث أنه محصور ضمن المجال [1-،1] أي بين الواحد الصحيح السالب والواحد الصحيح الموجب، فإذا اقتربت القيمة من الواحد الصحيح الموجب هذا يعني أن هناك علاقة طردية ذات تأثير إيجابي قوي جدا، والعكس إذا اقتربت من 0 هذا يعني أن هناك علاقة طردية ذات تأثير سلبي جدا بين المتغيرات والعكس إذا اقتربت من 0 فهنا كعلاقة عكسية ذات تأثير سلبي ضعيف جدا بين المتغيرات.

04.المدى:

عرف المدى للبيانات على انه الفرق ما بين أعلى قيمة واصغر قيمة.

05.الدلالة الاحصائية Sig:

الدلالة الإحصائية أو الأهمية الإحصائية هي وصف لنتيجة تجربة أجريت عندما تكون القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة. عند القيام بإجراء علمي جيد فإنه غالباً ما يتم اختيار مستوى الدلالة قبل جمع البيانات، وعادةً ما يكون هذا المستوى 0.05. يمكن أيضاً إستخدام مستويات دلالة أخرى مثل 0.01، وذلك حسب مجال الاختصاص والاستخدام.

06.التباين:

هو أحد مقاييس التشتت بين القيم لعينة ما، وهو يقيس مقدار تشتت القيم عن الوسط، وهو مربع الانحراف المعياري

$$\delta^2 = \frac{\sum_{i=1}^{N}(X_i - \overline{X})^2}{N}$$

حيث:

- $\overline{X}$: يمثل المتوسط الحسابي.
- X_i: تمثل قيمة صافي الدفع لكل فرد .
- **N**: يمثل عدد العينات.

07.التراكمCu:

دالة التوزيع التراكمي في علم الإحصاء ونظرية الاحتمالات هي دالة تحدد ما هو احتمال أن تكون قيممتغير عشوائي ما أقل من أو تساوي قيمة معينة. أو بمعنى آخر، فإنها دالة تعطي توزيع الاحتمالات لمتغير عشوائي على أن تكون قيمته عددا حقيقيا.

08.معامل التشتت:

وهو ناتج الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة مقسومًا على مجموعهما، ويعدّ معامل التشتت المقياس الرئيس لتشتت البيانات والمعلومات المدخلة والمجموعة، وبطريقة أخرى يتمّ حساب معامل التشتت عن طريق حساب متوسط الانحراف وتقسيمه على متوسط القيم.

حيث:

$$CV = \frac{\delta}{\overline{X}} \times 100$$

09.معامل التحديد:

هو نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به من المتغير ويشار اليه ب R2.

المطلب الثاني: الوضع المالي للمؤسسة.

تعتبر إيرادات ونفقات المؤسسة أساس التنظيم المالي للصندوق فإيرادات المؤسسة تكون على أساس المداخيل المحصلة عن طريق اشتراكات المؤمنين الذين يلتزمون بدفع الإشتراك المتمثل في 15%من المداخيل المصرح لمصالح الضرائب وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات فهي على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون، أما النفقات فهي مجموع المستحقات التي يدفعها الصندوق لمؤمنيه وذوي الحقوق.

تم استخدام مجموعة من البيانات المقدمة من طرف المؤسسة من أجل القيام بتقييم الوضع المالي للمؤسسة خلال الست سنوات السابقة (2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021)لهدف دراسة ومقارنة مدى كفاية معدلات التقاعد على مدى السنوات السابقة،وسيتم توضيح ذلك من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول:عدد المنخرطين في المؤسسة الولائية –تبسة–.

جدول رقم (03): يبين عدد المنخرطين في المؤسسة الولائية تبسة ما بين سنة 2016–2021.

العدد	الشهر	السنة
2059	من جانفي الى ديسمبر	2016
1611	من جانفي الى ديسمبر	2017
1468	من جانفي الى ديسمبر	2018
1542	من جانفي الى ديسمبر	2019
1156	من جانفي الى ديسمبر	2020
2090	من جانفي الى ديسمبر	2021

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

شكل رقم (07):يوضح عدد المنخرطين في المؤسسة الولائية تبسة ما بين سنة 2016-2021.[1]

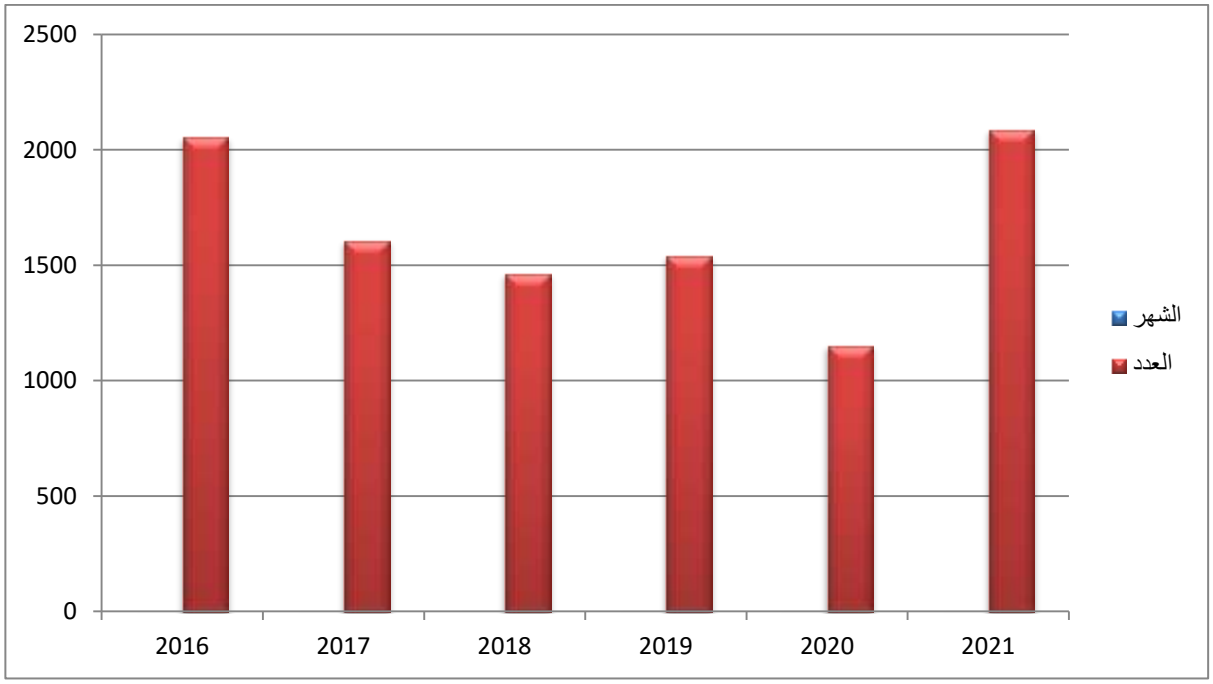

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول:

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المنخرطين لسنة2016أنه مرتفع مقارنة بباقي السنوات الأخرى، وبالرجوع للأسباب التي تقف وراء ذلك وبعد طرح الأسئلة على المصالح المعنية تبين أن ذلك يعود إلى السياسة التي انتهجها الصندوق خلال تلك الفترة والتي تتمثل في إلغاء غرامة التأخر عن سنوات الاشتراك ،ضف إلى ذلك إشراك الفالحين واعتبارهم كغير أجراء،وهذا ما جعل عدد المنخرطين يرتفع. في حين أن عدد المنخرطين للوكالة لسنة2017انخفض مقارنة بسنة 2016،وبالرجوع للأسباب نجد أن ذلك يعود إلى إلغاء السياسة التي ينتهجها الصندوق المتمثلة في إلغاء غرامةالتأخر عن سنوات الاشتراك مما ينعكس ذلك سلبا على مداخيل الصندوق والملاحظ أن وكالة تبسة لا تضم العدد الكبير من المنخرطين وذلك راجع للطابع الاقتصادي للولاية والقلة في الكثافة السكانية.وعند تحليل عدد المنخرطين لسنة 2020 نجده منخفض مقارنة بباقي السنوات الفائتة وهذا يرجع للأسباب والعوائق التي واجهت المؤسسة خلال هذه السنة المتمثلة في جائحة (كوفيد-19) حيث مست وتضررت من وراءها جميع مصالح الصندوق ثم زاد عدد المنخرطين في المؤسسة سنة 2021 وذلك راجع لزيادة في الوعي التأميني في الولاية ورجوع النشاطات العملية والتجارية للعمال غير الاجراء بعدما كانت مغلقة او مغلقة جزئيا بسبب الظروف التي فرضتها جائحة (كوفيد-19)إلا أن الانخراط في المؤسسة لا يعني

[1]مقابلة مع المدير الفرعي للمديرية الفرعية للتحصيل والمراقبة والمنازعات لصندوق الضمان الاجتماعي لغيرا ألجراء،تبسة،2022.

أن المداخيل سترتفع لأن المشكلة الأساسية التي تعانيمنها المؤسسة هي تحصيل هذه المداخيل،فالمنخرطين عادة ما لا يدفعون الاشتراكات أو لا يقومونبتحسين اشتراكاتهم دوريا كما يجب.

الفرع الثاني: تطور إيرادات ونفقات المؤسسة الولائية تبسة ومختلف شبابيكها الجوارية.

جدول رقم (04): يبين تطور إيرادات ونفقات المؤسسة الولائية تبسة ومختلف شبابيكها الجوارية ما بين 2016-2021.

السنة	النفقات الكلية	الايرادات الكلية
2016	481279954	626852424
2017	491372786	667776218
2018	455976706	684613984
2019	407190603	718816677
2020	654674521	527684254
2021	694100528	761162520

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة، الوحدة – دينار جزائري-.

شكل رقم (08):يبين نفقات وإيرادات المؤسسة ما بين 2016-2021.[1]

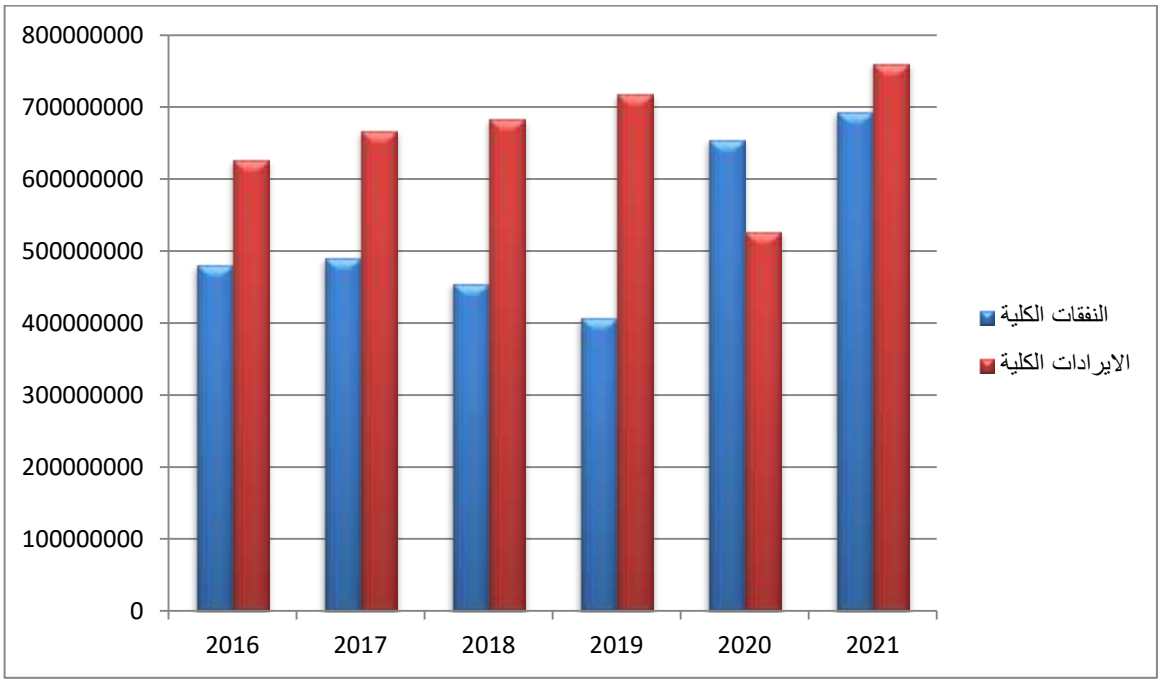

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة، الوحدة – دينار جزائري-.

التعليق على الجدول:

[1]مقابلة مع رئيس مصلحة التحصيل والمنازعات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء،تبسة،2022.

يلاحظ من خلال الجدول المبين أعاله أنإيرادات المؤسسة مرتفعة خاصة في سنة 2016 مقارنة بالسنوات الأخرى ويرجع السبب في ذلك في إلغاء غرامة التأخر عن دفع سنوات الاشتراك بالنفقات، كما نجد أن السنوات الأخرى أيضا (2017، 2019، 2021)،إيراداتها مرتفعة مقارنة بالنفقات،هذا راجع إلى ارتفاع عدد المؤمنين لهم اجتماعيا اللذين دفعواالاشتراكات واستوفوا كل ديونهم إلا أن مداخيل سنة 2020 لا تعكس الوضع المالي المتوازنللمؤسسة،وهذا ارجع لعدة أسباب منها الأزمة الصحية العالمية التي مست جميع القطاعات (كوفيد-19) والذي ادى الى تضخم نفقات المؤسسة التي سنذكرها لاحقا ونقص ايراداتها، فإن دراسة كفاية معدلات التقاعد في المؤسسة لا يتوقف فقط على دراسة تطور النفقات الإيرادات على مستواها وبذلك وجب معرفة نفقات المؤسسة لوحدها هذا الذي يسمح بتوضيح مستوى التوازن المالي لكي يتم مقارنتها مع إيراداتها ثم تحليل ما اذا كانت قادرة على كفاية معاشات التقاعد مهما اختلف الوضع المالي للمؤسسة،والملاحظ في 2021أن ايرادات المؤسسة زادت مقارنة بنفقات 2020 بسبب نقص الجائحة وعودة الحياة جزئيا الى طبيعتها.

إن تحليل نفقات المؤسسة الهدف منه معرفة مدى الموازنة المالية لهذه السنوات الستة والنفقات أساسا تتمثل في التعويضات على التأمينات الاجتماعية S.A والتقاعد.

الفرع الثالث: نفقات المؤسسة.

جدول رقم (05):يبين نفقات المؤسسة ما بين2016-2021[1].

السنة	نفقات_التقاعد	نفقات_المرض	نفقات_العجز	نفقات_الوفاة	نفقات_أخرى
2016	155632179,02	115432781,52	101536972,31	97182563,78	11495457,60
2017	163287128,05	107569321,22	87236942,48	117325419,07	15953974,70
2018	168254763,85	95871236,01	92312984,23	81236512,91	18301208,03
2019	151235954,78	82964135,20	80245935,02	67592313,50	25152264,60
2020	152257123,56	192157961,23	102367124,95	162375895,21	65516416,20
2021	168359297,65	178964185,21	129367852,12	139975321,63	87433871,39

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة، الوحدة -دينار جزائري-.

[1]مقابلة مع رئيس مصلحة التحصيل والمنازعات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، تبسة، 2022.

شكل رقم (09): يمثل نفقات المؤسسة مابين2016-2021

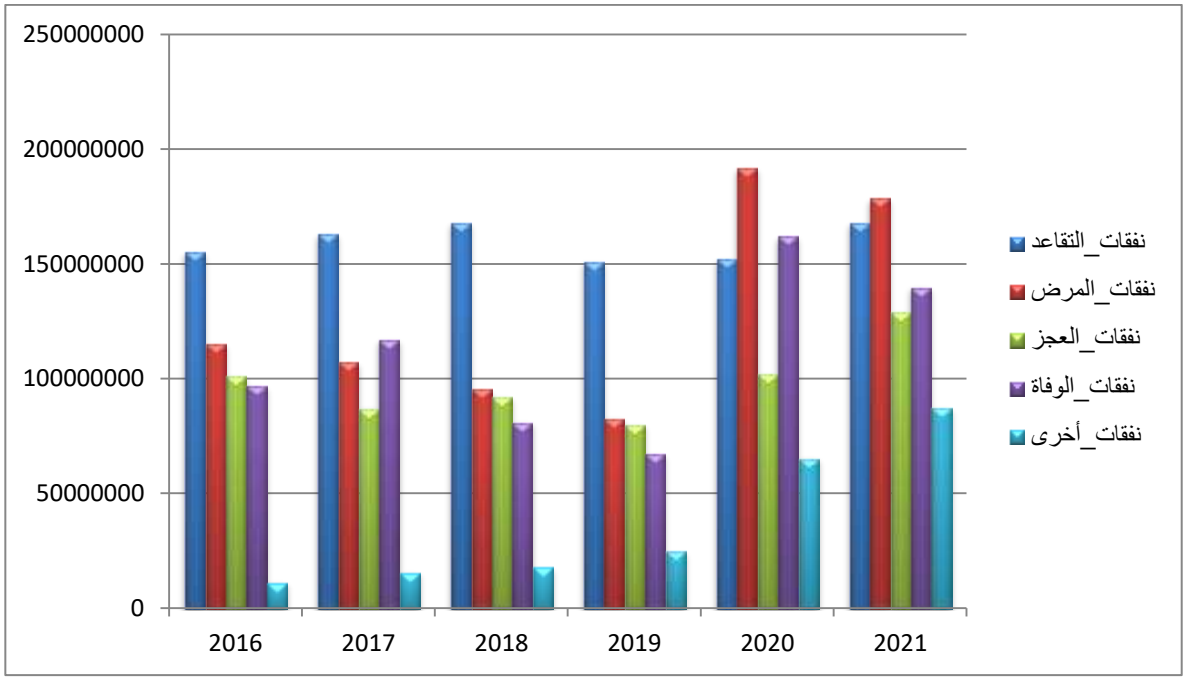

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة، الوحدة –دينار جزائري–.

التعليق على الجدول:

الملاحظ أن نفقات التأمين عن المرض تمثل الحصة الأكبر من نفقات المؤسسة (تبسة)وهي تخص (النفقات الاستشفائية،والصيدليات)، وذلك مقارنة مع نفقات التأمينات الاجتماعية.

الأخرى،ويليه كل من التأمين عن الوفاة والتأمين عن التقاعد وتأتي في المرتبة الأخيرة التأمين عن العجز والتأمينات الاخرى، وعليه نستنتج من خلال هذه الدارسة أن مؤسسةالضمان الاجتماعي لغير الاجراء يقدم خدمة التأمين عن المرض ويعتبرها كأولوية من أولوياته، ضف إلى ذلك التقاعد وما ينجز عنه من مصاريف والملاحظ ان نفقات التقاعد تتزايد على ملا السنوات الأربعة (2016، 2017، 2018، 2019) وذلك لزيادة وعي وحاجة كبار السن في تأمين معاشاتهم ,ثم يليه العجز وما ينجز عنه من مصاريف فيما يخص المعدات الطبية وكثرة الطلب عليها خاصة في السنتين الاخيرتين بسبب الازمة الصحية وحتى نتمكن من دارسة الوضع المالي لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء تبسة لمعرفة كفاية معدلات التقاعد،لابد من معرفة مدى مساهمة الفئات المهنية المنخرطة في تمويل المؤسسة.

الفرع الرابع: مساهمة الفئات المهنية.

الجدول رقم (06): يبين مساهمة الفئات المهنية ما بين2016-2021.

نوع النشاط	نسبة التمويل
التجار	18,35%
الحرفيين	22,33%
المهن الحرة	20,93%
الفلاحين	20,54%
الاشخاص المعنوية الصناعية	16,58%
الاشخاص المعنوية الاخرى	1,27%

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (10):دائرة نسبية: تبين معدل تمويل الفئات المهنية.

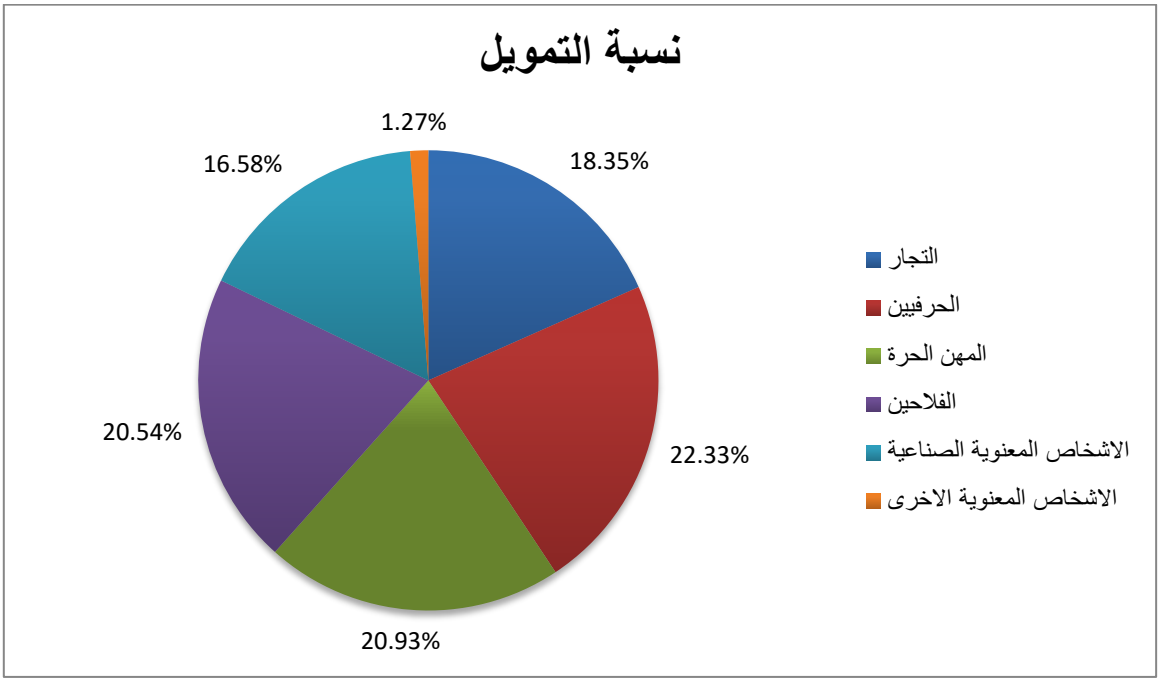

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول والشكل المرفق أعاله يتبين لنا أن الفئات المهنية المنتسبة في المؤسسة تساهم في تمويلها،حيث نرى أن الفئة الأكثر مساهمة في تمويله هم الحرفيين لمدى ثقافتهم بالتأمين الاجتماعي وحقهم في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة ، وتليها في ذلك فئة المهن الحرة اذ تمثل هذه الأخيرة معدل تمويل لا بأس به ضف إلى ذلك الفالحين، أما بخصوص الفئات الأخرى التجار، والأشخاص المعنوية الصناعية يعود لأرس مال المؤسسة المرتفع إلا أنها ليست في المرتبة الأولى والسبب أن أصحاب الشركات في الولاية ليس بالعدد الكبير،بخصوص الأشخاص المعنوية الأخرى فنجد معدل مساهمتها في تمويل المؤسسة قليل

جدا مقارنة بالفئات الأخرى والسبب هو قلتها في الولاية.تسعى المؤسسةدوما إلى المحافظة على توازنه المالي لكي لا ينعكس هذا الأمر بالعمل على تحصيل الشركات غير المدفوعة من طرف المنخرطين وهذا يبقى أكبر عائق على مستوى التأمينات الاجتماعية وإنما أيضا على المستوى الوطني ككل من أجل تحقيق الحماية للمؤمنين لهم اجتماعيا من فئة غير الأجراء،وتقديم أفضل الخدمات والأداءات والتعويضات التي يجب أن يتلقاها المؤمن أثناء إخراطه في النظام.

ولهذا وجب على المؤسسة الاخذ باحتياطاتها والموازنة بين ايراداتها ونفقاتها حتى تصل الى كفاية جميع المؤمنين لديها.

خلاصة القول يمكن القول أن الوضعية المالية للصندوق إيجابية في بعض الأحيان ويعود ذلك إلى أن المؤسسة قد يثبت قدرته في تمويل نفقاته من اشتراكات المنخرطين فقط، وقد تكون سلبية في أحيان أخرى الأمر الذي يجعل المؤسسة تسعى إلى تقليص النفقات وهذا ما يجعل هناك عائق في مردودية الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة ونتيجة لهذه العراقيل تصادف المؤسسة في بعض السنوات أزمة في توازناتها المالية وقد يرجع هذا بالأساس إلى عدم التزام المنخرطون في نظام غير الاجراء.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

يلجأ الباحثون في كثير من الحالات إلى اختبار الفرضيات في البحث العلمي لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف هام ما بين نتائج دراسة العينة في البحث العلمي ومعالم مجتمع الدراسة عن طريق استخدام الاختبارات الإحصائيةوهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

- **المطلب الأول: اختبار الفرضيات.**
- **المطلب الثاني: مناقشة النتائج.**

المطلب الأول: اختبار الفرضيات.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى اختبار الفرضيات عن طريق تحليل الجداول والأشكال

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى.

للإجابة عن الفرضية الأولى يجب أولا حساب نسبة النفقات من الإيرادات.

أولا: حساب نسبة النفقات من الإيرادات.

إيرادات كلية – نفقات كلية/ إيرادات كلية 100X

التعليق على النسبة:

تدل على أن إيرادات المؤسسة تغطي نفقاتها والتي تتمثل في 46.52% والنسبة الباقية من الإيرادات والتي تمثلنسبة 54.48%تستعملها المؤسسة كإحتياطات أو تقوم بإستثمارها.

جدول رقم (07): يبين نسبة التمويل والتوزيع التراكمي.

نوع النشاط	نسبة التمويل	التراكمي
الحرفيين	%22.33	/
المهن الحرة	%20.93	%43.26
الفلاحين	%20.54	%63.80
التجار	%18.35	%82.15
الأشخاص المعنوية الصناعية	%16.58	%98.73
الأشخاص المعنوية الأخرى	%1.27	%100.00

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول:

بالإعتماد على معطيات الجدول يلاحظ أن مجموع المساهمون والمتمثلين في (الحرفيين، المهن الحرة، الفلاحيين) يمثلون نسبة 54.84%من الإيرادات الكلية للمؤسسة وهذه النسبة بدورها تغطي النفقات الكلية.

الجدول رقم (08): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمساهمة اشتراكات المنخرطين في تغطية نفقات التقاعدمن2016 الى 2021

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الايرادات الكلية	664484345,9167	81049536,94118
مساهمة التجار	121932877,4700	14872590,02376
مساهمة الحرفيين	148379354,5400	18098361,58874
مساهمة المهن الحرة	139076573,6000	16963668,07661
مساهمة الفلاحين	136485084,6500	16647574,86724
مساهمة الاشخاص المعنوية الصناعية	110171504,5550	13438013,22184
مساهمة الأشخاص المعنوية الأخرى	8438951,1932	1029329,11936

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS).

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول أعلاه تم مقارنة المتوسط الحسابي للإيرادات الكلية للسنوات الستة مع القيم الحقيقة للإيرادات لكل سنة(جدول رقم 04)على حدة فيتضح من خلاله أن هناك تأثير على مدى مساهمة اشتراكات المنخرطين في تغطية نفقات التقاعد (تمت مقارنة مساهمة اشتراكات المنخرطين مع الايرادات لأن ايرادات المؤسسةهي بدورها تغطي نفقات التقاعد) فيلاحظ أن في السنوات الستة (2016-2021) مجموع مساهمات المنخرطين قريبة بدرجة جيدة من المتوسط الحسابي للإيرادات الكلية أي أن مساهمات المنخرطين غطت بنسبة جيدة نفقات التقاعد (بالنسبة لسنة 2020) لم يكن هناك عجز في تغطية نفقات التقاعد لأن المؤسسة استعملت فائض ايرادات السنوات السابقة في تغطية الفرق رغم انها سجلت (14 درجة بعد من المتوسط الحسابي) وهذا ما تمثله قيمة الانحراف المعياري الكبير للإيرادات المقدرة بـ: 81049536,94118 والتي تبين مدى تشتت واختلاف ايرادات سنة (2016، 2017، 2018، 2019) مقارنة مع نقص ايرادات سنة (2020) بسبب الأزمة الصحية التي عرفتها البلاد في هذه السنة.

ثانيا: العلاقة بين الايرادات ومساهمة المنخرطين.

تحليل معامل الإرتباطR: أنظر الملحق (11)

من مخرجات جدول spssيلاحظ أن المساهمات الجزئية والمتمثلة في مساهمة (الحرفيين، المهن الحرة، الفلاحيين، الأشخاص المعنوية الصناعية، الأشخاص المعنوية الأخرى)كل منهاعلى حدى ذات إرتباط تام 100% مع الايرادات الكلية ومعامل بيرسون معنوي وذو دلالة إحصائية عند0.05= α (عند مجال الثقة 95%).أي أن جميع المنخرطين لديهم دور كبير جدا في جمع الإيرادات والتي بدورها تغطي نفقات المؤسسة الكلية ومنه في كفاية معدلات نفقات التقاعد.

ثالثا: العلاقة بين نفقات التقاعد ومساهمة المنخرطين (الايرادات الكلية) .

أ-تحليل معامل الإرتباط بيرسونR: انظر الملحق (11)

من مخرجات جدول SPSS يلاحظ أن معامل الإرباط بيرسون R=0.689 يدل على وجود علاقة طردية قوية بين نفقات التقاعد والإيادات الكلية والتي تقدر ب 69%

ب-تحليل معامل التحديد R2: انظر الملحق (11)

من خلال مخرجات جدول SPSSوجد أن R2=0.474 يعني أن نفقات التقاعد تأثر بنسبة 47.4% بالإيرادات الكلية.

الجدول رقم (09): يوضح تحليل التباين ANOVA لنفقات التقاعد مع مساهمة المنخرطين.

ANOVA[a]			
Modèle		F	Sig.
01	Régression	3,608	,130[b]
a. Variable dépendante : التقاعد_نفقات			
b. Prédicteurs : (Constante), الكلية_الايرادات			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

ج- تحليل التباين ANOVA:

من مخرجات جدول SPSS يلاحظ أن قيمة فيشر محسوبة 0.03608 حيث أن α=0.13 وهي أكبر من الدلالة الإحصائية 5% أي أنه ليست هناك دلالة معنوية إجصائية عند 5%، ويمكن قبول العلاقة وتصبح ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 87% وذلك لأن α=0.13

الفرع الثاني: إختبار ومناقشة الفرضية الثانية.

أولا: حساب نسبة النفقات الجزئية إلى النفقات الكلية من سنة 2016 إلى سنة 2021.

جدول رقم (10): يبين نسبة نفقات الكلية للمؤسسة ما بين 2016-2021.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات_التقاعد	155632179	163287128	168254764	151235955	152257124	168359298
نفقات_المرض	115432782	107569321	95871236	82964135,2	192157961	178964185
نفقات_العجز	101536972	87236942,5	92312984,2	80245935	102367125	129367852
نفقات_الوفاة	97182563,8	117325419	81236512,9	67592313,5	162375895	139975322
نفقات_أخرى	11495457,6	15953974,7	18301208	25152264,6	65516416,2	87433871,4
مجمع النفقات	481279954	491372786	455976705	407190603	674674521	704100528
نسبة التقاعد	32,3371413	33,2308042	36,8998596	37,1413175	22,5674927	23,9112585
نسبة المرض	23,9845397	21,8915911	21,025468	20,3747666	28,4815797	25,4174195
نسبة العجز	21,0972785	17,7537188	20,2451097	19,7072168	15,1728162	18,3734917
نسبة الوفاة	20,1925227	23,877069	17,8159349	16,5996742	24,0672932	19,8800194
نسب أخرى	2,38851785	3,24681691	4,01362785	6,17702482	9,7108182	12,4178108

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة، الوحدة – دينار جزائري-.

التعليق على الجدول:

يلاحظ من خلال الجدول مبين أعلاه الملاحظ أن نسبة نفقات التأمين عن التقاعد تمثل الحصة الأكبر من نفقات المؤسسة (تبسة)، وذلك مقارنة مع نسب نفقات التأمينات الاجتماعية الأخرى، ويليه كل من التأمين عن المرض والتأمين عن الوفاة وتأتي في المرتبة الأخيرة التأمين عن العجز والتأمينات الاخرى ،حيث يلاحظ أن نسب نفقات التقاعد تتزايد في السنوات الأربعة (2016، 2017، 2018، 2019) وذلك لزيادة الوعي التأميني، إلا أن في سنة 2020 نسبة نفقات المرض والوفاة أكبر من نسبة نفقات التقاعد وذلك عائد للأزمة الصحية (كوفيد-19)، ثم يليه نسبة نفقات العجز والنسب الأخرى.

ثانيا: مقارنة بين نسب التقاعد.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب التقاعد على العموم تتزايد في السنوات الأربعة الأولى وتناقصت في سنتي 2020، 2021 وذلك لوجود أزمة(كوفيد-19).

الجدول رقم (11): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى تأثير النفقات الكلية للمؤسسة على نفقات التقاعد من 2016 الى 2021.

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النفقات الكلية للمؤسسة	530765849,6660	115668924,91624
نفقات التقاعد	154837741,1517	12548292 ,98854

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS).

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول اعلاه تم مقارنة المتوسط الحسابي لنفقات الكلية للسنوات الستة مع القيم الحقيقة للنفقات لكل سنة(جدول رقم 04)على حدة فيتضح أن النفقات الكلية للتقاعد بعيدة جدا عن المتوسط الحسابي للنفقات ب 21 درجة و هذا ما يفسر نتيجة الانحراف المعياري الكبير والتي تبين التشتت الكبير في المؤسسة وهذا بسبب تزايد النفقات في كل سنة خاصة السنتين الأخيرتين (2020، 2021) وعدم توازن ايرادات المؤسسة مع النفقات بسبب الأزمة التي تعرضت لها البلاد والعالم أجمع ،أما بالنسبة المتوسط الحسابي لنفقات التقاعد فهو أكثر من المتوسط بـ8 درجات والذي يمثل السبب في الانحراف المعياري الكبير بسبب اختلاف النفقات من سنة الى أخرى والذي بدوره يوضح سبب التشتت في المؤسسة وهذا كله لعدم توازن الوضع المالي وتضخم النفقات في السنتين الأخيرتين (2020-2021) بسبب التعويضات والمصاريف الاستشفائية وتزايد الوفيات بسبب جائحة (كوفيد-19) وهذا كله ليس له علاقة بمدى نسبة صندوق التقاعد من نفقات المؤسسة.

ثالثا: العلاقة بين نفقات المؤسسة الكلية مع نفقات التقاعد.

أ. **تحليل معامل الإرتباط بيرسونR:** أنظر الملحق (11)

من مخرجات جدول SPSSيلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون R=0.434 وهذا يدل على أن هناك علاقة ضعيفة قريبة من المتوسط بين نفقات المؤسسة الكلية ونفقات التقاعد الجزئية والتي تقدر ب 43,4% وهي علاقة طردية متوسطة.

ب. **تحليل معامل التحديد R2:** انظر الملحق (11)

من خلال مخرجات جدول SPSS وجدأن R2=0.189 وهذا يعني أن نفقات التقاعد الكلية تتأثر بنسبة 18.9 % بالنفقات الكلية وهو تأثير ضعيف.

الجدول رقم (12): يوضح تحليل التباين ANOVA للنفقات الكلية مع نفقات التقاعد

ANOVA[a]			
Modèle		F	Sig.
1	Régression	,931	,389[b]
a. Variable dépendante : الكلية_النفقات			
b. Prédicteurs : (Constante), التقاعد_نفقات			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS).

ج. تحليل التباين ANOVA:

من مخرجات جدول SPSS يلاحظ أن قيمة فيشر محسوبة 0.931وهي أصغر من فيشر الجدولية حيث أن α=0.389 وهي أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية 5% أي أن ليس هناك معنوية إحصائية بين نفقات التقاعد الكلية ونفقات التقاعد الجزئية.

الفرع الثالث: مناقشةالفرضية الثالثة.

للإجابة عن الفرضية الثالثة يجب أولا مقارنة ايرادات المؤسسة للسنوات الستة (2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021) مع هدف المؤسسة المسطر (جدول رقم 13) ثم مقارنة نفقات المؤسسة مع هدف المؤسسة المسطر(جدول رقم 14)للسنوات الستة(2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021) كما يلي:

جدول (13):يبين تطور إيرادات المؤسسة الولائية تبسة ومختلف شبابيكها الجوارية والهدف المسطر ما بين 2016-2021.

السنة	النفقات_الكلية	الهدف المسطر
2016	481279954	494679452
2017	491372786	704556131
2018	455976706	721253224
2019	407190603	605914572
2020	654674521	839641512
2021	694100528	800442411

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة، الوحدة – دينار جزائري–

شكل (11):يبين ايرادات المؤسسة مقارنة مع هدفها المسطر ما بين 2016–2021.

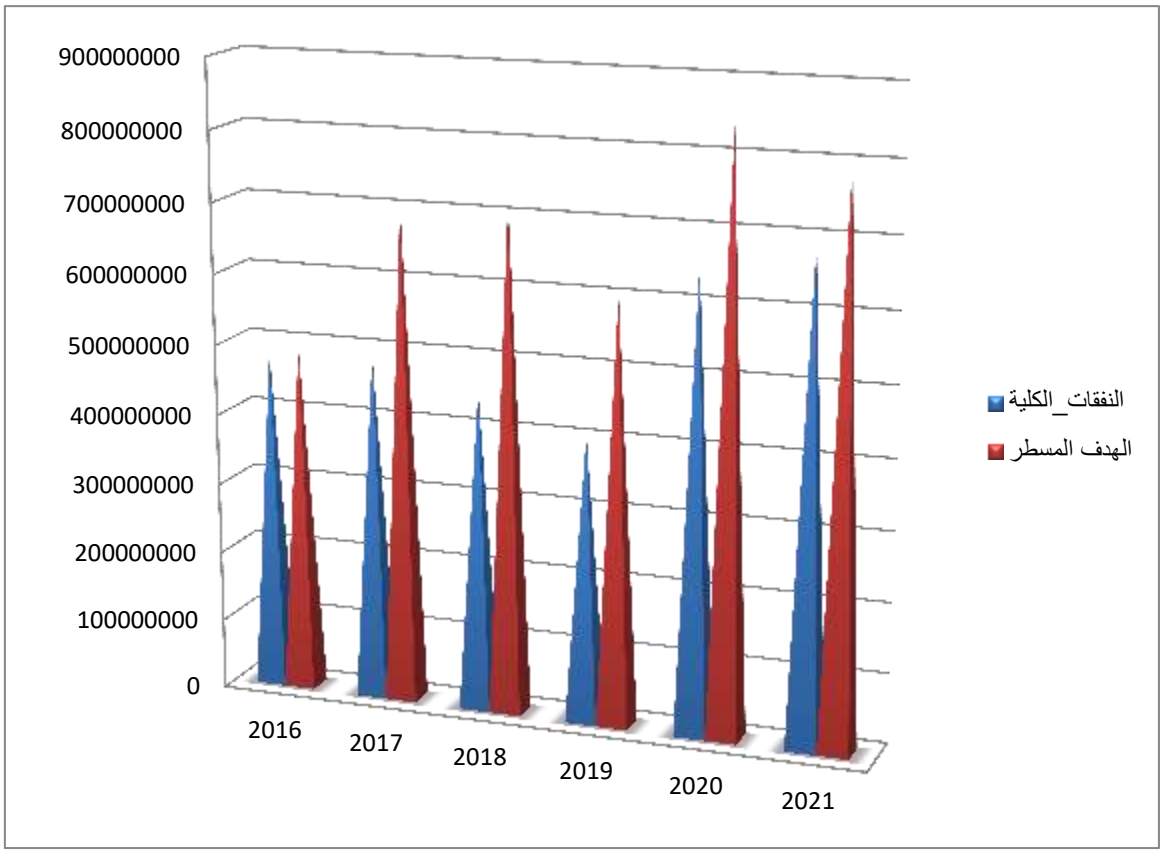

التعليق على الجدول:

يلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن مداخيل المؤسسة زادت خاصة في سنة(2016)مقارنة مع هدفها المسطر أي ان المؤسسة حققت هدفها المسطر بنسبة 126.71%وهذا يعني ان المؤسسة حققت فائض بنسبة 26.71%يرجع السبب في ذلك في إلغاء غرامةالتأخرعن دفع سنوات الاشتراك بالنفقات كما تمتالاشارة له سابقا(التعليق على الجدول رقم 01)كما نجد أن السنوات الأخرى أيضا (2016، 2017، 2018)،حققت

ايرادات مرتفعة مقارنة مع 2016ولكنها لم تصل الى هدفها المسطر بل بالتقريب و لم تحقق اي فائض إلا أن مداخيل سنة 2020 تعتبر منخفضة جدا مقارنة مع هدفها المسطر والسنوات السابقة وهذا بسبب العوائق الوبائية وأثرها على التوازن المالي للوكالةكما هو معروف أن كل المؤسسات الاقتصادية وكذا مؤسسات الحماية الاجتماعية تعاني من التحولات الوبائية، خاصة جائحة (كوفيد-19) التي أثرت بشكل كبير على النشاط الاقتصادي كون أن فئة غير الأجراء عملهم المهني يتوقف على الوضع الاقتصادي للبلد وبسبب وباء كورونا تعطل النشاط الاقتصادي،الأمر الذي ألزم على المؤسسة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة، وهذا ما جعل المؤسسة في تأثر كبير على مستوى تمويلها، فلمنع انتشار العدوى فرضت الدولة الجزائرية حجر صحي وتدابير صارمة متعلقة بالصحة والسلامة العامة وفرض الغلق الكلي وحظر التجوال هذه التدابير أثرت سلبا على اقتصاد الدولة عامة واقتصاد ولاية تبسة خاصة، فمن المعروف أصلا أن ولاية تبسة تعاني من ناحية الاقتصادية كونها ليست منطقة اقتصادية، إضافة إلى أن بسبب الجائحة (كوفيد-19) تعطل النشاط الاقتصادي الاعتيادي خاصة لفئةغير الأجراء المتمثلة في التجار وأصحاب المهن الحرة والأشخاص المعنوية المتمثلة في الشركات كون هذه الفئات تساهم بنسبة لا بأس بها في تمويل المؤسسة لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة، وهذا ما أثر على استدامة التوازن المالي للوكالة، فبإغلاق الأعمال التجارية فرض قيود السفر ومنع المبادلات التجارية أدى إلى انخفاض الانتاج والأرباح حومنه أدى ذلك إلى عزوف هذه الفئة عن دفع الاشتراكات التي قد ترفع من معدل تمويل المؤسسة وتجعل المؤسسة في حالة استقرارا من حيث مداخيله كما تواجه المؤسسة عوائق تندرج ضمن التحولات الاجتماعية وتدخل في مجال الخدماتالاجتماعية التي تقدمها غير أن ما يعرف بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية نجدها شبه منعدمة خاصة في الولايات الداخلية من بينها تبسة الأمر الذي ينجم عنه انخفاض ملحوظ في النشاط التنموي وبشكل كبير وهذا ما يؤدي إلى عزوف فئة غير الاجراءعن الانخراط في المؤسسة لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء مما يؤدي إلى تقليص مداخيل المؤسسة بالإضافة الى الارتفاع الكبير لمعدلات النفقات الخاصة بالتقاعد، كل هذه الانعكاسات ألقت بظلالها على قدارت تمويل المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي خاصة صندوق الضمان الاجتماعيلغير الأجراء بالدرجة الأولى[1].

[1]مقابلة مع رئيس مصلحة الاداءات لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء ، تبسة ، 2022.

جدول (14):يبين تطور نفقات المؤسسة الولائية تبسة ومختلف شبابيكها الجوارية والهدف المسطر ما بين 2016-2021.

السنة	النفقات_الكلية	الهدف المسطر
2016	626852424	494679452
2017	667776218	704556131
2018	684613984	721253224
2019	718816677	605914572
2020	527684254	839641512
2021	761162520	800442411

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS).

شكل (12):يبين نفقات المؤسسة مقارنة مع هدفها المسطر ما بين2016-2021.

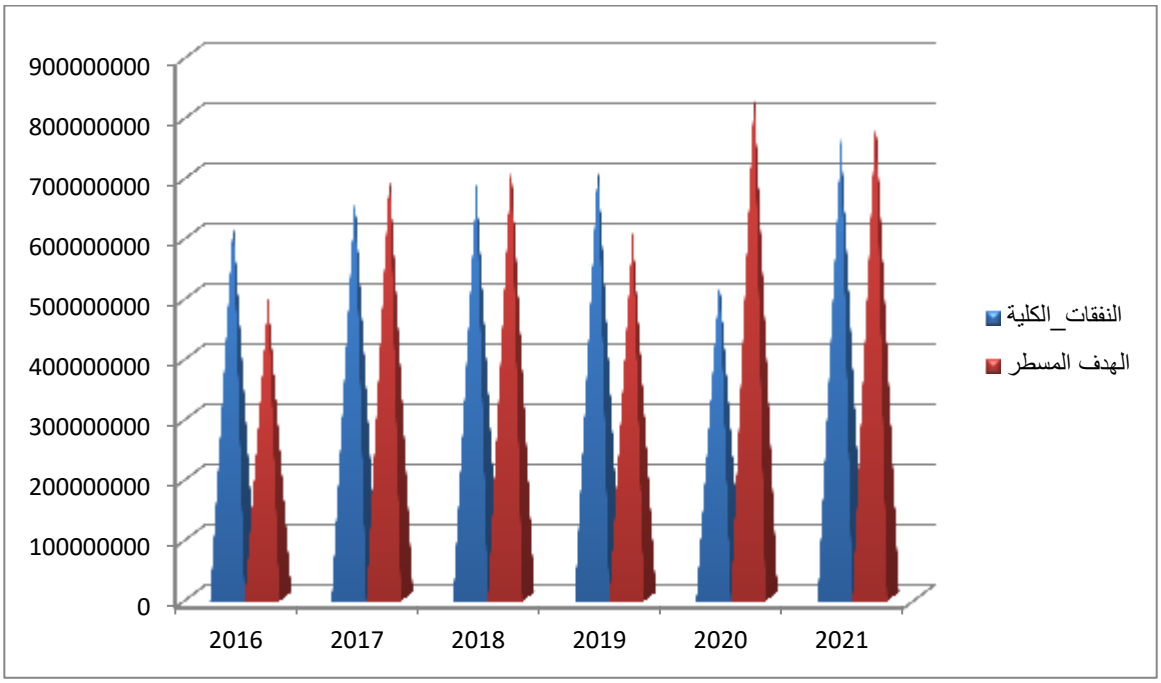

التعليق على الجدول:

يلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نفقات او المصاريف التي تخرجها المؤسسة سنة(2016) قريبة جدا من هدفها المسطر ولكن لم يأثر على الوضع المالي للمؤسسة لأنها حققت فائض في نفس السنة ثم انها في السنوات التي تليها (2018,2017, 2019) انخفضت نفقاتها مقارنة مع هدفها المسطر وأيضا مع ايراداتها من خلال ما اظهره جدول الايرادات (جدول رقم 04) ثم حدث تغيير واضح سنة 2020 في النفقات حيث تضخمت مبلغ النفقات بسبب الاوضاع الصحية التي مرت بها البلاد هذه الجائحة تنحصر في أزمة صحية والتي منه خلقت عدم توازن مالي بين نفقات وإيرادات المؤسسةمن خلال ارتفاع النفقات الصحية (التأمين عن المرض) مما جعل هذا المؤسسة في وضعية أزمة تمويل وعدم توازن بين مداخيل ومخرجات

المؤسسة،الأمر الذي أثر على نظامي الرسملة والتوازن التوزيعي[1]. أما بالنسبة لسنة 2021فالملاحظ من الجدول، والشكل البياني ان النفقات وصلت بالتقريب الى الهدف المسطر ولكن لم يؤثر على توازن الوضع المالي للمؤسسة لأنها بدورها وصلت ايراداتها نسبة 95% من هدفها المسطر.

من خلال التحليلين السابقين للجداول والأشكال يستنتج ان المؤسسة يستحيل أن تحافظ على توازنها المالي في ظل التقلبات الاقتصادية والأزمات ولهذا وجب عليها الأخذ بتدابير وخطط احتياطية لضمان استمراريتها لأن منظومة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء تحتوي تناقضا كبيرا من حيث نظامه القانوني المتعلق بتحصيل الاشتراكات خاصة عندما تكون إدارة المؤسسة بصدد تسيير أزمة عجزه وتناقص موارده المالية المستمدة أساس من الاشتراكات ،كما أنه هذه المنظومة القانونية لا تأخذ بالحسبان خصوصيات نظام غير الأجراء فيما يتعلق بالآداءات التي تقدمها المؤسسة. فأزمة تمويل صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء أو عجزه أو عدم استدامة توازنه المالي جعلت المؤسسة وذلك عن طريق رؤساء مصالحه تستنبط آليات لاستدامة توازن و تمويل منظومة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وبهذا فالمؤسسة تبنت سياستين ناجحتين (لحد الساعة) و المتمثلتين في سياسة "الهدف المسطر" (التنبؤ) والمتمثلة في دراسة ايرادات و نفقات السنوات السابقة وايضا مراقبة زيادة نشاطات العمال الغير الأجراء في الولاية ووضع قيود ومزايا لهم تلزمهم بالانخراط في المؤسسة وهذا لزيادة عدد المنخرطين بهدف زيادة الايرادات السنوية.

أما بالنسبة للسياسة الثانية فهي سياسة الاحتياط أي في حالة وقوع المؤسسة في حالة عجز أو عدم القدرة على سداد نفقاتها الشهرية أو السنوية فهي دائما تلجئ الى فائض الايرادات المحققة في السنوات التي قبلها المخزن على شكل احتياطات

وفي الأخير يستنتج أن للمؤسسة سياستين مفاضلة تعتمدهما المؤسسة لإدارة مخاطرها و الحفاظ على استمراريتها.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.

يتضمن هذا المطلب عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه

الفرع الأول: مناقشة نتيجة الفرضية الأولى.

- إنطلاقا من نتائج الملحق رقم (11) والجدول رقم (07) و(08) و(09) أعلاه يتضح ما يلي أن معامل بيرسون R تام ومعنوي وذو دلالة إحصائية عند $\alpha=0.05$ وبالتالي وفقا لهذه النتائج يتم قبول الفرضية

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الأدءات لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء ، تبسة ، 2022.

الموالية: "توجد مساهمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (α =0.05) في تقدير مساهمة المنخرطين في كفاية معدلات التقاعد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة–".

الفرع الثاني: مناقشة نتيجة الفرضية الثانية.

- انطلاقا من نتائج الملحق رقم (11) والجدول رقم (10) و(11) و(12) أعلاه يتضح ما يلي أن معامل بيرسون R غير معنوي وليس ذو دلالة إحصائية عند α=0.389 وبالتالي وفقا لهذه النتائج يتم رفض الفرضية الموالية: "توجد مساهمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (α =0.05)للنفقات الكلية للمؤسسة في ضمان كفاية معدلات التقاعد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء –تبسة–".

الفرع الثالث: مناقشة نتيجة الفرضية الثالثة.

انطلاقا من نتائج الجدول رقم (13) و(14) والشكل أعلاه و بالإعتماد على التحليل الوصفي يتضح ما يليتنتهج المؤسسة سياستين ناجحتين اكتواريتين تحميها منالصدمات الخارجية والتقلبات المستقبلية تتمثلان في:

- سياسة تسطير الهدف
- سياسة الاحتياطات
- سياسة استثمار الاحتياطات

وفقا لهذه النتائج يتم قبول الفرضية الموالية: يعتمد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء سياسة المفاضلة في كفاية معدلات التقاعد.

وفقا لما سبق يتم الإجابة عن الفرضية الرئيسية بوجود مساهمة ذات دلالة احصائية معنوية(α =0.05)للتحليل الاكتواري في ضمان كفاية معدلات التقاعد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة– حيث أنه:

- توجد مساهمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (α =0.05) في تقدير مساهمة المنخرطين في كفاية معدلات التقاعد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة–.
- لا توجد مساهمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05)للنفقات الكلية للمؤسسة في ضمان كفاية معدلات التقاعد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة–.
- تعتمد مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء سياسة المفاضلة في كفاية معدلات التقاعد.

خلاصة الفصل الثاني:

استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دور التحليل الإكتواري في كفاية معدلات التقاعد في المؤسسة الإقتصادية صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء–تبسة–، ومن خلال هذا الفصل والذي عمل على اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بالاعتماد على المقابلات في جمع البيانات والمعلومات، ليتم بعد ذلك اخضاع البيانات الواردة في استمارة التحليل وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss26 ومعامل بيرسون ومعامل التباين ANOVA، حيث وجد هناك دور كبير للتحليل الإكتواري اذا استعملته المؤسسة فله ثلاث سياسات التقدير، التنبؤ، المفاضلة، حيث تبين أن مؤسسة الضمان الإجتماعي لغير الأجراء–تبسة– تستعمل التحليل الإكتواري في كفاية معدلات التقاعد.

وقد تم التوصل من خلال تحليل النتائج الى اختبار فرضيات الدراسة التي اكدت على:

- توجد مساهمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في تقدير مساهمة المنخرطين في كفاية معدلات التقاعد في مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة–.
- توجد مساهة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ للنفقات الكلية للمؤسسة في ضمان كفاية معدلات التقاعد في مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة–.
- تعتمد مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء سياسة المفاضلة في كفاية معدلات التقاعد.

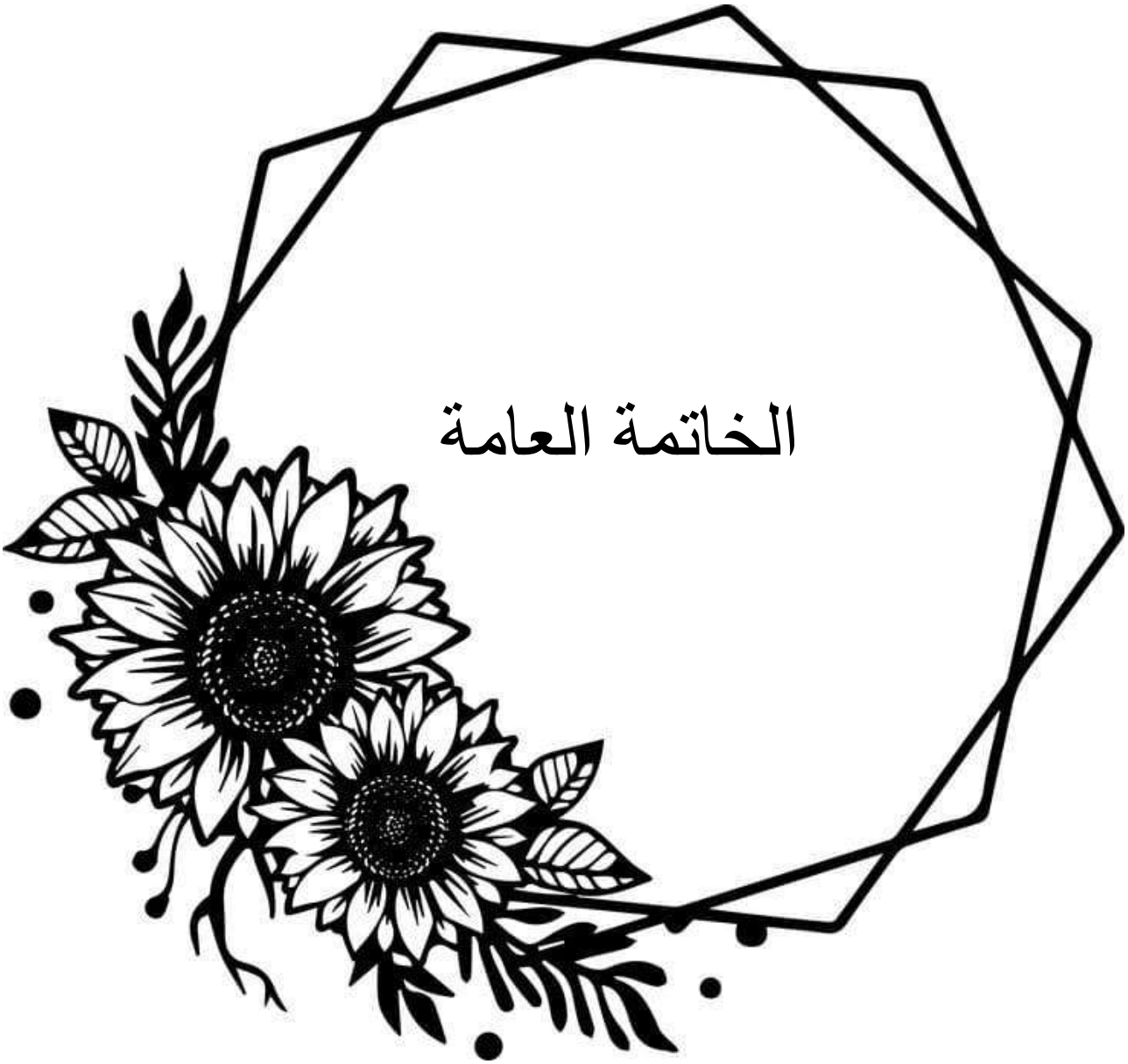

الخاتمة العامة

انطلقت الدراسة من اشكالية متمثلة في: ما مدى مساهمة التحليل الاكتواري في كفاية معدلات التقاعد في المؤسسة الاقتصاديةCASNOS؟ ومن خلال تناولنا للموضوع تمت معالجة الاشكالية السابقة الذكر وذلك من خلال فصلين باستخدام المناهج والأدوات المشار اليها في المقدمة العامة انطلاقا من الفرضيات، ففي الفصل الأول تم التعرف على الجانب النظري لكل من التحليل الاكتواري الذي هو بنفسه إدارة المخاطر أو إدارة عدم اليقين كما تم ذكره وتم التطرق الى ماهية التأمين وأيضا التقاعد، وفي الفصل الثاني تمت دراسة البحث ميدانيا، حاولنا من خلاله اسقاط الموضوع على مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، في هذا الإطار تم توضيح أثر التحليل الاكتواري على كفاية معدلات التقاعد من خلال تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية والتي تم من خلالها اختبار الفرضيات.

1. نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج الدراسة في جانبين يتم توضيحها فيما يلي :

1.1.نتائج الدراسة النظرية:

تم التوصل الى مجموعة من النتائج في الدراسة النظرية تتمثل فـ:

- إدارة المخاطر تلعب دورا هاما و فعالا في حماية نشاط المؤسسة
- الهدف الأساسي للتأمين هو التقليل من الأضرار المتوقعة في المستقبل
- غياب الثقافة التأمينية من العراقيل التي تواجه التأمين في الجزائر

2.1 نتائج الدراسة الميدانية:

تمثلت نتائج الدراسة الميدانية في النقاط الموالية:

- تنتهج المؤسسةسياسات في تغطية نفقاتها
- المؤسسة قادرة على تغطية نفقات الأخطار و الأزمات التي تتعرض لها

2. اختبار الفرضيات:

من خلال ما سبق وبعد الاحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المرتبطة بالتحليل الإكتواري والتقاعد، تم التوصل إلى أن هناك دور هام للتحليل الإكتواري في كفاية معدلات التقاعد:

- **الفرضية الأولى:**توجد مساهمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$في تقدير مساهمة المنخرطين في كفاية معدلات التقاعد في مؤسسةالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء– تبسة–، فرضية صحيحة.

- **الفرضية الثانية:**توجد مساهة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$للنفقات الكلية للمؤسسة في ضمان كفاية معدلات التقاعد في مؤسسةالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–تبسة– ، فرضية خاطئة.

لا يتأثر صندوق التقاعد بالنفقات الكلية للمؤسسة.

- **الفرضية الثالثة:**تعتمدمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء سياسة المفاضلة في كفاية معدلات التقاعد، فرضية صحيحة.

3. الاقتراحات:

تتمثل أهم الاقتراحات الخاصة بهذه الدراسة فيما يلي:

- إجراء المزيد من الأبحاث المحاسبية التي تعطي تفسيرا اضافيا لمستوى استخدام التحليل الاكتواري لكفاية معدلات التقاعد؛
- الوقوف على مدى أهمية التحليل الاكتواري وأثره على استمرارية المؤسسات الاقتصادية، حيث أن استخدامه يعد ضروريا وحتميا في المؤسسات الاقتصادية للحفاظ على توازنها وصد الأزمات التي قد تواجهها مستقبلا؛

4. آفاق البحث:

بعد الانتهاء من معالجة إشكالية الدراسة التي ركزت على مدى دور التحليل الاكتواري في كفاية معدلات التقاعد ،ظهرت العديد من الجوانب والإشكاليات الهامة لمواصلة البحث فيها ومنها:

- دراسة دور التحليل الاكتواري على ظاهرة لا تماثل كفاية معدلات التقاعد للتعرف اكثر على دور ادارة المخاطر في زيادة قوة المؤسسات وتحصينها ضد مختلف التقلبات والأزمات؛
- دور التحليل الاكتواري والاكتواريون في حل الأزمات والخروج منها بأقل الأضرار.

قائمة المراجع

أولا:الكتب.

1. ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، **الخطر والتأمين**، دار المطبوعات الجامعية، 2008.
2. ابن فارس أبو الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة** (6م، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون)، جزء2، دار الفكر، بيروت 1979.
3. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، طبعة1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
4. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، دار المطبوعات الجامعية، أمام كلية الحقوق، الاسكندرية، 2008.
5. خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة، طبعة1، عمان، 2009.
6. عادل عبد الحميد عز، **بحوث في التأمين، اقتصادياته، حساباته، تكاليفه**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1979.
7. عادل عبد الحميد عز، تأمينات الحياة، **المبادئ النظرية والأسس الرياضية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978.
8. عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، **ادارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري، عمان، 2009.
9. محمود سمير الشرقاوي، **الخطر في التأمين البحري**، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
10. محمود علي السرطاوي، **إعادة التأمين**، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية،2011.
11. محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة الخطر و التأمين**، دار الكتابة الأكاديمية للنشر والتوزيع، طبعة1، عمان، الأردن،2004.

ثانيا: المجلات.

1. حسين النبهاني، التأمين، العربي، **مجلة متخصصة في أعمال التأمين**، مجلد 12، عدد43، 1994.
2. عائشة بن نوي، **التحليل الديموغرافي لنظام التقاعد في الجزائر**، المجلد 13، عدد01، الجزائر،2021.
3. عشة فطيمة، لطفي شعيانيي، **واقع تمويل التقاعد في الجزائر وتوازنه**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، عدد02، 2020.
4. محمد عماد اسعد، **اتجاهات المدرسين نحو التقاعد المبكر**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، عدد01، سوريا، 2014.

5. شوقي جدي، الحاج عرابة، **دور نظم المعلومات الإلكترونية في تحسين اداء صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء**، لولاية تبسة،عدد16، 2016.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية.

1. بالعربي عبد القادر، **الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية** ، أطروحة لشهادة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر.
2. تغليسية رانية، **مساهمة قطاع التأمين في تمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2021.
3. حسين جعيجع، **النظام القانوني للتقاعد في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003.
4. رزقي شهرة، علام حنان، **دراسة تحليلية لنظام التقاعد في الجزائر**، أطروحة شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.
5. الشوملي عبد الله، **العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2010.
6. عجاني ايهام، مويلي **قطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012.
7. هبور أمال، التأمين، **دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

8. محمد هميسي، وفاء شيحي، سناء بوزنة، " **التأمين كآلية لإدارة أخطار المؤسسات – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات 2010-2018**"، (2019).
9. تومين أحمد، مكاوي عيسى، **إدارة المخاطر المالي ةفي مؤسسات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT)**، (2018).
10. مصعب دعاس، عز الدين عطية، " **نظام الانذار المبكر Iris كأداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT** "، (2021).
11. دريباتي يسرة حسن، **دراسة إكتوارية لتأمين المجموعات (دراسة تطبيقة على صناديق التقاعد)**، أطروحة لنيل شهادة الدوكتراه، سوريا(2006).

رابعا: المواقع.

1. نقلا عن الموقع: Www.hbrarabic.com تاريخ الاطلاع: 28-02-2022.، ص21.

خامسا: الأحاديث النبوية.

1. ابن ماجة القزويني، أبو عبد الله، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، طبعة1، بيروت، كتاب37، الزهد باب 39، صفة الجنة، حديث رقم 4332، 1418هـ-1998م، جزء5.

سادسا: المقابلات.

1. مقابلة مع المدير الفرعي لصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء –تبسة-.

2. مقابلة مع رؤساء مصالح صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء –تبسة-.

3. مقابلة مع المدير الفرعي للمديرية الفرعية للتحصيل والمراقبة والمنازعات لصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء –تبسة-.

4. مقابلة مع مدير المالية والمحاسبة لصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء –تبسة-.

5. مقابلة مع مدير مصلحة الموارد البشرية والوسائل لصندوق الضمان الإلجتماعي لغير الأجراء –تبسة-.

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. Robert L, Clarck, Olivia Mitchell, The Evolution of Retirement Risk Management, ResearchGate, August 2010.
2. Mouloud Didane, code des pensions et des retraites, Belkeisedition.
3. Najet shaker mehmoud, strategy of risks management in islamiccooperativeinsurance companies, Bincary University, 2011

الملاحق

ملحق رقم (01)

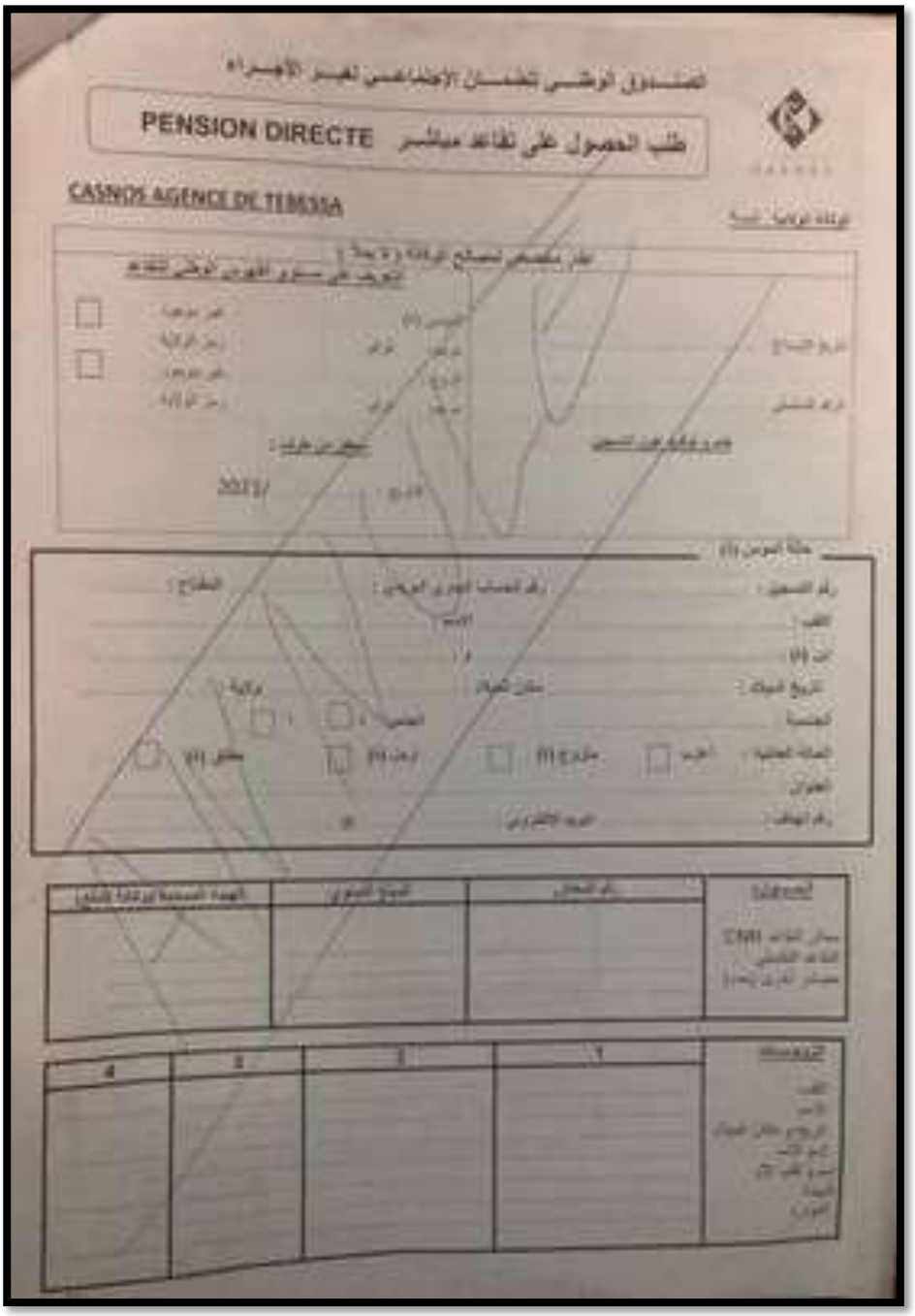

ملحق رقم (02)

PENSION DE REVERSION / الحصول على تقاعد منقـــول
CASNOS AGENCE DE TEBESSA

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

تصريح شرفي خاص
بأبناء المؤمن له المتوفى(ة)

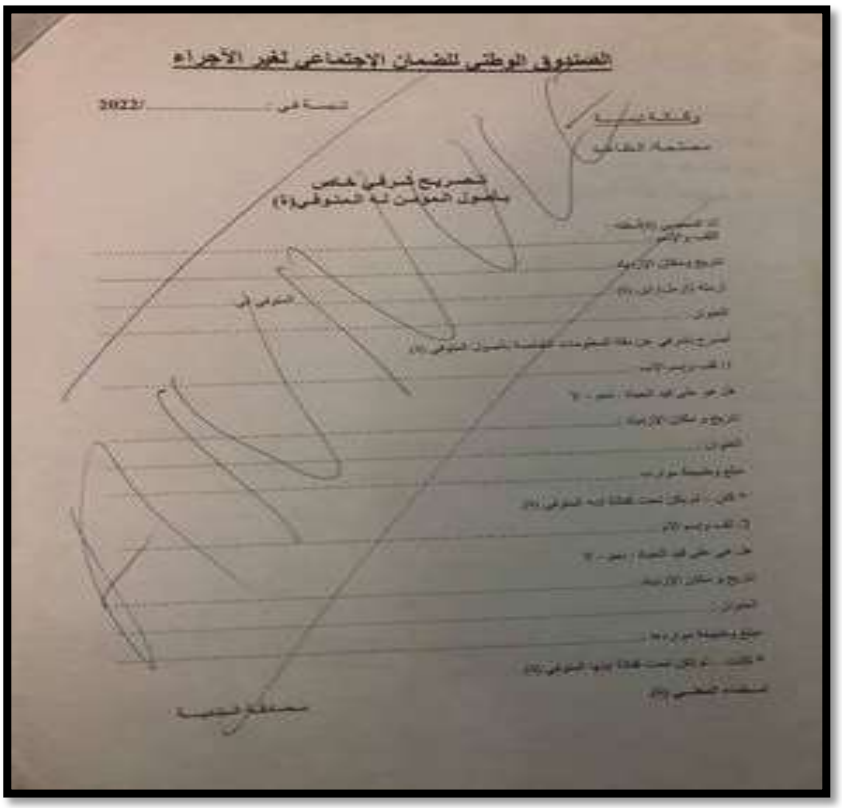

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

تصريح شرفي خاص
بأصول المؤمن له المتوفى(ة)

ملحق رقم (03)

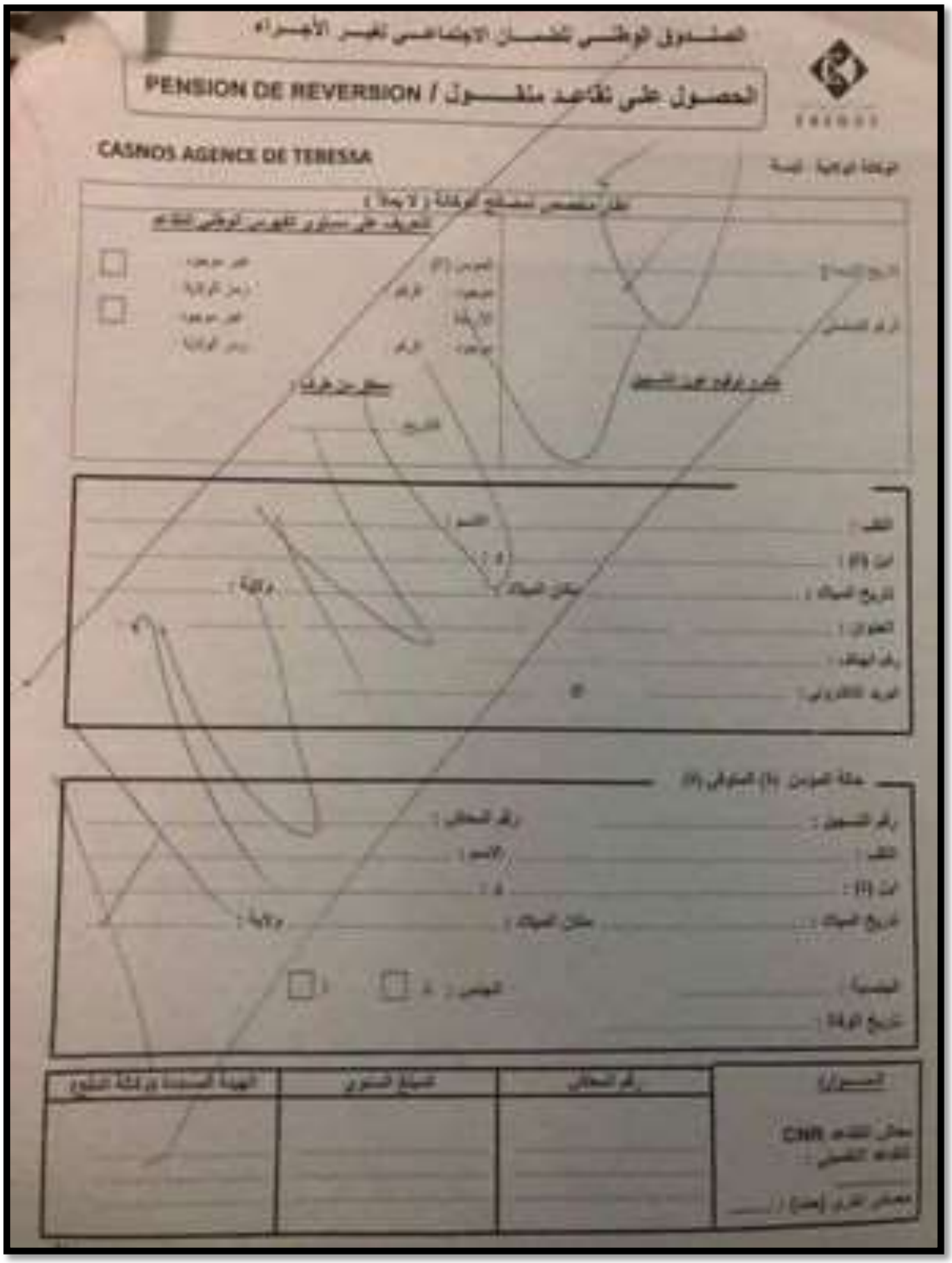
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء
PENSION DE REVERSION / الحصول على تقاعد منقول
CASNOS AGENCE DE TEBESSA

ملحق رقم (04)

ملحق رقم (05)

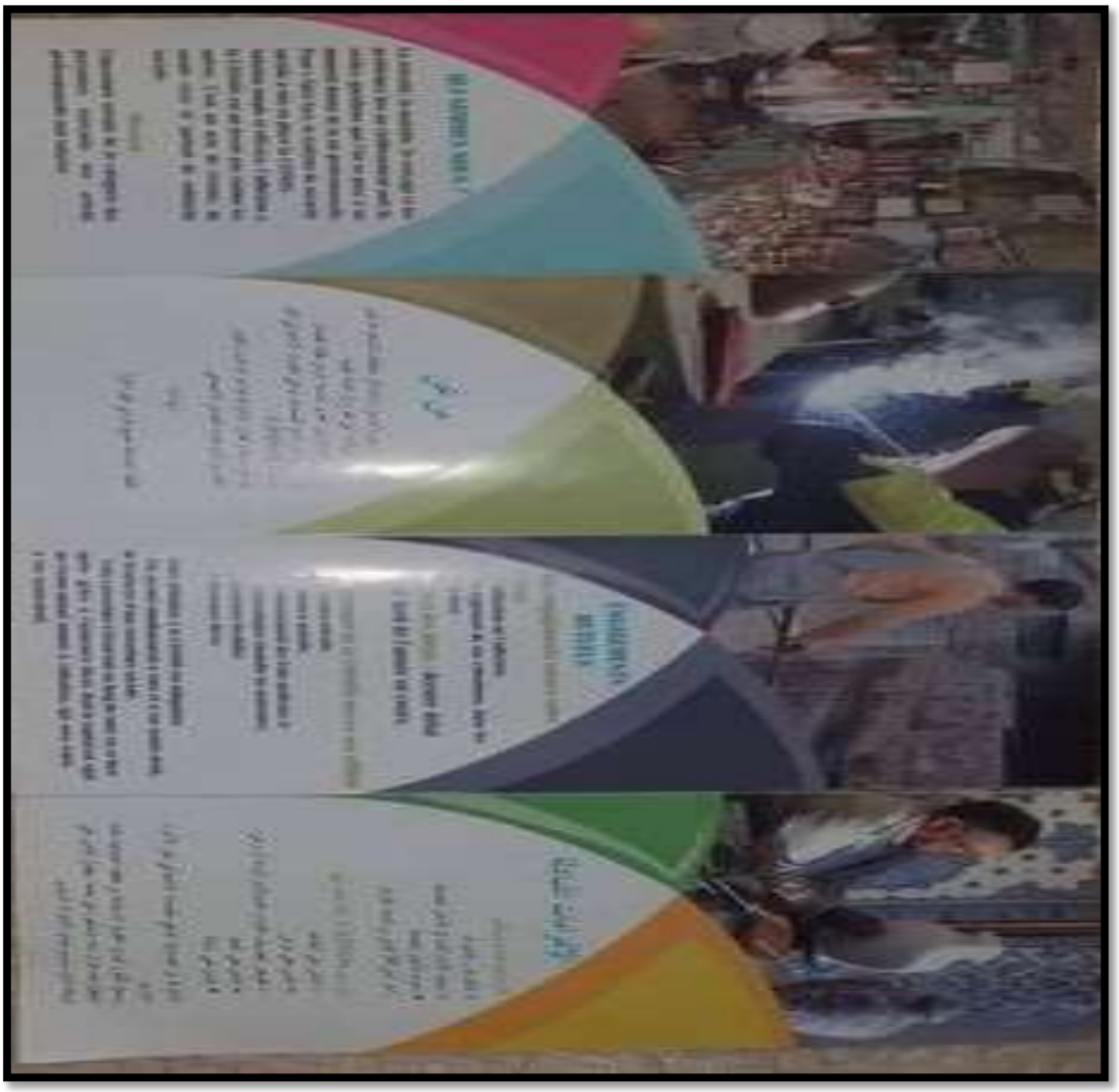

ملحق رقم (06)

ملحق رقم (07)

ملحق رقم (08)

ملحق رقم (09)

Ministère du Travail de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non Salariés
Agence de Tébessa

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء
وكالة تبسة

Assurance Retraite

Les droits accordés au titre de la retraite comportent :
- Une pension de retraite directe augmentée d'une majoration au conjoint à charge.

Des pensions de réversion comportent
Une pension en faveur du conjoint survivant.
- Une pension d'orphelins.
- Une pension d'ascendant.

Le non salarié doit obligatoirement réunir les deux conditions suivantes afin de bénéficier d'une pension de retraite :
- Être âgé de 60 ans pour l'homme et 60 ans pour la femme.
- Avoir travaillé pendant quinze (15) ans au moins.
- Le montant annuel de la pension de retraite ne peut être inférieur au SNMG.
- L'assiette servant de base au calcul de la pension de retraite est constituée par la moyenne calculée des assiettes de cotisation des 10 meilleures années.
- Le montant de la pension est fixé à 2,5% pour chaque année validée.
- La date d'entrée en jouissance de la pension de retraite est fixée au premier jour du mois qui suit la date de réception de la demande.
- Les pensions et les allocations de retraite sont revalorisées une fois par an, chaque année.

التأمين على التقاعد

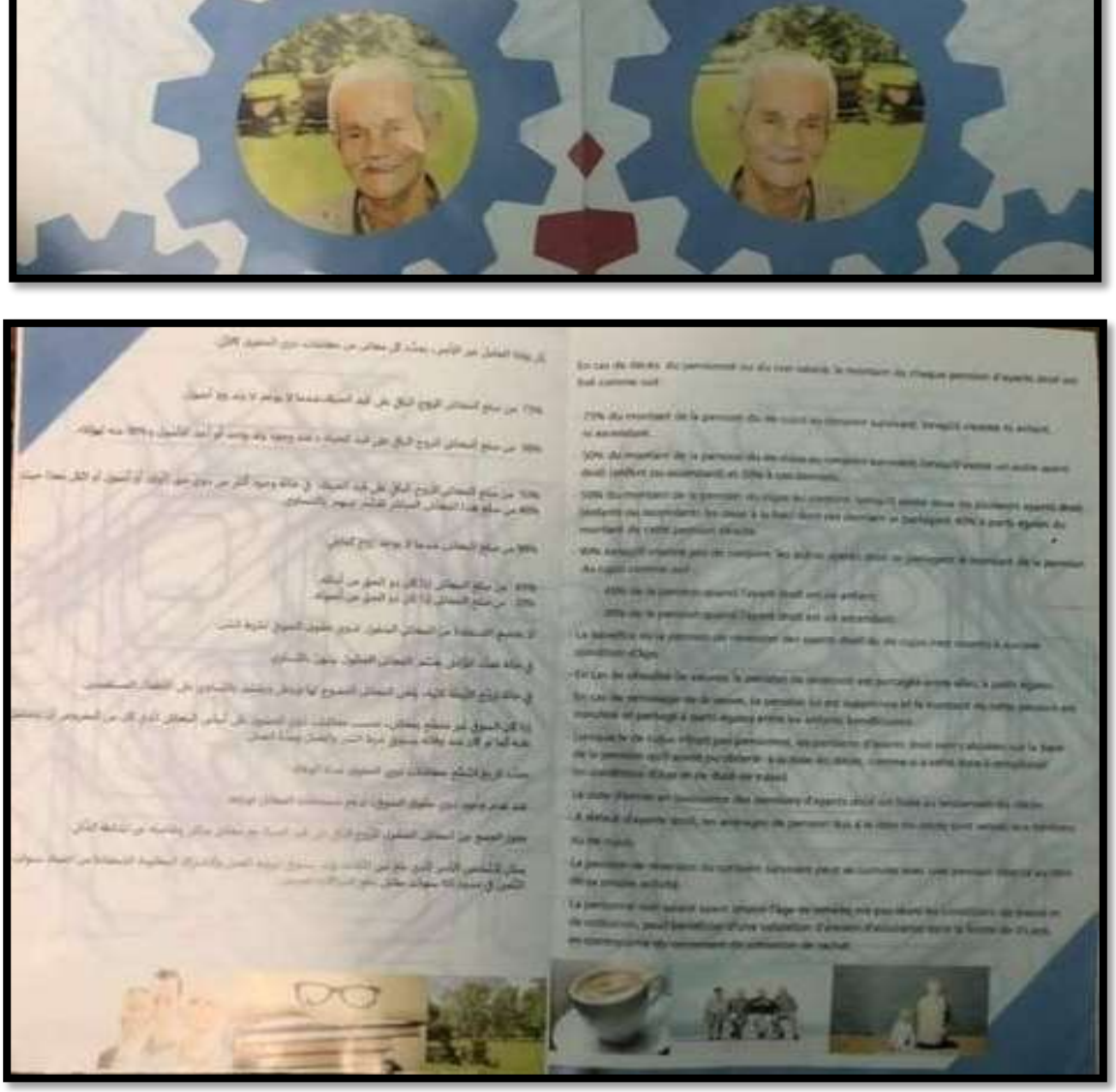

ملحق رقم (10)

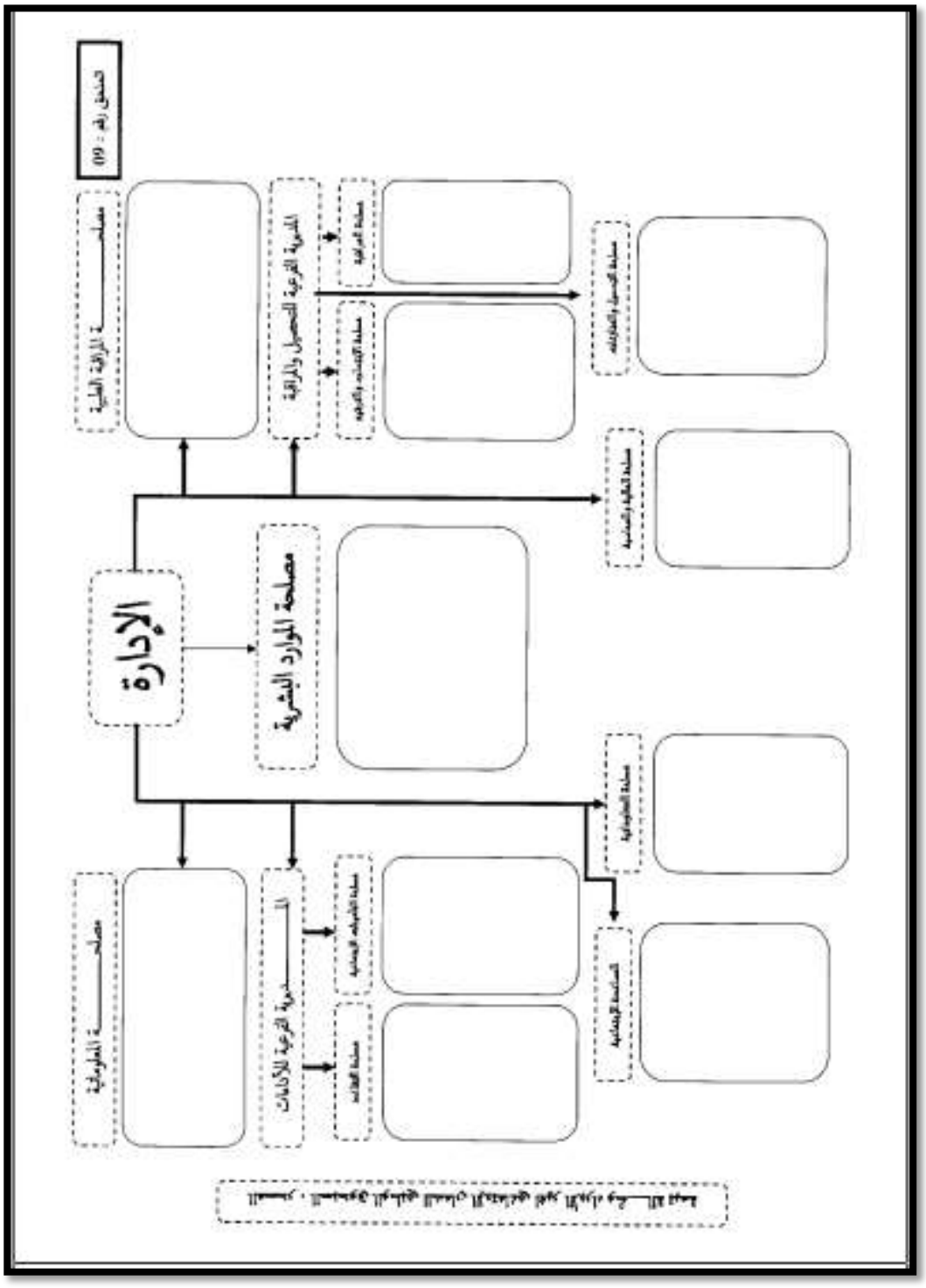
الإدارة
مصلحة الموارد البشرية
مصلحة المالية والمحاسبة
مصلحة الوسائل والصيانة
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة الاستقبال والإعلام
مصلحة التكوين والتحسين
مصلحة المستخدمين

ملحق رقم (11)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الكلية_النفقات	6	407190603,10	694100528,00	530765849,6667	115668924,91624
الكلية_الايرادات	6	527684253,50	761162520,10	664484345,9167	81049536,94118
التجار_مساهمة	6	96830060,52	139673322,40	121932877,4700	14872590,02376
الحرفيين_مساهمة	6	117831893,80	169967590,70	148379354,4500	18098361,58874
الحرة_المهن_مساهمة	6	110444314,30	159311315,50	139076573,6000	16963668,07661
الفلاحين_مساهمة	6	108386345,70	156342781,60	136485084,6500	16647574,86724
الصناعية_المعنوية_الاشخاص_مساهمة	6	87490049,23	126200745,80	110171504,5550	13438013,22184
الأخرى_المعنوية_الاشخاص_مساهمة	6	6701590,02	9666764,01	8438951,1932	1029329,11936
التقاعد_نفقات	6	132257123,56	168254763,85	154837741,1517	12548292,98854
المرض_نفقات	6	82964135,20	192157961,23	128826603,3983	45486979,96962
العجز_نفقات	6	80245935,02	129367852,12	98844635,1850	17173444,77593
الوفاة_نفقات	6	67592313,50	162375895,21	110948004,3500	36000168,14419
أخرى_نفقات	6	11495457,60	87433871,39	37308865,4200	31431256,76264
N valide (liste)	6				

Statistiques

		النفقات_الكلية	الايرادات_الكلية	مساهمة_التجار	مساهمة_الحرفيين	مساهمة_المهن_الحرة	مساهمة_الفلاحين	مساهمة_الاشخاص_المعنوية_الصناعية	مساهمة_الاشخاص_المعنوية_الأخرى	نفقات_التقاعد	نفقات_المرض	نفقات_العجز	نفقات_الوفاة	نفقات_أخرى
N	Valide	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	530765849,6667	664484345,9167	121932877,4700	148379354,4500	139076573,6000	136485084,6500	110171504,5550	8438951,1932	154837741,1517	128826603,3983	98844635,1850	110948004,3500	37308865,4200
	Mode	407190603,10[a]	527684253,50[a]	96830060,52[a]	117831893,80[a]	110444314,30[a]	108386345,70[a]	87490049,23[a]	6701590,02[a]	132257123,56[a]	82964135,20[a]	80245935,02[a]	67592313,50[a]	11495457,60[a]
	Ecart type	115668924,91624	81049536,94118	14872590,02376	18098361,58874	16963668,07661	16647574,86724	13438013,22184	1029329,11936	12548292,98854	45486979,96962	17173444,77593	36000168,14419	31431256,76264
	Plage	286909924,90	233478266,60	42843261,88	52135696,90	48867001,20	47956435,90	38710696,57	2965173,99	35997640,29	109193826,03	49121917,10	94783581,71	75938413,79

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Corrélations

		الكلية_النفقات	الكلية_الايرادات
الكلية_النفقات	Corrélation de Pearson	1	-,163
	Sig. (bilatérale)		,757
	N	6	6
الكلية_الايرادات	Corrélation de Pearson	-,163	1
	Sig. (bilatérale)	,757	
	N	6	6
التجار_مساهمة	Corrélation de Pearson	-,163	1,000**
	Sig. (bilatérale)	,757	,000
	N	6	6
الحرفيين_مساهمة	Corrélation de Pearson	-,163	1,000**
	Sig. (bilatérale)	,757	,000
	N	6	6
الحرة_المهن_مساهمة	Corrélation de Pearson	-,163	1,000**
	Sig. (bilatérale)	,757	,000
	N	6	6
الفلاحين_مساهمة	Corrélation de Pearson	-,163	1,000**
	Sig. (bilatérale)	,757	,000
	N	6	6
الصناعية_المعنوية_الاشخاص_مساهمة	Corrélation de Pearson	-,163	1,000**
	Sig. (bilatérale)	,757	,000
	N	6	6
الأخرى_المعنوية_الاشخاص_مساهمة	Corrélation de Pearson	-,163	1,000**
	Sig. (bilatérale)	,757	,000
	N	6	6
التقاعد_نفقات	Corrélation de Pearson	-,434	,689
	Sig. (bilatérale)	,389	,130
	N	6	6
المرض_نفقات	Corrélation de Pearson	,976**	-,355
	Sig. (bilatérale)	,001	,490
	N	6	6
العجز_نفقات	Corrélation de Pearson	,859*	,171
	Sig. (bilatérale)	,028	,747
	N	6	6
الوفاة_نفقات	Corrélation de Pearson	,918**	-,455
	Sig. (bilatérale)	,010	,364
	N	6	6
أخرى_نفقات	Corrélation de Pearson	,920**	,066
	Sig. (bilatérale)	,009	,901
	N	6	6

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,434[a]	,189	-,014	116476588,42365

a. Prédicteurs : (Constante), التقاعد_نفقات

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,434[a]	,189	-,014	116476588,42365

a. Prédicteurs : (Constante), التقاعد_نفقات

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1262931835314 4936,000	1	1262931835314 4936,000	,931	,389[b]
	de Student	5426718260324 6760,000	4	1356679565081 1690,000		
	Total	6689650095639 1696,000	5			

a. Variable dépendante : الكلية_النفقات

b. Prédicteurs : (Constante), التقاعد_نفقات

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1262931835314 4936,000	1	1262931835314 4936,000	,931	,389[b]
	de Student	5426718260324 6760,000	4	1356679565081 1690,000		
	Total	6689650095639 1696,000	5			

a. Variable dépendante : الكلية_النفقات

b. Prédicteurs : (Constante), التقاعد_نفقات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1262931835314 4936,000	1	1262931835314 4936,000	,931	,389[b]
	de Student	5426718260324 6760,000	4	1356679565081 1690,000		
	Total	6689650095639 1696,000	5			

a. Variable dépendante : الكلية_النفقات

b. Prédicteurs : (Constante), التقاعد_نفقات

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,689[a]	,474	,343	10172926,9403 0

a. Prédicteurs : (Constante), الكلية_الايرادات

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,689[a]	,474	,343	10172926,9403 0

a. Prédicteurs : (Constante), الكلية_الايرادات

الملـخص

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى دور التحليل الإكتواري في كفاية معدلات التقاعد لدى لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.– تبسة–، وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليلي الوصفي ،حيث تم جمع البيانات بالاعتماد على وثائق قدمت من طرف المصالح المعنية بموضوع الدراسة و أيضا مقابلات مع رؤساء هذه المصالح، وقد ارتكزت الدراسة على بيانات صالحة للتحليل الإحصائي . وقد تم الاعتمادي على أساليب الإحصاء الوصفي في وصف متغيرات الدراسة، كما تم الاعتمادي على مقاييس التشتت و النزعة المركزية في اختبار الفرضيات،وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثرا إيجابيا لتحليل الإكتواري و سياسة إدارة المخاطر في كفاية معدلات التقاعد بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.– تبسة–، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (مساهمة اشتراكات المنخرطين، الإيرادات، الاحتياطات)في كفاية معدلات التقاعد .وفي الأخير تم التوصل إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية، بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: التحليل الإكتواري،الخطر،إدارةالمخاطر،إدارة المخاطر التأمينية،التأمين، التأمين على التقاعد،التقاعد، التقاعد المبكر،التقاعدالنسبي،التقاعد المسبق.

Abstract

This study aims to show the extent of the actuarial analysis role in the adequacy of retirement rates regarding the National Social Security Fund for non-wage workers -Tebessa-. This study relies on the descriptive analytical method, in which the data is collected based on documents submitted by authorities relevant to the subject of this study, as well as interviews with the heads of these authorities, and the study is also based on data valid for statistical analysis. Descriptive statistics methods were used to describe different study variables, and measures of dispersion and central tendency were relied upon while testing the hypotheses. This study found that there is a positive impact of the actuarial analysis and risk management policy on the adequacy of retirement rates in the National Social Security Fund for non-wage workers -Tebessa- . The study also found a statistically significant effect for each of (the contributions of parties involved, revenues, and reserves) on the adequacy of retirement rates. Finally, a number of theoretical and practical results were reached, in addition to providing further recommendations.

Keywords:actuarialanalysis, risk, risk management, insurancerisk management, insurance, retirement insurance, retirement, early retirement, partial retirement, early retirement.